الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 45 قالمة

08 th May 45-Guelma University
UNIVERSITE 08 MAI 45 –GUELMA

T/330.052

M/330055

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة قالمة

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير

تخصص : نقود ومالية

الموضـــوع:

الفلاحة و التنمية الذاتية:
بلدية الركنية.

من إعداد : جدي عبد الحليم

لجنة المناقشـــة:

أ.د. رحال علي	أ.ت.ع	– جـامعة باتنة–	رئـيسا
د. لزعر علي	أ.م	– جـامعة عنابة –.....	مقـررا
د. معطى الله خير الدين	أ.م	– جـامعة قالمة –	منـاقشا

السنة الجامعية : 2004/2003

M/330.055

النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة

لم يتوقف فحسب

على تحقيق نمو اقتصادي أسرع، وتدفق المواد

وإنما أيضا على قدرتنا على تحويل تلك المواد

إلى خدمات أساسية.

جيمس وولفنسون

رئيس مجموعة البنك الدولي.

الإهداء.

إلى والدي الكريمين

كل الأسرة الطيبة.

و إلى كل الأصدقاء و الزملاء.

كلمة شكر

أتقدم بشكري الجزيل إلى الأستاذ الفاضل: الدكتور علي لزعر على ما قدمه لي من توجيهات، ونصائح.

كما أتقدم بالشكر إلى كل عمال بلدية الركنية على ما قدموه من معلومات وتسهيلات.

فهرست المحتويات:

الموضـــــوع	الصفحة
الإهـــــداء	ب
كلمة شكر	ج
المحتويات	د
قائمة الجداول	ط
قائمة الأشكال	ك
مقدمة عامة	01
الفصل الأول:	
التنمية بين المفهوم والفكر الاقتصادي	
تقديـــــم	08
المبحث الأول: التنمية وأهم مقاييسها	09
المطلب الأول: ماهية التنمية	09
1. مراحل تطور مفهوم التنمية	09
2. لتنمية مقابل النمو	11
3. التنمية الاقتصادية	13
4. التنمية الشاملة	15
5. التنمية المستدامة	16
6. التنمية المحلية	16

7. التنمية الذاتية	18
المطلب الثاني: قياس التنمية ومؤشراتها	20
1. المؤشرات الاقتصادية	21
2. المؤشرات الاجتماعية	22
3. مؤشرات الحاجة الاساسية	24
4. مؤشرات الرفاه ونوعية الحياة	25
5. المؤشر العام للتنمية	26
6. مؤشر التنمية البشرية	27
المبحث الثاني: التنمية الفلاحية والنشاط الفلاحي	29
المطلب الأول: التنمية الفلاحية	29
1. أهداف التنمية الفلاحية	30
2. مراحل التنمية الفلاحية	31
3. طرق التنمية الفلاحية	32
المطلب الثاني: النشاط الزراعي	35
1. الأهمية النسبية للزراعة	35
2. المفهوم الزراعي	36
3. أهداف النشاط الزراعي	37
4. خصائص النشاط الزراعي	38
5. أنواع الزراعة	40

6. النظم الزراعية 42

المبحث الثالث: القطاع الفلاحي في الفكر الاقتصادي ونظريات التنمية 44

المطلب الأول: القطاع الفلاحي في الفكر الاقتصادي 44

1. مكانة الفلاحة عند بن خلدون 44

2. التجاريون والفلاحة 45

3. المدرسة الطبيعية والفلاحة 46

4. الفلاحة عند الكلاسيك 47

5. الفلاحة في الفكر الاقتصادي الحديث 48

المطلب الثاني: مكانة الفلاحة في نظريات التنمية 49

1. نظرية أولوية الفلاحة 49

2. نظرية أولوية الصناعة 51

3. نظرية النمو المتوازن 52

الفصل الثاني:

الجماعات المحلية والتنمية الفلاحية في الجزائر

تقديـــــم 57

المبحث الأول: الجماعات المحلية والنظام الإداري الجزائري 58

المطلب الأول: البلدية واختصاصها 59

1. البلدية 59

2. اختصاصات البلدية 59

المطلب الثاني: الاستقلالية المالية للجماعات المحلية 64
1. تعريف وانشاء الميزانية المحلية 64
2. محتوى الميزانية المحلية 68
المطلب الثالث: تنفيذ الميزانية المحلية 72
1. تنفيذ النفقات 72
2. تنفيذ الإيرادات 73
المبحث الثاني:الإصلاحات على القطاع الفلاحي ودوره في الاقتصاد 74
المطلب الأول: الاصلاحات المطبقة على القطاع الفلاحي 74
1. التسيير الذاتي 74
2. قانون الثورة الزراعية 77
3. إعادة هيكلة القطاع الفلاحي 78
4. قانون المستثمرات الفلاحية 80
المطلب الثاني: دور الفلاحة في الاقتصاد الوطني 82
1. دور الفلاحة في سد احتياجات السكان 83
2. دور الفلاحة في تطوير الصناعة 88
3. دور الفلاحة في توفير العملة الصعبة 91
المبحث الثالث: عوامل قيام الفلاحة والانتاج الفلاحي في الجزائر 95
المطلب الأول: العوامل المساعدة على قيام الفلاحة 95
1. العوامل الطبيعية 95

2. العوامل المادية 101

3. العوامل البشرية 105

المطلب الثالث: الانتاج النباتي في الجزائر 106

الفصل الثالث:

التنمية الذاتية في بلدية الركنية

تقديـــــم 112

المبحث الأول: البلدية والتنمية الاجتماعية 113

المطلب الأول: التعريف بميدان الدراسة 113

1. التعريف بولاية قالمة 114

2. أسلوب المعاينة 115

3. التعريف لبلدية الركنية 118

المطلب الثاني: التنمية الاجتماعية بالبلدية 119

1. قطاع التعليم 119

2. قطاع العمل 123

3. قطاع السكن 126

4. قطاع الصحة 128

5. قطاع النقل 129

6. قطاع السياحة 130

المبحث الثاني: البلدية ومجالات التنمية 131

18	توزيع مناصب العمل على مختلف القطاعات 2002/98	124
19	تطور حظيرة السكن حسب المجمعات السكانية	127
20	الإمكانات الصحية لبلدية الركنية	128
21	الأملاك العقارية المنتجة للمداخيل	132
22	تطور المدخلات العقارية	133
23	الموارد الجبائية بالبلدية	134
24	تطور الموارد الجبائية2003/96	135
25	تطور إيرادات الاستثمار والتجهيز 2003/96	136
26	تطور الإيرادات والنفقات والفائض 2003/96	139
27	استعمالات الأرض ببلدية الركنية	145
28	معدلات كمية التساقط طول السنة بالبلدية	147
29	تطور اليد العاملة الزراعية مقارنة بالقطاعات الأخرى	149
30	سكان الأرياف النازحين	151
31	برامج السكن الريفي	152
32	محيطات الاستصلاح بالبلدية	156
33	الاستعمالات المختلفة للأرض حسب نوع الانتاج	158
34	تطور الانتاج الحيواني بالبلدية	162

المطلب الاول: وسائل التدخل في مجالات التنمية 131
1. المصادر المالية المستخدمة في التنمية 132
2. مساهمة البلدية في احداث التنمية 137
المطلب الثاني: التوازن المالي لبلدية الركنية 140
1. الإيرادات 140
2. النفقات 141
3. الفائض 142
المبحث الثالث: مقومات الفلاحة ببلدية الركنية 143
المطلب الأول: العوامل المساعدة على الفلاحة ببلدية الركنية 143
1. العوامل الطبيعية 143
2. العوامل البشرية 148
3. العوامل المادية 153
المطلب الثاني: الإنتاج الفلاحي بالبلدية 157
1. الانتاج النباتي 157
2. الإنتاج الحيواني 160
الخاتمـــــة 165
قائمة المراجع 171
الملاحـــق 176

قائمة الجداول:

الرقم	العنـــــــوان	الصفحة
01	جملة المصادر الجبائية وتوزيعها	71
02	حصيلة استصلاح الأراضي خلال فترة 95/94	80
03	التغير النسبي في عدد السكان والانتاج	84
04	توزيع القوى العاملة في الجزائر حسب القطاعات	87
05	تطور المشتريات من الجرارات والحاصدات	89
06	مؤشرات تطور طاقة انتاج الوحدات الصناعية	91
07	أهم صادرات الجزائر الفلاحية	92
08	تطور الصادرات الغذائية للفترة 94/70	93
09	توزيع تساقط الأمطار في الجزائر	100
10	تطور استعمال المكننة في الجزائر	102
11	تطور استعمال الأسمدة في الجزائر	103
12	القروض المقدمة للقطاع الفلاحي	104
13	تطور معدلات الانتاج النباتي في الجزائر	107
14	التقسيم الإداري لولاية قالمة	115
15	متغيرات المراقبة للبديات الفلاحية للولاية	116
16	وضعية التعليم في بلدية الركنية	120
17	ارتفاع نسبة المتمدرسين بالطور الثانوي	122

مقدمة عامة :

التنمـــية هـــي سمة المجتمع المعاصر متخلفا كان أم متقدما، فهي محور اهـــتمام الجميع دون استثناء. فقد أصبحت التنمية الاقتصادية مسألة اجتماعية وسياســـية تحتل مكانا بارزا في الأمور العالمية، و غدت دراستها تحتل اليوم مركـــز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي الواعي، فأصبحت بذلـــك عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع لما تحققه من رفـــاه للإنسان و كرامة. كما أنها أيضا بناء و تحرير له و تطوير لكفاءته و إطلاق لقدراته للعمل و البناء، فهي بذلك اكتشاف لموارد المجتمع و استخدام لهـــا بأمثل الطرق من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر الـــذي يســـتطيع معالجـــة المعانات التي تأن منها الشعوب، خاصة في العالم المتخلف.

و قـــد كان و لازال الغذاء من أهم القضايا التي تعاني منها الشعوب، حيـــث بلـــغ الـــتزايد السكاني أوجه مؤديا في ظل محدودية الموارد الطبيعية المســـاعدة، إلـــى خلق صعوبات تعيق توفير الغذاء. ولما كانت الفلاحة هي المصـــدر الأساســـي لتوفير المنتجات الغذائية لتلبية الطلب المتزايد فإنه، من الضـــروري بما كان الاهتمام بالموارد المتاحة في هذا القطاع و التي تشكل القاعدة الأساسية التي تمكن من تلبية متطلبات الشعوب، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي، أو ربما تحقيق الفوائض في ما تتمتع فيه بميزة نسبية، و ذلك ما يعني

أن التنمـــية المرجوة ليست هي التي تعمل على تحقيق الغذاء فحسب، بل هي التـــي تحـــافظ العوامل الأساسية المساعدة على قيامها و استدامتها، والتي لا تتوقف عن تنسيق و استغلال الإمكانات الذاتية المتاحة لتحقيق معدلات إنتاج أكـــبر للوفـــاء بالاحتياجات الظرفية و المستقبلية، و خاصة في ظل الظروف الراهـــنة و المـــتوقعة، و التزايد المفرط في النمو السكاني و انعكاساته على المحيط في أشكاله المختلفة.

وحقـــيقة الأمر أن المخططين في مختلف دول العالم يواجهون سؤال مـــزعج، حول مدى التركيز على الزراعة في مواجهة الصناعة أثناء عملية التنمـــية، والواقع أن أثر النمو الزراعي على التقدم الصناعي لا يقتصر فقط علـــى زيادة المدخرات المتاحة للاستثمار و التي توجه للقطاع الصناعي، بل يترتـــب علـــى الـــتقدم في قطاع الإنتاج الزراعي توفير العديد من المنتجات الأولية للقطاع الصناعي.

بذلـــك احتلت التنمية الفلاحية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسة الإقتصادية، و الاستثمار في العديد من برامج التنمية و الإصلاح الاقتصادي فـــي العالم. فبالإضافة إلى أهمية الفلاحة كمصدر للغذاء و المادة الأولية، و كقطاع يستوعب نسبة عالية من قوة العمل، هناك مستجدات كثيرة زادت من الأهمـــية النســـبية للزراعة، كاستمرار العجز الغذائي خلال العقود الأخيرة، وتحقـــيق إنجازات علمية مهمة في الآونة الأخيرة، و بصفة خاصة في مجال التكنولوجـــيا الحيوية و هندسة الجينات مما يفيد الزراعة و الأنشطة المرتبطة

بهـــا بحثا و تطويرا و إنتاجا، هذا بالإضافة إلى تنامي أهمية أخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان و تلافي الآثار السلبية المتمثلة في زيادة التصحر و تلوث التربة و المياه و الهواء و تدمير المراعي و الغابات.

و لمـــا كانـــت الجزائـــر من بين الدول التي تعاني من عدم الاكتفاء الذاتـــي غذائـــيا، حيث بينت الإحصاءات أن ما يقارب نسبة 80% من غذاء الجزائريين مستورد من الخارج، فقد أبدت اهتماما بقطاع الفلاحة بعدما كان الاهـــتمام منصـــب علـــى القطاع الصناعي قبل الثمانينات، وذلك في إطار الخماســـي الأول ، وما يعرف بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي، و تلتها فيما بعد عـــدة اهتمامات ترمي إلى التخلي عن النهج الاشتراكي بخوصصة المزارع الفلاحـــية الاشـــتراكية (DAS)، و إنشـــاء المستثمرات الفلاحية الجماعية و الفـــردية (EAI-EAC) منذ 1987، وهذا من أجل إعطاء دعم لهذا القطاع و زيـــادة الإنـــتاج الزراعـــي و تقليص نسبة التبعية الغذائية و تحقيق الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي.

و تحـــتم الطبيعة الجغرافية المتباينة في الجزائر بين أراضي صالح للزراعة و أخرى لا تصلح، النظر في الإمكانات الذاتية لكل بلدية من بلديات الجزائر، في مدى قدرتها على تحقيق تنمية ذاتية في المنطقة تدعم ما تقوم به التنمية المحلية لهذه البلديات، باعتبارها الأجزاء المكونة للبلد.

و ضـــمن الاستغلال للإمكانات الذاتية الفلاحية، تأتي هذه الدراسة لبلدية الركنية بولاية قالمة لعدة أسباب أهمها :

- بلدية فلاحية تتوفر على إمكانات طبيعية معتبرة، يمكن أن تؤدي إلى مســـاهمات كبيرة في تنمية القطاع الفلاحي على المستوى المحلي و الوطني، إذا ما استغلت تلك الإمكانات بالشكل الملائم و المناسب.
- الـــتعريف و كشف الغطاء عن الإمكانات المتوفرة بهذه البلدية، نظرا لقلة الدراسات في هذا المجال، سواء على مستوى ولاية قالمة عموما أو على المستوى البلدي بصفة خاصة.

و حـــتى تكون هذه الدراسة سليمة علميا ومنهجيا، و تشمل جميع جوانب التنمـــية الذاتـــية عن طريق استخدام الإمكانات الفلاحية، و جب الإجابة عن مجموعة من التساؤلات هي :

-ما المقصود بالتنمية الذاتية، وما هي التنمية الفلاحية؟

-إلى أي مدى اهتمت الدولة الجزائرية بالفلاحة؟

-مـــا هـــي الإمكانـــات الفلاحـــية التي يمكن استغلالها و تطويرها على المستوى البلدي؟

وعمومـــا إلى أي مدى يمكن للإمكانات الفلاحية المتواجدة ببلدية الركنية إن تحـــدث تنمـــية ذاتـــية تدعم التنمية المحلية و تحقق الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي؟

و ســـعيا إلى محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة و تحقيق الأهداف المتوخاة استخدم المنهج الوصفي، وهي ضرورة قضتها طبيعة الموضوع، و قد ضمت الدراسة ثلاث فصول هي:

- الفصـــل الأول: ضـــم مفاهـــيم أولية و قد قسم إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول المفاهيم المختلفة للتنمية، ليخلص إلى مفهوم التنمـــية الذاتية و المؤشرات الحديثة في قياس التنمية، أما المبحث الثانـــي فقـــد عـــرف بكـــل من النشاط الفلاحي و ماهية التنمية الفلاحية، ليبين المبحث الثالث أهمية القطاع الفلاحي في نظريات التنمية و الفكر الاقتصادي عموما.
- الفصل الثاني: عرف هذا الفصل ببعض المفاهيم حول الجماعات المحلـــية و التنمية الفلاحية في الجزائر، و قد ضم ثلاثة مباحث، تعـــرض الأول إلـــى التقســـيم الإداري في الجزائر و خصوصية الجماعات المحلية بصفتها القاعدة الأساسية لهذا البحث، أما الثاني فقـــد تـــناول الإصـــلاحات المطبقة على الفلاحة في الجزائر منذ الاســـتقلال، و أهم العوامل المساعدة على قيام التنمية الفلاحية في الجزائـــر، ثـــم خلـــص في المبحث الثالث إلى أهمية الفلاحة في الاقتصاد الوطني وأهم الإنتاج النباتي.
- الفصل الثالث: تناول الجزء التطبيقي للدراسة، و الذي عمل على تحلـــيل الوضـــعية الاجتماعية للبلدية محل الدراسة، ثم التعرض

لدراســـة الحالة المالية لهذه البلدية من خلال تحليل الميزانيات ، و عــرض لأهــم الموارد الفلاحية و الإنتاج الفلاحي، و التي يعول علــيها فـــي إحداث التنمية الذاتية بالمنطقة، و دفع عجلة التنمية الاقتصادية عموما و تحقيق الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي لسكان المنطقة.

- الخاتمـــة : و قـــد خلـــص فيها إلى بعض النتائج المستخلصة من تحلـــيل الوضـــعية بالـــبلدية، وإعطاء بعض التوصيات الموجهة لسياســـة التنمـــية الفلاحـــية، و استغلال الموارد الفلاحية الذاتية بالمنطقة محل الدراسة.

و تجدر الإشارة إلى بعض الصعوبات التي واجهت هذا العمل و المتمثلة في :

- وضـــع مـــنهج علـــى مستوى البلدية للكشف عن مواردها، من أجل اســـتغلالها الاســـتغلال الأمثل أمر صعب، تحكمه عدة متغيرات، إذ ليس هناك أسلوب واحد يعالج هذا الأمر.
- ندرة الدراسات السابقة في هذا المجال، و التي يمكن أن تكون كقاعدة بداية لهذا البحث، ونقص المتخصصين في المجال الفلاحي في البلدية محل الدراسة.

- أضـــف إلى ذلك مشاكل الدراسة الميدانية، و المتعلقة خاصة بنقص البيانات الإحصائية أو انعدامها في بعض الحالات، و الطريقة البدائية في تسيير البلديات بالجزائر.

و علـــى ضوء ما سبق فإن دراسة موضوع الفلاحة و التنمية الذاتية تقوم على الفرضيات التالية :

- الـــبلدية الجزائـــرية لم ترق بعد إلى مستوى التسيير الحديث، في مجال استعمال الأساليب العلمية.

- الإمكانات الذاتية لكل بلدية تستطيع دفع عجلة التنمية الاقتصادية، و دعم ما تقوم به التنمية المحلية بالبلدية.

الفصل الأول

التنمية بين المفهوم و الفكر الاقتصادي:

تقديم:

تعتـــبر التنمـــية أهم غاية تهدف إليـــها اقتصاديات البلدان عموما، وتعمل للوصول إلى ذلك بشتى الوسائل المتاحة، لتحقيق أكبر نتائج ممكنة في هذا المجال.

يســـتهدف هذا الفصل عرض لأهم المفاهيم التي تساعد في الوصول للهدف العام للدراسة، وقد تناول مفاهيم التنمية المختلفة، للتعريف بها وتجنب الخلط بينها، لـــيخلص إلى الوصول إلى مفهوم التنمية الذاتية، و المستمد أصلا من إحداث تنمية محليـــة بالإمكانات الذاتية المتاحة، التي تمكن من إحداث تنمية شاملة و متكاملة.

و لمـــا كانـــت الإمكانات المستهدف ترشيدها في هذا البحث فلاحية، وجب الـــتعريف بطبيعة النشاط الزراعي و مفهوم التنمية الفلاحية، والأهمية التي حضي بها هذا القطاع في الفكر الاقتصادي و نظريات التنمية.

و قـــد تـــم تحليل مكونات هذا الفصل بطريقة وصفية، نظرا لطبيعته التي تهـــدف إلـــى إعطاء نظرة شاملة و مبدئية عن البحث ككل، و قد تناول هذا الفصل ثلاث مباحث هي:

-مفهوم التنمية.

-التنمية الفلاحية و النشاط الزراعي.

- مكانة التنمية في الفكر الاقتصادي و نظريات التنمية.

المبحث الأول:

التنمية وأهم مقاييسها:

يضم هذا الفصل المفاهيم المختلفة للتنمية، و كذا مختلف المؤشرات التي تستخدم في عملية قياس التنمية.

المطلب الأول: ماهية التنمية:

هـــناك عـــدة أوصـــاف تعطى لعملية التنمية، كالتنمية الاقتصادية، التنمية الشـــاملة، التنمـــية المستدامة، التنمية المحلية، التنمية المحلية، التنمية الذاتية، وقد حاول هذا المطلب إعطاء المفاهيم المختلفة للتنمية و التنويه لأهم الفروق بينها.

1- مراحل تطور مفهوم التنمية:

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في السنوات الأخيرة، وتبرز هذه الأهمـــية من خلال تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم وخاصة مفهـــوم الـــنمو، ولعل تحليل التطور الذي مر به المفهوم وما لحق به من إضافات يـــبرز تلك الأبعاد، ففي البدء كانت التنمية كلفظ تعبر عن عملية اقتصادية مادية في أساســـها، أي أن هذا المفهوم-على الرغم من إدعاء الشمول من خلال تعدد أشكال التنمية ومجالاتها- عادي جدا قد تم اقتصاره على حساب المجالات الأخرى للعلوم الاجتماعية، وأصبحت التنمية تطلق للدلالة الاقتصادية فحسب بمؤشراتها المعروفة، وهـــنا جاءت المرحلة الثانية من تطور هذا المفهوم، وهي المرحلة التي أضيف فيها مفهـــوم الشمول فأصبح ما يعرف بالتنمية الشاملة، وإذا كان هذا الأخير قد استطاع

تجـــاوز القصـــور الموضـــوعي لمفهوم التنمية في صياغته الأولى، فإنه لم يستطع تجاوز القصور الجغرافي والاستراتيجي للمفهوم، إذ ظل مفهوم التنمية يحتل دلالات تبعـــية نموذج التنمية في العالم الثالث للنموذج الحداثي الغربي، مما يوجب توظيف طاقـــات وقـــدرات مجتمعات معينة لتقتفي خطى مجتمعات أخرى، لذا ظل مفهوم التنمـــية- حـــتى وإن زاد علـــيه وصـــف الشمولية- يرسخ تقسيم العالم إلى متقدم ومـــتخلف أي تابع ومتبوع، و هكذا برزت الحاجة إلى معالجة هذا القصور وإعادة الاعتـــبار إلى عملية التنمية كعملية شاملة، وفي نفس الوقت تتحرك بصورة تتناسب مع إطارها الجغرافي ومحيطها الاجتماعي، الثقافي والحضاري، وتهدف إلى خدمة المجتمع والإنسان الذي يعمل لها ويسعى لتحقيقها، وهنا ظهر مفهوم التنمية المستقلة (الذاتـــية) ليحاول فك الارتباط مع الخارج ويدفع عملية التنمية للتركيز على الداخل بكـــل صـــوره وأبعـــاده، ويعيد التذكير بتصادم المصالح أو تعارضها بين المتقدم والمـــتخلف، ويؤكـــد على الأبعاد الذاتية للتنمية وبتجاوز إشكالية القصور الجغرافي لمفهوم التنمية السابق، سواء كان في صورته الأولى أو بعد أن أضيف إليه وصف الشمولية.

ورغم أن مفهوم التنمية المستقلة يمكن اعتباره الجيل الثالث لمفهوم التنمية، فإنه لم يكن الأخير فقد ظلت هناك أبعاد ناقصة في هذا المفهوم نالت إمكانية تعبيره عن حركة نهوض حضاري شامل، بل جعلت المفهوم يحمل في طياته نواقض ذاته والدلـــيل على ذلك فشل العديد من الخطط والبرامج التنموية، والصيحات التي تدعو للحفـــاظ على البيئة وحماية الأرض من الكوارث التي أحدثها نموذج التصنيع الذي

تحاكيه جهود التنمية، و الذي سبب مشاكل تمتد من ثقب الأوزون حتى الارتفاع في حرارة الأرض وتآكل الكساء الأخضر والتصحر، وهنا برز مفهوم رابع للتنمية هو آخر صيحاتها وهو التنمية المستدامة ليبين كيف غاب عن التنمية في أطوارها المختلفة دلالات وأبعاد مفهوم الزمن وحقوق الأجيال القادمة وهو ما يتطلب الوقوف عند حدود معينة في التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها.

وهكذا فإن تداول إشكالية التنمية الذاتية وتحليلها على خلفية موقعها في إطار مشروع حضاري، يتطلب القيام بالتنمية من منظور كونها عملية مجتمعية شاملة ومتوازنة، وفي نفس الوقت واعية بمنطلقاتها وأهدافها المستقبلية على خلفية واقعها الراهن وتاريخها الممتد.

2- التنمية مقابل النمو:

في أوائل الخمسينات كان الاقتصاديون يستعملون مصطلحات التنمية والنمو على أنهما مترادفان يمكن استعمال الواحد بدلا عن الآخر، وقد كانت المحاولات للتمييز بينهما نادرة جدا هذا مع العلم أن Schumpeter كان قد ميز بين المصطلحين منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى.

وقد أصبح من المسلم به الآن أن مفهوم النمو يقتصر على التغيرات في الناتج القومي، بالمقابل فإن كلمة تنمية تعني نموا ذا حجم وسرعة وشمولية في اتجاهات متعددة، وذلك بحصول تغييرات هامة في المؤسسات الثقافية، الاجتماعية،

السياســـية، التقنـــية وكذلك في البنى والقوى الفاعلة بالإضافة إلى تغيرات هامة في المجال الاقتصادي[1].

وقد ذكر Schumpeter في سياق التمييز بين مصطلحي التنمية والنمو:

" التنمية هي تغيير متواصل وتلقائي في الوضع الساكن أو المستقر بهدف التعديل، والحلول محل حالة التوازن الموجودة سابقا إلى الأبد. أما النمو فهو تغيير تدريجي ومطرد على المدى الطويل ويتحقق بارتفاع عام في معدل الادخار والسكان"[2].

أما Hicks فقد وضعت هذه المصطلحات بطريقة أخرى، حين أشارت إلى أن مشـــاكل الـــدول المـــتخلفة تـــتعلق بتنمية الموارد غير المستغلة حتى وإن كان اســـتخدامها معروفا، في حين أن مشاكل الدول المتقدمة ترتبط بالنمو، مع أن معظم مواردها معروفة مسبقا وتم تنميتها إلى مدى يعتد به[3].

وإجمالا يمكن القول أن إصطلاح النمو الاقتصادي يشير إلى ارتفاع الدخل الوطنـــي أو نصيب الفرد من الدخل الوطني. أي أن زيادة الإنتاج في دولة ما بأي شكل من الأشكال فإن ذلك يسمى بالنمو الاقتصادي .

أما التنمية الاقتصادية فتشمل أكثر من ذلك، فما حدث للاقتصاد الإنجليزي فـــي القرنيين الثامن عشر و التاسع عشر يختلف اختلافا جوهريا عن ما حدث في ليبـــيا فـــي العقود الأخيرة نتيجة لاكتشاف البترول بها. فقد ارتفع نصيب الفرد في الدخل الوطني في كلتا الدولتين، إلا أن الارتفاع في ليبيا قد تم نتيجة قيام الشركات

---

[1] يوسف عبد الله سايغ " مقررات التنمية الاقتصادية العربية"، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات، الكويت، الطبعة الأولى 1985، ص13.

[2] محمد فرجاني حصن، " اقتصاد التنمية" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003، ص 23

[3] محمد فرجاني حصن، نفس المرجع ، ص 24

الأجنبـــية، التي بها فنيون أجانب بالإنتاج ثم التسويق إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربـــية. أي أن إســـهامات الليبيين في تحقيق الدخل كان محدودا، فتأثير البترول يشـــبه إلى حد كبير كما لو أن دولة غنية أعطت ليبيا منحة كبيرة من الإعانة. فما حدث في ليبيا لا يوصف بأنه تنمية اقتصادية و إنما هو مجرد نمو اقتصادي.

3- التنمية الاقتصادية:

يـــرجع مفهـــوم التنمية إلى العقد الخامس من القرن الماضي. بسبب طلبات المجتمعات التي كانت تحت الاحتلال تحقيق استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، و محاولـــتها لتغيـــير أوضاعها الاقتصادية المتردية. واعتمد مفهوم التنمية على إزالة الـــتخلف و تحســـين الأوضـــاع الاقتصادية و الاجتماعية، باتباع النهج الذي اتخذه الغـــرب و الـــذي يعتمد أساسا على زيادة دخل الفرد و الاهتمام بالتصنيع و الحرية الاقتصادية ...الخ.

و نتـــيجة لهـــذا المفهوم اتجهت الدول سالفة الذكر نحو التصنيع، وأهملت بصـــورة كبـــيرة الجانب الزراعي، رغم أن اقتصادها قائم أساسا على الزراعة. و كانـــت النتـــيجة عجز في الإنتاج الزراعي و الاعتماد على الخارج في الغذاء من جهـــة، وضـــعف الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على استيراد التكنولوجيا ورأس المال الأجنبي من جانب آخر.

ومن كل ما سبق يمكن القول :

أن التنمـــية الاقتصادية، عملية يتم عن طريقها زيادة الدخل القومي الحقيقي (مجمـــوع الـــناتج القومـــي من السلع والخدمات النهائية) لدولة ما، على مر الزمن بحيث يترتب على ذلك ارتفاع متوسط نصيب الفرد لهذا الدخل.

كما يمكن تعريف التنمية الاقتصادية كالآتي:

"التنمـــية الاقتصـــادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديـــدة، و رفـــع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية و خلـــق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن "[1].

و مـــن ثمـــة لا تنطوي التنمية الاقتصادية على تغيرات اقتصادية معينة بل تتضـــمن تغـــيرات هامـــة في المجالات الاجتماعية، الهيكلية و التنظيمية، فالتنمية الاقتصـــادية تتضـــمن زيادات في الدخل الوطني الحقيقي، و في نصيب الفرد منه، ويســـاعد هذا التحسن في الدخل على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي، و الـــتقدم التكنولوجي في المجتمع، الذي يدعم بدوره الإنتاج و الدخل و بالإضافة إلى هذه التغيرات تشمل التنمية الاقتصادية تحسين كل من مهارة، كفاءة و قدرة العمال في الحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج، تطوير وسائل النقل و المواصلات، زيادة معـــدل التحضـــر في المجتمع، تحسين مستويات الصحة و التعليم وتوقعات الحياة، تقدم المؤسسات المالية، تحسين التجهيزات المتاحة للاستجمام.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، " التنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003:ص20

4- التنمية الشاملة:

لقـد غدت التنمية عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع، بما يحقق رفاهة الإنسان و كرامته. كما أنها بناء له و تطوير لكفاءته و قدراته على العمـل و التشـييد، و هـي أيضـا اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها و استخدامها الاسـتخدام الأمـثل، من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر. و علـى الـرغم من الاتفاق على فكرة التنمية الشاملة يظل المصطلح جديدا في لغة العصـر، لا يخضـع للتعريف الدقيق، ومنها من يشير إلى أن التنمية ليست مجرد تحسـين ظـروف المعيشـة و لكنها هدف مستمر، وقدرة على التغيير و النمو و التطور.

فالتنمـية مسألة نسبية و دائمة التغير، لذا فأن أهدافها تتغير وفقا لما يحتاج أليه المجتمع و ما يمكن تحقيقه، كما أن جوانب التنمية تتداخل و تتفاعل بعضها مع بعض. لذا لا يمكن تصور تنمية في جانب دون أن تصاحبها في الجوانب الأخرى، فالـتخلف الاقتصادي يقف جنبا إلى جنب مع التخلف الإداري، الذي يرتبط بالتخلف في الجوانب السياسية، الاجتماعية و الثقافية.

ويتضـح مـن ذلك أن التنمية الشاملة عملية مجتمعية متشابكة ومتكاملة و متفاعلة،فـي إطـار نسـيج من الروابط بالغ التعقيد من عوامل سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية و إدارية، و بهذا المعنى لا تمثل التنمية فقط الناتج النهائي لمجموع هذه العوامل، بل محصلة تفاعلات مستمرة بينها.

5- التنمية المستدامة:

إن مفهوم التنمية المستدامة يشير إلى معنى يختلف عن التنمية الاقتصادية. فقد استخدم لوصف مفهوم تسيير موردا ما من منظور الحفاظ عليه، مدمجا بين تنظيم الاستخدام و استغلال المورد بكيفية تكون الفائدة متوازنة لأكبر عدد ممكن من الأفراد، و لأطول مدة زمنية، و هكذا جاء المفهوم في إطار إستراتيجية الحفاظ على البيئة.

فالتنمية المستدامة عبارة عن تغيير المحيط الحيوي، و تطبيق الموارد الإنسانية و المالية، لإشباع الحاجات الإنسانية وتحسين حياة الإنسان، و لأجل أن تتصف التنمية بالمستدامة، يجب أن تأخذ في الحسبان العناصر الاجتماعية و كذلك الاقتصادية للموارد الأساسية الحية و غير الحية.

و أكثر تعاريف التنمية المستدامة تداولا يصفها أنها تلك التنمية التي تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر بالاستجابة لحاجاتها أيضا.

6- التنمية المحلية:

بدأ الاهتمام بدراسة التنمية المحلية مع بداية السبعينات، و هو ما صادف محاولات اليونسكو للنهوض بالمستوى الثقافي و الاجتماعي في المجمعات المحلية. و اعتبرت التنمية المحلية إحدى مظاهر البعد السوسيولوجي لحركة التنمية الشاملة، انطلاقا من قاعدة أساسية هي أن وضعية المجتمعات و احتياجاتها إلى المشروعات

تكلـف الحكومـات كثيرا، مما قد يجعلها تعجز لتحقيقها أمال التقدم و الرخاء، لهذا ظهرت الدعوة إلى الإسهامات المحلية جنبا إلى جنب مع دور الدولة.

الـيوم كـل تجارب التنمية المحلية المنتشرة حول العالم، هي بوادر لوضع بعـض الأسس النظرية. و لكن هذه النظريات ليست متوفرة إلى يومنا، هذا بالرغم مـن أن الكثـير مـن الأبحاث وجهت في هذا المجال. لكنها أعطت حصة الأسد للمسـاحات السـكنية نظـرا للكثافة المتزايدة للسكان، هذا على الرغم من أن واقع التنمـية المحلـية تثبت أن معظم التجارب نجحت في المناطق الفلاحية، رغم عدم تجانسـها، فهـناك مناطق فلاحية دون مجمعات سكانية و مناطق فلاحية تشكل في مجموعهـا مـدن و قرى صغيرة أين نلاحظ مظاهر التطور، على عكس المناطق الفلاحية الغير آهلة بالسكان التي تعاني من التهميش وسيادة الوسائل البدائية.

إن تجـارب التنمـية المحلية متنوعة و متخصصة في مناطق مختلفة، إلى درجة أنه يصعب إعطاء مفهوم وحيد لهذه التجارب. فقد عرفها gutgou على أنها: "مظهـر مـن مظاهر الإرادة و التضامن الاجتماعي البناء، ناتج عن رغبة سكان منطقة معينة في استغلال الموارد المحلية و بالتالي خلق التنمية"[1]

الملاحظ من هذا التعريف أن الباحث سلط الضوء على ظاهرتين أساسيتين: هما التضامن والإرادة. إلا أن المكان و الطريقة التي يطبق فيهما هاتين الظاهرتين لـم تحـدد. لذلـك فقد عرفها X.greffe: "التنمية المحلية هي أسلوب متنوع من النشـاطات الاقتصـادية و الاجتماعـية، فـي مكانة أو رقعة جغرافية انطلاقا من

[1] J.L..GUIGOU, "le développement local" : espoir et freins ; colloque Poitiers,1983 p15

الانشـــغال و التنسيق بين القدرات المتوفرة و المصادر، فهي بذلك ناتج مجهودات السـكان (المجـتمع) لإنشـاء مشروع التنمية في أشكاله الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافـية. و كل هذه المجهودات تتم في إطار تواصل و إرادة فعالة "[1] . وقد أضاف الباحث إلى التعريف الأول مفهوما أساسا للتنمية المحلية ألا و هو الرقعة الجغرافية أو الإقليم الذي يعتبر مكان للعيش و الإعاشة، حيث يمكن إنجاز مشاريع منتجة مثل المؤسسـات الصـغيرة و المتوسـطة (PME-PMI) علـى الصعيد المحلي بدل الوطني.

وتعتبر مفاهيم : التضامن و الإرادة، بالإضافة إلى مفهوم الرقعة الجغرافية و ما تزخر به من طاقات و قدرات، من أهم المفاهيم ارتباطا بالتنمية المحلية حيث تعتبر كمادة خام لوضع النظريات في هذا المجال.

7- التنمية الذاتية:

يقصد بالتنمية الذاتية اعتبار المجتمعات المحلية كائنات حية تحمل مقومات حـياتها ونموها ذاتيا. مع تمتعها بسمات معينة تميز كل منها عن الآخر، لذا كانت تنمـية المجـتمع المحلـي رهـن إطلاق طاقته الكامنة الذاتية، مما يتطلب احترام خصوصية المجتمعات المحلية المختلفة، و تشجيع الذوق و الطابع المحلي، باعتبار الإمكانـات الذاتـية فـي المجتمعات المحلية و العمل على فكرة إعادة الاستخدام و احترام التقسيم الطبيعي للعمل بين مختلف الوحدات في إطار الإقليم الواحد. و ذلك

[1] X.greffe ;citant KEEBLE , dans politique d' aménagement du territoire et espaces ruraux in RERU N° 2 ;1996 p 400

بالنسبة لكل نشاط اقتصادي على حدى: (زراعي ، صناعي ، خدمي) دون إهمال للربط بينها، بالسعي نحو إقامة علاقات تبادلية بين مختلف النشاطات و الاستفادة قدر الإمكان من الأسواق المحلية[1].

ويمكن تحديد الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية الذاتية في العناصر التالية:

1.7- تحديد نموذج التنمية المنشود و وجهة المجتمع:

يمتاز كل مجتمع بشري بخصوصيات تستقطب طاقاته و جهوده، كثيرا ما تظهر هذه الخصوصية في صورة نموذج أو مشروع قومي، والتحديد الدقيق لهذا النموذج يستلزم تحديد الصورة التي ينبغي أن يكون عليها المجتمع إذا ما تحقق بعضا من هذا النموذج. فلا يجب أن تكون تنمية اقتصادية على حساب التنمية الاجتماعية و السياسية و الثقافية و العكس، بل لا بد من النظر إلى المجتمع و الإنسان ككل متكامل غير قابل للتجزئة، فالتنمية الحقيقية لابد أن تتحرك بصورة متوازنة على جميع المستويات، كذلك لا يمكن أن تكون تنمية ذاتية شاملة إلا إذا ركزت على جميع الإمكانات المتوفرة، هذه الأخيرة التي تحدد نموذج التنمية الأساس و الوجهة الصحيحة لها من أجل السعي إلى تحققها في أرض الواقع.

2.7- الاستقلالية في تحديد الحاجات:

خلق النموذج الغربي للتنمية نمط يسعى الآن لتسويقه، و هو الشيء الذي يتنافى و متطلبات التنمية الذاتية التي ترفض أن تحدد احتياجاتها على ما انتهت إليه

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي،" اقتصاديات الائتمان المصرفي" ،منشأة المعارف ، الطبعة الثانية ، 2000 ، ص 397

أمـــم أخرى قد لا تمتاز بنفس خصوصيات المنطقة، فأول أطروحات التنمية الذاتية هـــي إحلال الواردات، أي الإنتاج المحلي للسلع التي كان يتم استيرادها، ومن ثمة فـــإن تحقيق الاستقلال في الحاجات هو أساس عملية التنمية الذاتية و جوهرها لأنه يحقق تطوير و استمرار و ازدهار المنتجات المحلية.

3.7-الاستقلالية في توظيف الموارد و الإمكانات:

و هـــنا نجـــد أنه من الخطأ فهم التنمية الذاتية على أنها الاعتماد فقط على المـــوارد المـــتاحة محليا. قياسا على تجارب سابقة، كتجربة الاتحاد السوفيتي أو الـــيابان في بداية عملية التنمية فيهما، وذلك أن العديد من الدول بما فيها اليابان لا تملـــك من الموارد المحلية ما يمكنها من تحقيق تنمية حقيقية، ومن هنا فإن التنمية المســـتقلة ليست مرادفا للانغلاق على الذات، بل المقصود بالاستقلالية في توظيف المـــوارد و الإمكانـــات هي تحقيق الاستقلال الحقيقي بالخروج من الاستعمار الذي فرض على دول العالم الثالث، صورة للتنمية تحقق مصالحه الشخصية، لذلك وجب إعـــادة اكتشـــاف الموارد الوطنية التي لم يتم التركيز إلا على ما يحتاجه الاستعمار مـــنها، فـــالدول التـــي صنفت على أنها نفطية لديها من الموارد الأخرى ما يجعل إنسانها قادرا على إحداث تنمية حقيقية.

المطلب الثاني: قياس التنمية و مؤشراتها:

تطرح فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس، سواء لصياغة السياسات و تحديد الأهـــداف أو لتقيـــيم النـــتائج، و نظـــرا للتحولات الكبيرة في مفهوم التنمية، فإن

مؤشـــرات القياس عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة، بدءا من مقاييس النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية.

ويطلـــق مصطلح مؤشر تنمية على كل متغير اقتصادي أو اجتماعي، يمثل العوامـــل التي تشكل عملية التنمية، ويمكن للمؤشر أن يشكل قياسا مباشرا و كاملا لعـــامل مخصوص من التنمية. و يكون بذلك مؤشر تنمية باعتبار أن الجانب الذي يقيسه هو هدف للتنمية أو عنصر من عناصرها.

1- المؤشرات الاقتصادية:

تصـــف هـــذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي للبلد ويمكن أن تقدم علـــى شـــكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نســـب مختلفة من الناتج الوطني الإجمالي (GNP)، كمعدل التصدير أو الاستيراد، أو تقـــدم علـــى شـــكل نسب فيما بينها: كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات. وأبرز هذه المؤشرات الناتج الوطني الإجمالي الكلي أو للفرد. وقد ظهرت في وقت مـــبكر عـــيوب اســـتخدام الناتج الإجمالي كمؤشر عن التنمية الاقتصادية، و جرت محاولات لتصحيح هذا المقياس و تسويته[1].

وقـــد بـــدأ الاهـــتمام أخـــيرا بالمؤشرات الاقتصادية الاجتماعية: كالعمالة، الـــبطالة،الأجور، ظروف العمل، دخل الأسر و أنفاقها، الادخار والاستدانة، توزيع

[1] Hicks end streeten ;" indicators of development " : the search for basic needs yardstick . world development , p 7 .

الـــثروة، أسعار الاستهلاك، الخدمات التعليمية و الصحية و خدمات الرفاه و الأمن الاجتماعي ... الخ.

حـــاول(nordhous et tobin 1972) تصحيح الـــ GNP ليصبح بشكل أفضـــل مقياسا للرفاه الاقتصادي، وتستلزم هذه المقاربة تخفيض الـــ GNP و عدم احتســـاب نفقات الدفاع و النفقات المتعلقة بالأمراض الحضرية كالتلوث و الجريمة، كما تستلزم إضافة قيمة مقدرة لأوقات الفراغ و خدمات الاستهلاك المعمر، وصنف المؤلف الخدمات الصحية و التعليم كاستثمار أكثر من كونهما استهلاكا، و يرى أن معدل نمو الـــ GNP كمؤشر للتنمية يعتبر مضلل لأنه مرجح بشدة بحصص دخل الأغنـــياء وهذا يقود إلى التعريف بعتبة الفقر الذي هو المستوى من الدخل الذي لا يمكـــن دونـــه للســـكان في مجموعهم الحصول على السلع الاستهلاكية و الغذائية، وتحديـــد هـــذا المستوى حرج في بعض الأحيان إذ يتطلب تحديد الحد الأدنى الذي يكفل تحقيق حياة لائقة.

2- المؤشرات الاجتماعية

ظهـــرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينات لمعالجة نقائص المؤشـــرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع و التغيرات الاجتماعية الاقتصادية، مـــن خـــلال توسيع التحليلات الإحصائية الاقتصادية لتضم طيفا واسعا من القضايا الاجتماعـــية و مـــنها: تخطيط التنمية، و تقييم التقدم في تحقيق أهدافها، و دراسة بدائل للسياسات المتبعة من أجل اختيار أكثرها ملاءمة، و توجهت هذه الحركة إلى

مناطق الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد و الأسر، مثل تلبية الحاجات الأساسية و توفير النمو و الرفاه.

و تمتاز هذه المؤشرات عن معدل الدخل الفردي بأنها تهتم بالغايات كما تهتم بالوسائل، و بأنها تظهر جانب التوزيع إضافة إلى المتوسط، وإذا كانت الجوانب الاقتصادية في التنمية تمتاز بقابلية القياس المباشر، فإن معظم الجوانب الاجتماعية غير قابلة للقياس مباشرة، لذا فإن المؤشرات تستعمل بشكل شائع كتقريب وقياس جزئي لأمور: كالعدالة، الأمن و عناصر أخرى في السياسة الاجتماعية. فتمثل مؤشرات الصحة (مثل عدد الأطباء النسبي و الأسرة في المستشفيات أو الوفيات الخ...) دلائل لقياس الحالة الصحية في مجتمع ما علما أن الفرضيات خلف هذه المؤشرات قد تكون خاطئة فأعداد الأطباء قد لا تكون العامل الرئيسي الحاكم لمستوى الصحة، و قد تعكس الوفيات -خاصة لدى الشباب- الحوادث أساسا، و ليس المرض.

رغم أن المؤشرات الاجتماعية تتفادى مشكلات التثمين ، فإنها تشكو من هشاشة قدرتها على المقارنة المكانية و الزمنية بسبب اختلاف التعاريف المستعملة في جمع البيانات أو استنادها إلى مسوح بالعينة محدودة الحجم أو بسبب طرق جمع البيانات غير الدقيقة ويبقى مصطلح مؤشرات اجتماعية نفسه يستعمل بغموض و يشمل مجموعة من المؤشرات البشرية ،الاقتصادية ، الثقافية والسياسية .

3- مؤشرات الحاجات الأساسية:

نتيجة للقصور في أداء الـ GNP لدوره في قياس التنمية، جرت محاولات عديـــدة لـــتفادي ذلك القصور و تنوعت اتجاهاتها و منهجياتها، إلى أن وصلت إلى اســـتحداث المؤشرات الاجتماعية للتنمية التي أخفقت هي بدورها على غرار GNP للفرد، و بذلك لجأ ت العديد من الدراسات إلى تعريف الحاجات البشرية الأساسية و اقـــترحوا صـــيغ تصنيف لها و حاولوا تحديد المقدار الضروري و الكافي من هذه الحاجـــات الشيء الذي يتطلب صياغة مؤشرات ملائمة عن هذه الحاجات و قياس التصـــورات في إشباعها و تحديد الأهداف في مختلف مكوناتها خلال إطار زمني محدد، وهناك عدة استعمالات لمؤشرات الحاجات الأساسية أهمها:

-مركز إشارة عن حالة التنمية على المستوى الوطني و المحلي.

-أدلة لقياس الاستهلاك أو بنود من الاستهلاك اللازم لتحسين الرفاه المستهدف و الفعلي.

-تعتـــبر نقاط استرشادية للتخطيط و تقييم أثر السياسات الاقتصادية مثل سياسة الإصلاح.

- قياس جهود منظومة الخدمات الاجتماعية أو العمومية.

-معرفة نسب السكان التي هي فوق أو تحت المعايير الدنيا.

-تحديـــد فجـــوة إشـــباع الحاجات الأساسية على المستوى الوطني و الدولي. و تحديد أنماط لتأشير المعايير الدولية للرفاه و تقييم البلدان وفقا لذلك.

4- مؤشرات الرفاه و نوعية الحياة:

1.4-قياس الرفاه:

يطرح (GROOTAERT1982) تمييزا بين ثلاث مقاربات لقياس الرفاه هـــي: أدلـــة الرفاه الحقيقية، و الإنفاق الكلي، و الدخل الكامل و في دراسة أخرى (ANANDET HARRIS 1994) اســتعملت خمــس مؤشرات محتملة لقياس الــرفاه الفردي هي: دخل الأسرة للفرد، إنفاق الأسرة الإجمالي للفرد، إنفاق الأسرة علـــى الغـــذاء للفرد، عدد السعرات الحرارية لدى الأسرة للفرد، نسبة الإنفاق على الغذاء إلى الإنفاق الكلي للأسرة.

2.4- نوعية الحياة:

إن الاهـــتمام العالمـــي بنوعية الحياة حديث نسبيا، وقد يكون سبب الاهتمام القـــناعة بـــأن نوعـــية الحياة ليست بالضرورة متماشية مع التقدم الاقتصادي. فهي تعبير ذاتي جدا عن رفاه الفرد، و قد تعبر عن جملة من الرغبات التي عندما تؤخذ معـــا تجعل الفرد سعيدا أو راض عن حياته، لكن من النادر جدا أن يصل الإنسان إلـــى إشباع كامل لرغباته، لذلك فإن مفهوم نوعية الحياة لا يختلف فقط من شخص لآخر بل من زمن لآخر ومن مكان لآخر.

يســـتعمل مفهوم نوعية الحياة عموما بشكل يغطي مفاهيم مثل الأمن، تكافؤ الفرص، الرضى الذاتي. وهي تفرض مشكلات قياس صعبة مما أثار بعض الجهود الدولية لقياس نوعية الحياة و من هذه الجهود: برنامج المؤشرات الاجتماعية للتنمية

لـــدى مـــنظمة الـــتعاون الاقتصادي و التنمية، الذي انطلق في أواخر السبعينات و برنامج اليونسكو لبحوث نوعية الحياة.

3.4-أنماط المعيشة أو مستواها:

يعمل على هذه الجوانب العديد من المؤسسات البحثية نذكر منها معهد الأمم المـــتحدة لـــبحوث التنمية (UNRISD) الذي تناول في أبحاثه مستوى المعيشة و مكوناتها، و حاول تقديم دليل مركب عن مستوى المعيشة. إضافة إلى البنك الدولي الـــذي قـــدم عدة دراسات عن مستوى المعيشة، و عرف البحث النظري في نطاق دراسات البنك: قياس الرفاه الاقتصادي الأساسي على أنه مساو لإنفاق الأسر للفرد الواحـــد مـــن أعضائها، حيث يعتمد على عدد من العناصر مثل: تركيب الكسب و عـــدد المشـــاركين فيه، و عدد المعالين من هذا الكسب، و عدد الساعات المكرسة لمختلف الأنشطة المولدة للدخل.

5- المؤشر العام للتنمية:

مـــن بين أعمال معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية (UNRISD) الهادفة إلـــى دراسة مؤشرات التنمية ، التي استعملت أربع طرق في اشتقاق المؤشر العام للتنمية: حيث بدأت الدراسة بـــ 100 متغير تم إنقاصها بسلسة من المعالجة إلى 73 ثـــم إلـــى 60 و مـــن بعـــد ذلك تم تشكيل 40 مؤشر سميت: "مستودع مؤشرات " وجربـــت عن 120 بلدا، في بنك معلومات معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية، ومن هـــذه المؤشـــرات تم انتقاء19 مؤشر سميت: المؤشرات "النواة" التي استعملت في تشكيل الدليل العام للتنمية.

كما قدمت الدراسة محاولة لعرض جانبيات التنمية (DEVLOPMENT PROFILES) للـبلدان المـتاحة و لعـدد من المؤشرات يتراوح بين 12 و 19 مؤشرا، كما عرضت قياس مقدار الانحراف في مؤشرات معينة عن مستوى التنمية في البلد.

6- مؤشر التنمية البشرية:

بعـد اهـتمام الاقتصـاديين بتنمية الموارد البشرية، فإن الاهتمام بالتنمية البشـرية يعود إلى اقتصاديي التنمية في منظمات الأمم المتحدة: مثل منظمة العمل الدولية و مفكري صندوق النقد و البنك الدوليين، و يعود مفهوم التنمية البشرية إلى تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة لعام 1990 و ما تلاه من تقاري، على الرغم من أن له جذور حتى في الفكر الإسلامي و الخلدوني على الخصوص، وفي الفكر الماركسي و مفكري اقتصاد التنمية الذي انتشر في الستينات و ما بعدها.

يعرف تقرير التنمية البشرية لعام 1993 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة الإنمائـي، التنمـية البشرية بأنها: "عملية توسيع خيار الناس، فمن حيث المبدأ هذه الخيارات يمكن أن تكون بلا نهاية و تتغير بمرور الوقت. ولكن الخيارات الأساسية الـثلاث على جميع مستويات التنمية هي: أن يحيا الإنسان حياة طويلة و صحية، و أن يكتسـب معرفة، وأن يحصل على المواد اللازمة لمستوى معيشة كريم. فإذا لم تكن هذه الخيارات متاحة فستظل هناك فرص أخرى كثيرة يتعذر الحصول عليها ".

الـتعريف اعتمد على ثلاث مكونات هي : توقع الحياة، اللاأمية و نصيب الفرد من

الـــناتج المحلـــي الإجمالي. و يبرز تقرير التنمية البشرية لعام 1990 أن نمو الناتج المحلي الإجمالي هو شرط ضروري للتنمية البشرية و لكنه غير كاف.

و التنمـــية البشرية قد لا تكون مطابقة لنوعية الحياة لأن نوعية الحياة يمكن أن تكون بالمتوسط مرتفعة في بلد ما لارتفاع موارده الطبيعية مثلا دون أن تنعكس في التنمية البشرية.

و مـــيز تقريـــر التنمـــية البشرية "مؤشر التنمية البشرية" عن مقياس" رفاه المستهلك" على الرغم من تشابه المكونات، كما ميزه عن مقاربة الحاجات الأساسية باعتـــبار أنهـــا ترتكز على الحاجات المتنوعة من السلع و الخدمات بدلا من قضية الخـــيارات البشرية المتسعة، كما أوضح اختلافه عن تنمية الموارد البشرية باعتبار إجـــتماع عناصـــر مثل الصحة، التغذية و التعليم في كليهما فإن وجهت النظر إليها مخـــتلفة، فهـــي في الأولى غايات بذاتها، و في الثانية مدخل إنتاج يتم التعامل معه بمفهوم التكلفة و العائد كاستثمار في رأس المال البشري.

أمـــا عن مؤشر المعرفة فإن اللاأمية ليست كافية للتعبير عن المعرفة حيث غـــاب عن الدليل التعبير عن المعارف العلمية، التقنية و المهنية. والتعبير عن ما يـــتعلمه الفـــرد بحاجاته الاستعمالية، وقد جرى عام 1995 تغيير في هذه المكونات فدخلـــت نسبة التسجيل في جميع مراحل التعليم عوضا عن المخزون التعليمي نظرا لصعوبة قياسه.

فـــيما يـــتعلق بمؤشر الدخل، فعلى الرغم من السعي للاهتمام بالفقراء، فإن المعالجـــة لم تسمح بذلك تماما لا على صعيد بيان أوضاع الفقراء ولا على صعيد

مشـــكلات الفقـــر، ولا تتضمن المكونة بيان أثر التحويلات الخارجية و لا استخدام الموارد في رفع الدخل المحلي بشكل كبير في بعض الأحيان [1].

المبحث الثاني :

التنمية الفلاحية و النشاط الزراعي:

يتضـــمن هذا المبحث التعريف بكل من النشاط الفلاحي و التنمية الفلاحية، كأساس لبناء هذا البحث و التعريف بالمفاهيم و المصطلحات الخاصة بالقطاع الفلاحي.

المطلب الأول: التنمية الفلاحية:

يعتمد تحقيق التنمية الاقتصادية على زيادة نمو الإنتاج الزراعي، ومن دون هـــذا الـــنمو و الوصـــول إلى المستوى المطلوب من الكفاءة الإنتاجية، فإن القطاع الزراعـــي يـــبقى عائقا في وجه التنمية الاقتصادية، كما أن زيادة الإنتاج الزراعي ضـــرورية لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للسكان، و طلبات الصناعة المتزايدة من المادة الأولية.

إن الاعـــتماد الكبـــير للتنمية الاقتصادية على زيادة الإنتاج الزراعي هو ما يقصـــد به التنمية الزراعية، و التي تهدف إلى كافة الإجراءات و السياسات التنموية الخاصة بالقطاع الزراعي.[2]

---

[1] عثمان محمد عثمان ،" قياس التنمية البشرية" ،مراجعة نقدية ، ورقة معدة إلى اجتماع خبراء التنمية البشرية ، القاهرة ، ديسمبر 1993

[2] حازم البيلاوي" التنمية الزراعية مع إشارة خاصة للبلاد العربية "، معهد البحوث و الدراسات العربية ، ص 31

1- أهداف التنمية الزراعية:

إذا كانـــت التنمية الزراعية هي وضع الزراعة في خدمة التنمية الاقتصادية الشـــاملة، وفق سياسات و برامج خاصة لهذا الغرض. فإنها تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجـــية للاقتصـــاد الزراعـــي، ولذا معظم البرامج التنموية الخاصة بالسياسات الزراعية تهتم بالمؤشرات الاقتصادية الزراعية و التي تتمثل في النقاط التالية:

-رفـــع مســـتوى الدخل الفردي في القطاع الزراعي و هذا بواسطة التوسع في المشـــاريع القائمـــة أو تنويع المشاريع من الناحية الإنتاجية، لتحقيق فكرة التنوع و التخصص.

-زيـــادة إجمالـــي الـــناتج الزراعي بصورة عامة حسب الطلب على المحاصيل الزراعـــية، و التـــي تـــتم إمـــا بالتوسع في المساحة المزروعة أو تطوير إنتاجية المشروعات الزراعية.

-الحد من الهجرة الريفية باتجاه المدن، فالتنمية الزراعية تهدف إلى خلق فرص عمل جديدة في الريف كفيلة باستيعاب اليد العاملة العاطلة .

-إقامـــة المراكـــز الخاصـــة بالإرشاد الزراعي و المراكز الصحية و التقافية، للاهـــتمام بالبيئة الريفية و سكان الأرياف. و تجدر الإشارة إلى أنه هناك تباين في الأهـــداف و الوســـائل مـــن بلد لآخر و هذا حسب طبيعة الموارد المتاحة و نوعية النشاط الاقتصادي و الظروف الاجتماعية، المهنية و عملية النمو الاقتصادي [1]

[1] عبد الوهاب مطر الدهراوي،" الاقتصاد الزراعي" ، دار المعرفة ، الطبعة الأولى ، بغداد ، 1980،ص427

2- مراحل التنمية الفلاحية:

إن الهدف الأول للسياسة الزراعية لأي بلد هو الرفع من الإنتاج الزراعي. و هذا قصد تلبية الحاجات المتنوعة، و لا يتأتى ذلك ألا بتنمية القطاع الزراعي. و من أجل أن يتحقق هذا كان يجب المرور بالمراحل التالية:

1.2-المرحلة الأولية:

في هذه المرحلة تنصب المجهودات في تخصيص إحجام معتبرة من الاستثمارات في الهياكل القاعدية الموجودة على مستوى الريف، وهذا من الري و حفر الآبار، بناء السدود و تشييد الطرق لتسهيل الحركة من المزرعة إلى مختلف العمليات الأخرى المرتبطة بها، و كذلك إجراء بحوث و دراسات حول هذا الميدان، مثل ما يوجد فيْ الصين و باكستان.

فدولة الصين وفي سنوات السبعينات في مرحلتها الأولية و لتطوير و تنمية قطاعها الزراعي، خصصت رأس مال اجتماعي متمثل في الإنسان، لبناء السدود أضف إلى ذلك إدخال التكنولوجيا في استخدام الأسمدة الكيماوية.

2.2- مرحلة الانطلاق:

عندما يتحقق الاستثمار العام في الري و الهياكل القاعدية و البحث، و ترتفع مداخيل الفلاحين فإن القطاع الخاص يهتم بالزراعة. و ذلك بتدعيم القطاع بالموارد المالية و البشرية من خلال الاستثمار في المجالات المتعددة للفلاحة، و من ثمة يتم الانتقال إلى القطاعات غير الزراعية عن طريق السوق، ثم تأتى المرحلة

الأخـــيرة و هـــي المرحلة التي يتكامل فيها القطاع الزراعي مع مختلف القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني.

3.2- مرحلة التكامل:

تـــتكامل فـــي هـــذه المرحلة جميع السياسات الاقتصادية التي من شأنها التقليل من النزوح الريفي و زيادة الإنتاج الزراعي، وتظهر سياسة القروض لتمويل و تشجيع الاستثمارات الزراعية.

إن الانتقال من الزراعة الأولية إلى الزراعة المعاصرة لا يمكن أو ليس من الســـهل تخطـــيه من طرف أي بلد في العالم. و خاصة الدول المتخلفة دون إعطاء أهمية قصوى لدراسة وتقييم الأهداف المرجوة من القطاع الزراعي في حد ذاته[1].

3- طرق التنمية الفلاحية

يـــتم زيـــادة الإنتاج الزراعي الذي يعد أهم هدف للتنمية الزراعية بإحدى الطريقتين التاليتين:

1.3- التوسع الرأسي:

يقصـــد بالتوســـع الرأســـي الزيادة في المردودية أو الطاقة الإنتاجية لنفس الـــرقعة المـــزروعة -أي دون إضافة مساحة جديدة – و يتم اتباع هذا المنهاج في الـــدول التي تقل فيها المساحة الصالحة للزراعة أمام تزايد عدد السكان، مثل دول

[1] جميلة لرقم ،" مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية "، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،1997 ،ص39

أوربـــا، شـــرط أن يكـــون التقدم التكنولوجي متوفر بهذه البلدان و لتحقيق مثل هذه التنمية وجب توفر ما يلي:

-تحســـين أصناف المنتجات باستنباط أصناف جديدة تفوق الأصناف العادية من ناحية مردود الهكتار.

-الزراعة في المواعيد المناسبة و توفير احتياجات النباتات من الغذاء و الماء و من جميع التقنيات العلمية الزراعية في الموعد الملائم.

-العناية باختيار الأرض الموفقة لزراعة كل منتوج.

- العـــناية بعمليات خدمة كل منتوج ابتداء من عملية الحرث إلى تجهيز المنتوج الزراعي لعملية التسويق.

- مقاومة الآفات الحشرية و الفطرية لضمان سلامة النبات طول مدة حياته.

- العناية بالحصاد لما له من أهمية كبيرة في مردود الهكتار و احترام المواعيد المناسبة لذلك.

- الحفاظ على خصوبة الأرض بجميع الوسائل التي تساعد على ذلك[1].

- توفير الاعتمادات المالية ذلك أن تكاليف تعميم الوسائل و التكنولوجيا يتطلب أموالا ضخمة[2].

---

[1] عز الدين فراج ،" الزراعة الحديثة ، التربة و إصلاحها والتجارب الزراعية "، القاهرة ،ص16

[2] أحمد بن فليس ،" تخطيط الاستثمارات الزراعية في الجزائر : للفترة 1967-1984" ،رسالة ماجستير ، جامعة قسنطينة ،1987 ص 19.

2.3-التوسع الأفقي:

تتمـــثل هذه الطريقة في عملية التوسع في الرقعة المزروعة، وهذا عن طريق استصـــلاح الأراضـــي التـــي لم تكن مزروعة من قبل. و هذا ما قد تترتب عليه مشاكل اقتصادية مرتبطة بهذه الطريقة و التي يمكن حصرها في ما يلي:

- ضـــخامة حجم الاستثمارات اللازم فاستصلاح الأراضي يتطلب خزن وتوزيع المـــياه، و التوسع في الاستفادة منها وكذلك الإنشاءات العمرانية التي تتطلبها هجرة السكان إلى هذه الأراضي، إضافة إلى التجهيز بالمعدات اللازمة للاستغلال. وتجدر الإشارة إلى أن تكاليف الاستصلاح تتفاوت تبعا لطبيعة تركيب الأرض.

- طـــول فـــترة الاستثمار، حيث أن تحديد طول الفترة اللازمة للوصول به إلى مرحل الإنتاج يرتبط بضخامته، كما تختلف هذه المدة باختلاف الأراضي أيضا.

- تثبيـــت أســـعار المحاصـــيل: إذ أن الحاجة إلى استصلاح أراضي جديدة تقل جـــودة عـــن الأراضـــي المستغلة، فرضها ازدياد الطلب على المنتجات الزراعية، ومعـــنى ازدياد الطلب على سلعة ما هو قابلية المستهلكين لشراء نفس الكمية منها بسعر أكبر أو شراء كميات أكبر بنفس السع السائد في السوق. ولما كانت المنتجات الزراعـــية المـــتاحة محدودة في الزمن القصير، فإن زيادة الطلب عليها تنعكس في زيـــادة ســـعر المنتجات، وهذه الزيادة في السعر تسمح بإدخال أراضي جديدة دون المســـتوى الحدي في الإنتاج إذ أن ارتفاع أسعار المنتجات تغطي التكاليف المرتفعة للأراضي المستصلحة.

لكـــن إذا اقتضـــت السياسة السعرية تثبيت أسعار المنتجات الزراعية عند مســـتوى معيـــن فإن إصلاح الأراضي يصبح استحالة اقتصادية للمستثمرين إلا إذا تدخلـــت الدولة بمنح إعانة لإصلاح الأراضي، وبعبارة أخرى فإن السياسة التمويلية التي تنصب على محاولة خفض أسعار المنتجات الزراعية تشكل صعوبة اقتصادية تواجه التوسع الأفقي للأراضي البور.

-ارتفـــاع ســـعر الفائدة: فلما كان استصلاح مساحات كبيرة يتطلب استثمارات ضخمة و لمدة طويلة يعجز الاقتصاد عن توفيرها في مدة قصيرة أصبحت مصادر التمويل الخارجي ضرورة يقتضيها هذا الإصلاح. و هذا في حالة إمكانية الحصول عليه[1].

المطلب الثاني: النشاط الزراعي:

يعد النشـــاط الزراعـــي محور التركيز بالنسبة للتنمية الفلاحية لذا وجب إعطـــاء المفاهـــيم المـــتعلقة بهـــذا النشاط، ماهية الزراعة، أهدافها، خصائصها و أنواعها.

1- الأهمية النسبية للزراعة:

لقـــد ســـاد الاعـــتقاد عند وضع برامج التنمية، أن التصنيع في مقدمة هذه البرامج، حتى ولو كان ذلك على حساب تنمية الزراعة. على الرغم من أن تجارب التنمية من الخميسنات قد أثبتت خطأ هذه الإستراتيجية، فمن حيث المبدأ قد لا يكون

[1] محمد السعيد الفتيح،" مبادئ الاقتصاد الزراعي "، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، حلب 78-1979 ص 355 إلى 357

هـــناك اعتراض على ضرورة زيادة الاهتمام النسبي بالتصنيع، شرط ألا يحل ذلك بإمكانيات و فرص تطوير الأنشطة الاقتصادية الأخرى و خاصة الزراعة.

يتضح جليا مدى اختلاف مفهوم أهمية القطاع الزراعي في كل من تجارب الـــدول الصـــناعية عـــنه في الدول المتخلفة، ففي الأولى تطورت الأهمية النسبية للصـــناعة و لكـــن في ظل استمرار نمو الإنتاج و الإنتاجية في القطاع الزراعي و عدم الاعتماد على الخارج في توفير الغذاء، على العكس في الدول المتخلفة [1].

كما تتجلى أهمية الزراعة في أنها المصدر الأساسي لتغذية العنصر البشري و الحيوانـــي، وتمويـــل الصناعات التحويلية بالمواد الأولية اللازمة لقيامها، و بذلك أصـــبحت الزراعة لا تنتج للاستهلاك المباشر فقط بل أصبح جزء كبير منها يوجه للقطاع الصناعي لينتج ما يسمى بالصناعة الغذائية، فأصبح الفلاح يعيش في اقتصاد مؤسس على سياسة التسويق و مرتبط بالقطاعات الأخرى بواسطة التبادل التجاري.

2- مفهوم الزراعة:

تحمـــل كلمـــة زراعة عدة معاني، فقد يقصد بها الغرس أو الحرث أو علم المحاصـــيل الحقلـــية وغـــير ذلك من العمليات الإنتاجية الزراعية. ولكن إذا أخذت الكلمـــة بمفهومهـــا الضيق فإنها مشتقة من الكلمة اللاتنية "Agriculture " و هي الكلمـــة التـــي تنقســـم بدورها إلى كلمتين "Agre" و تعني الحقل أو التربة و كلمة "culture" و التي تعني العناية. أي أن كلمة الزراعة يقصد بها العناية بالأرض.

[1] محمد فوزي أبو السعودو آخرون،"الموارد و اقتصادياتها "، الدار الجامعية مصر ، ص ص 257،258.

أمـــا إذا أخذت بالمفهوم الحديث، من خلال ما طرأ عليها من تطورات فإن الـــزراعة تتضمن: جميع العمليات التي يقوم بها الفلاح لإنتاج المحاصيل الزراعية النباتية بالإضافة إلى تربية الحيوانات ، كما تشمل أي عمل يجرى بالمزرعة متصل أو لاحـــق للعملـــيات الزراعـــية المخـــتلفة كإعداد المنتجات للسوق و تسليمها إلى المخازن أو الوسطاء كتجار الجملة.

إذن "الـــزراعة هـــي علم،فن، مهنة ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية و البشرية، كما أنها وسيلة من وسائل الحياة للحصول على العيش"[1].

3-أهداف النشاط الزراعي:

يهـــدف النشاط الزراعي إلى إشباع الحاجات الضرورية للإنسان، و هو في ذلـــك يتســـاوى مع أي نشاط اقتصادي آخر، غير أن الحاجات التي يشبعها النشاط الزراعي تعد أساسية سواء بكميانها أو أهميتها و حتى باستمرارها.

-كمـــيات و أهمـــية الحاجـــات الغذائية: يتصف العصر الحالي بأنه عصر الحضـــارة الصـــناعية لذا تهمل أهمية الحاجات الغذائية أو ترجع إلى الصف الثاني مـــن المشاكل الاقتصادية المطروحة، ولم يبدأ الاهتمام بأولوية الحاجات الغذائية إلا بعد فترة الحرب العالمية الثانية و ترجع أهمية الحاجات الغذائية إلى حقائق هي:

*حجم الحاجات التي يجب على الزراعة إشباعها.

*النسبة الكبيرة التي يحتلها الزراع من مجموع سكان العالم، حيث يشكلون أكثر من نصف السكان الإجمالي.

[1]عبد اوهاب مطر الدهراوي :الاقتصاد الزراعي، مرجع سبق ذكره ، ص25

-قـدم واستمرارية الحاجات الغذائية: إن النشاط الزراعي قديم قدم ظهور أول التنظيمات الاجتماعية، فمنذ أصل الإنسانية كان يجب إشباع الحاجة إلى الغذاء، وقـد اختلف علماء الاجتماع حول ظروف ظهور النشاط الزراعي و لكنهم متفقون حول قدمه، ويضاف إلى ذلك استمراره و ديمومته. فالحاجات الغذائية ترتبط بعدد السـكان و هـذا الأخير يتزايد في العالم. و بالتالي فإن مشكلة الغذاء التي طرحها مالـتوس مازلت قائمة و خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الحاجات الفعليـة و ليـس التي تتـوفر القـدرة الماليـة لإشباعها[1].

4-خصائص النشاط الزراعي:

يتمـيز النشاط الزراعي بخصوصيته الاقتصادية و الاجتماعية خلافا لباقي القطاعـات الأخـرى، وهـو بذلك يحدد بشكل أساسي طبيعة السياسات الحكومية المناسبة لمعالجة مشاكله الخاصة، و تتمثل عناصر هذه الخصوصية في ما يلي:

-يتمـيز الإنـتاج الزراعي بالموسمية التي تجعله غير مستمر، لأنه يتوقف على أطوار النمو البيولوجي حيث تتدخل العوامل الطبيعية بشكل كبير في تحديد نتائجه.

-عدم مرونة العرض ،ذلك أن الطبيعة الموسمية للإنتاج تجعل من غير الممكن التدخل للتأثير على مستويات العرض استجابة لمستويات الطلب و الأسعار.

-يـنطوي النشـاط الزراعـي علـى مفارقة خطيرة، حيث تتميز المستثمرات الزراعـية بكبر نسبة رأس المال فيها، مما يحمل المزراعين تكاليف ثابتة مرتفعة،

[1] مطانيوس حبيب ،" اقتصاد وتخطيط الزراعة" ، مطبعة الرياض- دمشق ،1986 ،ص،ص 20 ، 21

الأمـــر الذي يدفعهم إلى زيادة إنتاجهم لتغطية التكاليف و النفقات المتزايدة و هو ما يقود إلى انخفاض الأسعار، و بالتالي تراجع مستويات الدخل لديهم، وهو ما يعرف بظاهرة المقص بين تكاليف المدخلات ونواتج المخرجات.

-يتمـــيز هـــذا النشـــاط بتشـــتت العـــرض، إذ يـــؤدي تعـــدد المنتجيـــن على خلاف المشترين وهم عادة الوسطاء إلى إضعاف قوة التفاوض لديهم.

إن كـــل هذه الخصائص تجعل للزراعة ما يميزها و يكسبها حساسية بالغة فـــي المفاوضـــات الـــتجارية الدولية، كما أنها تستدعي اهتمام الحكومات وتدخلها للمحافظة على مستويات دخل القطاع الزراعي بشكل يؤمن استمراريته ونموه.

فخلافـــا لباقـــي القطاعـــات التـــي تتميز مستويات الدخل فيها بنمو نسبي متواصـــل، يعـــرف القطـــاع الزراعي في ظل غياب الدولة تراجعا مطلقا و نسبيا لمستويات الدخل فيه. و ذلك يرجع لطبيعة منتجاته المتميزة بانخفاض مرونة الطلب علـــيها، كونهـــا في مجملها سلعا ضرورية و بالتالي فالزيادة في مستويات الإنتاج تـــؤدي دائمـــا إلـــى تـــراجع مستويات السعر و منه تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية لفئة المزارعين، وهنا تبرز أهمية تدخل الدولة لرعاية هذا النشاط و هو مـــا تـــم فعلا في مجمل الدول الصناعية المتطورة كالولايات المتحدة، دول الاتحاد الأوروبي من خلال سياسات زراعية تعتمد أساسا على أشكال عديدة و متنوعة من الدعم و المساعدات [1].

[1] هارون الطاهر، بن تركي عز الدين،" الملف الزراعي في المفاوضات التجارية الدولية" ،مخبر الدراسات الاقتصادية و المقارنات LEEM كلية العلوم الاقتصادية جامعة باتنة ، الجزائر ص 28

5- أنواع الزراعة:

تنقسم الزراعة إلى عدة أنواع وأهم هذه الأنواع هي :

1.5- الزراعة الأولية المتنقلة:

يـــتم تحديد نوع الزراعة بحسب المحيط و المستوى العلمي الذي وصل إليه مجتمع معين في مكان معين، فالزراعة المتنقلة تنشأ في الأقاليم الاستوائية التي يقوم الفلاحـــون فيها باقتلاع الغابات و زراعة الأرض، فإذا فقدت خصوبتها تركوها إلى أرض جديدة دون محاولة تجديد خصوبتها باستعمال المواد المخصصة لذلك بسبب الجهل و النقص العلمي.

2.5- الزراعة الواسعة:

نجـــد هـــذا النوع من الزراعة في المناطق التي على مسلحات شاسعة من الأراضـــي الفلاحية، و لكن لا تستغل على أحسن ما يرام بسبب قلة السكان، أو قلة توفـــر عوامل الإنتاج الزراعي، وبحسب الإمكانات المتوفرة سواء بشّرية أو مادية يزرع الجزء المقدور عليه من هذه المساحات الشاسعة.

3.5- الزراعة المتنوعة:

نجد في هذا النوع من الزراعة عدة منتجات زراعية تنتج من طرف الفلاح بعضـــها يحـــتاج إليها والأخر يسوق، فالفلاح لا يعتمد كلية على منتوج واحد، فهذا الـــنوع مـــن المزارع تعتمد في الحصول على أكثر من 50 % من دخلها السنوي النقدي على أكثر من منتوج واحد و من فوائد هذه الزراعة:

-المحافظة على خصوبة الأرض.

3.6- المزارع الجماعية:

تبنت هذا النوع من المزارع عدة دول، وأهمها الاتحاد السوفيتي سابقا و يتميز هذا النوع من المزارع بالملكية الجماعية للأرض و رأس المال المستخدم و الإنتاج، ويوزع الحاصل على الشركاء حسب الجهد المبذول، وما عدا ذلك فالمزرعة تعبر وحدة واحدة في الإدارة و الإنتاج و تتميز أيضا بكبر حجم العمليات الزراعية و مجال المكننة فيها كبير.

4.6- المزارع التعاونية:

تهدف هذه المزارع إلى تحقيق التعاون الفلاحي للاستفادة الجماعية من الخدمات الأساسية و توحيد الإدارة. و منها التنظيم الذي يقف عليه الفلاحون أو الذي تقرره الدولة و الذي بموجبه يتم جمع الحيازات الفردية أو توزيع حق الملكية عل الفلاحين، و إجبارهم على الانضمام إلى جمعيات تعاونية لغرض زراعة الأرض المحددة لهم و إدارتها كوحدة واحدة تحت إشراف المسير التعاوني و إدارة جماعية، ويحتفظ هذا التنظيم بالملكية الفردية للأرض، كما يتحدد نصيب الفرد من الإنتاج على أساس حصته من الأرض و عمله المقدم في المزرعة التعاونية.

إذن هي عبارة عن نظام يقوم عل أساس الملكية الفردية للأراضي و الإدارة المشتركة، وهدفه الأساسي الجمع بين الملكية الخاصة و الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.

5.6 – المزارع الحكومية:

حيث تمتلك الحكومة الأرض و تقوم بزراعتها و إدارتها و اتخاذ القرارات فيها و تحمل المخاطر أيضا. و يتم زراعة هذه الأراضي تحت إشراف مديرين تعينهم الدولة، بما تفرضه السياسة التي ترسمها، ويعتبر الفلاحون مجرد عمال أجراء فقط [1].

المبحث الثالث:

القطاع الفلاحي في الفكر الاقتصادي و مكانته في نظريات التنمية:

احتلت التنمية بكل أشكالها مكانة بارزة في معظم دراسات الفكر الاقتصادي نظرا لأهميتها ، وكفرع لا يمكن إهماله في الاقتصاد و النشاط الفلاحي أو التنمية الفلاحية بصفة خاصة نالت حضها من التنظير و الدراسة و سيحاول هذا المطلب إعطاء إطلالة حول معظم الدراسات التي قامت في هذا المجال و أهم نظرياتها

المطلب الأول: القطاع الفلاحي في الفكر الاقتصادي:

1- مكانة الفلاحة عند بن خلدون:

يرى بن خلدون إلى إن الفقراء هم الذين كانوا يمارسون مهنة الزراعة، لأنها لا تحتاج إلى مال كالتجارة و لا إلى مهارة كالصناعة. وفي تقسيم له للأنشطة الاقتصادية، جعل من الفلاحة هي أول الأنشطة الضرورية لما توفره من غذاء للإنسان، ذلك أن هذا الأخير لا بد أن تتوفر له أشياء أساسية لاغنى له عنها و يرى

[1] عبد الوهاب مطر الدهراوي ،المرجع السابق، ص 30

في الصناعة و التجارة و الفلاحة من له القدرة على توفير ذلك، مقدما الفلاحة على كـــل منهما. مستندا في ذلك على كون النشاط الفلاحي سهل لمن يريد القيام به دون الحاجـــة إلى مهارات خاصة أو إضافية، وأن الغرض الأساسي هو الحصول على الغذاء، كما أقر أن الفلاحة هي أقدم وجود للنشاط الاقتصادي على الإطلاق و أكثر اتفاقا مع الطبيعة من حيث بساطتها و احتياجها لمهارة فطرية[1].

2- التجاريون و الفلاحة:

تولـــدت أفكـــار التجاريين تحت تأثير المرحلة التي ظهر فيها تيارهم. هي مـــرحلة الاكتشـــافات الجغرافية و التوسع الاستعماري،الذي أدى إلى تدفق رؤوس الأمـــوال بشكل كبير مما جعل الدول المستعمرة دولا قوية، وهو ما أدى إلى ظهور هـــذا التـــيار وتبنيه للأفكار التي جعلت من جمع و اكتناز الذهب و الفضة محورها الأساسي، فكانت أهم المبادئ التي قام عليها المركانتلية هي أن:

-زيادة القوة الاقتصادية للدولة تعتمد على زيادة السكان.

-ثراء الدولة وتقدمها يعتمد على ما تمتلكه من معادن نفيسة.

-صناعة و التجارة أكثر أهمية من الفلاحة إذ تعتبر هذه الأخيرة قطاعا ثانويا[2].

و رأى الـــتجاريون أن تكون الزراعة في خدمة الصناعة و ذلك للوصول إلـــى الغايـــة التـــي يعمـــل عليها هذا التيار، وهي زيادة الصادرات والتقليص من

[1] عبد الرحمن يسري احمد، "تطور الفكر الاقتصادي" ، الدار الجامعية للطباعة و النشر 1997 الاسكندرية ص 153

[2] Allain samuelson " Les grande courants de la pense économiques" O P U 1993 p 33

الـــواردات. هـــذه الأخيرة لا تتأتى حسب رأيهم إلا بالصناعة التي يمكن أن نصدر منتجاتها.

3- المدرسة الطبيعية و الفلاحة :

أول مـــن رفـــض الفكر الاقتصادي التجاري. حيث احتلت الأرض عندهم مكان الصدارة، لأنها تعتبر العنصر الإنتاجي الوحيد الذي بإمكانه إنتاج الثروة دون ســـواه مـــن العناصـــر الأخرى التي تعتبر في نظرهم نشاطات عقيمة، بما أنها لا تضـــيف شيئا للثروة رغم الدور الذي تلعبه في خلق المنافع، و بالتالي فإن الفلاحة هـــي النشـــاط الوحيد المنتج الذي يعطي إنتاجا صافي، ذلك أن ما نحصل عليه من العملية الإنتاجية يزيد عما تستهلكه العملية، وبما أنها لا تتم بعنصر الأرض فقط و إنما بالتعاون بين العمل و الأرض، فإن الطبيعيين اعتبروا أن طبقة المزارعين هي الطبقة الوحيدة المنتجة و الطبقات الأخرى هي طبقات عقيمة، فكان القطاع الفلاحي هـــو النشـــاط الأساســـي الـــذي يدفع التطور الاقتصادي إلى الأمام، وهو المحرك للقطاعـــات الأخرى غير زراعية. بل أن نمو هذه القطاعات الأخيرة مرهون بنمو القطاع الفلاحي ، لذلك نادى الطبيعيون بما يلي[1]:

-زيادة رأس المال الفلاحي.

-إيجاد سوق كافية لتصريف المنتجات الفلاحية.

-إدخال التقدم التقني و التكنولوجي في المجال الفلاحي.

[1] اسماعيل شعباني،" مقدمة في اقتصاد التنمية" ، دار هومة ، الجزائر،1997، ص 59

4- الفلاحة عند الكلاسيك:

امـــتد هذا التيار على مدى ثلاثة أرباع القرن، غير أن أراء مفكريه تجتمع في نقاط أساسية تسمح بتميزه عن بقية التيارات ،و من أهم مميزاته:

-تحليل قائم على أساس الطبقات الاجتماعية التي قدمها أدم سميت و كانت أكثر واقعية فقسم المجتمع إلى : عمال ، رأسماليين و ملاك الأراضي حيث تعتمد التنمية الاقتصادية على كيفية تقسيم الناتج الوطني الإجمالي بين هذه الطبقات [1].

-اعتـــبر المفكـــرون فـــي هذا التيار العرض الفلاحي محكوما بعوامل مرتبطة بقانون تناقص الغلة "لدافيد ريكاردو"، الذي يعتبر من أهم المبادئ التي صاغ عليها الفكـــر الكلاسيكي نظرياته. بالإضافة إلى نظرية مالتوس للسكان، حيث ذهب إلى القـــول بأن الناتج الزراعي يزداد بمتوالية حسابية بينما يتزايد السكان وفقا لمتوالية هندسية.

و ذهب مالتوس و ريكاردو إلى التأكيد بأن قانون تناقص الغلة ينطبق على القطـــاع الزراعي، وهو العامل الوحيد الذي يفسر التدهور المستمر للأرباح، وذلك نتيجة لارتفاع ريع الأرض نتيجة لزيادة الطلب عليها مما يؤدي إلى استخدام أراض أقل خصوبة، وتتطلب تكاليف أكبر من الأراضي الجيدة و بما أن إنتاج مختلف هذه الأســـواق يـــباع في سوق واحدة و بسعر واحد فإن ذلك سيمكن أصحاب الأراضي

[1] Alain samuelson ," Les grande courants de la pense économiques" op. cit. p 35

الجـيدة من الحصول على دخل زائد، هو الريع التفاضلي الذي يعتبر محور الفكر الريكاردي وهو مرتبط بالأرض.

و كـان ريكاردو يعتقد أن الريع دخل يتوصل به أصحاب الأراضي الجيدة نتيجة لطبيعتها وتفوقها على الأراضي الرديئة [1].

إلا أنـه قـد ينخفض أو يرتفع نظرا لعدة أسباب تؤدي إلى زيادة الفرق بين أسعار المنتجات و تكاليف الفلاحة وهي:

-تزايد رأس المال.

-تزايد السكان.

-النظام المستخدم في الفلاحة.

-أسعار المنتجات الفلاحية.

5- الفلاحة في الفكر الاقتصادي الحديث:

ينطلق الفكر الاقتصادي الحديث في نظرته للفلاحة من قانون تناقص الغلة، الـذي يعتـبر فـيه هذا الاتجاه امتداد للفكر الكلاسيكي، غير أن الفكر الاقتصادي الحديـث ينظر إلى الأرض كوسيلة إنتاج و كرأس مال كما يتبين ذلك من تعريفات المحاسـبة الوطنية و المحاسبة الخاصة، حيث يمكن تحديد عائدات الريع من خلال الـريع التفاضـلي، إذ أن الأرض الجـيدة و القريبة من السوق تمكن صاحبها من الحصول على ريع نظرا لتفوقها على الأراضي الأخرى.

[1] فتح الله ولعلو ، "الاقتصاد السياسي ، توزيع المداخيل و النقود و الائتمان"،دار الحداثة ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، ص ،ص 106،107

غـــير أن الجديـــد الذي جاء به هذا الاتجاه فيتمثل في إعطاء أهمية للجانب الاقتصـــادي: وذلـــك بالاهتمام بكيفية تحقيق المزارع لأكبر دخل صافي ممكن، و بالتالي فإن المزارع يحاول تعظيم العائد الذي يحصل عليه من وحدة الأرض، وهذا عن طريق تخفيض التكاليف من جهة عن طريق المكننة و زيادة الإنتاجية من جهة أخرى باستخدام المخصبات و البذور المحسنة، و زيادة عرض الأرض عن طريق التكثـــيف الزراعـــي، وهـــو الاتجـــاه الذي تسلكه المزارع حاليا حيث تزرع وحدة المســـاحة عـــدة مرات في السنة، أو تزرع بعدة محاصيل في نفس الوقت. و يكون هذا النوع من الزراعات أكثر نجاحا خاصة إذا كانت هذه المزروعات تتغذى على أنواع مختلفة من عناصر التربة [1].

المطلب الثاني: مكانة القطاع في نظريات التنمية:

يضـــم هـــذا المطلب أهم النظريات التي عنيت بالتنمية الفلاحية في ماجهة الصناعة و مساهمتهما في بعث التنمية الاقتصادية.

1- نظرية أولوية الفلاحة:

تستند هذه النظرية إلى فرضية أن ضعف الإنتاج الزراعي أو انعدامه يمكن إن تـــؤدي إلى استمرار ضعف الاقتصاد، و ذلك لأنه إذ لم يطور القطاع الزراعي، فإن عمال هذا القطاع سوف يمتصها قطاع آخر يكون بحاجة إلى اليد العاملة، وهو مـــا نـــادى بـــه أدم سميت بضرورة تطوير الريف حتى لا يهجره السكان، وتهمل

[1] حمداني محي الدين ،" محاولة تقييم التنمية الفلاحية بولاية المدية ضمن إستراتيجية التنمية في الجزائر الفترة 1989-1999 "، رسالة ماجستير 2000-2001 ، جامعة الجزائر ، ص 13

بالتالـــي الـــزراعة و يضعف الاقتصاد نتيجة قلة الإنتاج الزراعي من جهة، ونتيجة ضعف المداخيل المحفزة عل النشاط الزراعي سواء من قبل الدولة أو الذي يحصل عليه ملاك الأراضي.

وحتى لا يحدث استمرار ضعف الاقتصاد، وجب تطوير القطاع الفلاحي و ذلـــك عن طريق المكننة التي يمكن أن تسمح بتقليل عدد العمال في القطاع الفلاحي و توجيههم إلى القطاع الصناعي أو بقية القطاعات الأخرى.

إن تطوير الفلاحة التي و كما سبق الذكر تؤدي إلى توفير الغذاء للسكان و المـــادة الأولية للصناعة. لا بد له حسب هذا الرأي من مزيد من الاستثمارات التي يجـــب أن تخصص للقطاع الفلاحي باعتباره يشكل نسبة كبيرة من الدخل الوطني، كمـــا أنـــه مـــن الضروري تطوير إنتاجية هذا القطاع حتى يتمكن من تلبية طلبات القطاع الصناعي، إضافة إلى أنه من شأن الاستثمارات في القطاع الفلاحي أن تزيد في معدلات التشغيل.

إن إعطـــاء الأولويـــة في التنمية للفلاحة من شأنه أن يؤدي إلى المساهمة بطـــريقة إيجابية في توزيع المداخيل، فأصحاب هذا الرأي يرون أن زيادة المداخيل الفلاحـــية يؤدي إلى خلق طلب على الإنتاج الصناعي غير أن ذلك مرتبط بالتوسع الخارجـــي أو الداخلي للسوق، ففي السوق الداخلية نجد أنه كلما انخفضت الأسعار زاد الطلـــب على السلع الغذائية، وانخفاض الأسعار طبعا يرتبط بتكلفة الإنتاج التي لا يمكن تقليلها إلا إذا تمت عملية الإنتاج بكفاءة عالية، إما السوق الخارجية فلا يتم

ذلـــك إلا عـــن طـــريق التصدير الذي لا يمكن أن يتم إلا إذا كان الإنتاج وفير أو بأسعار تنافسية [1].

2- نظرية أولوية الصناعة:

تـــرى هـــذه النظرية أن القطاع الصناعي هو القادر على امتصاص الأيدي العاطلة، و التي تكون عادة في القطاع الفلاحي و ترى في الاتجاه نحو التصنيع هو السبيل للارتقاء بمستوى المعيشة و رفع إنتاجية، العامل في البلدان المتخلفة فالتنمية الصـــناعة تحقـــق الاســـتخدام الأمثل للموارد، وتدفع بالاقتصاديات من الركود إلى الـــنمو، ويميـــت هـــذه النظرية أيضا بنظرية " الدفعة القوية " و التي لا تكون إلا بواسطة الصناعة لكونها تتوفر على إنتاجية أكبر من الموجودة في القطاع الفلاحي، ولذلـــك فمـــن مـــزايا بـــرامج التصنيع هو ما يحققه الاقتصاد الوطني من وفرات خارجية. و التي يقصد بها تلك المنافع و المزايا المتعددة التي يحققها مشروع معين بانتشار البيئة الصناعية.

وهناك نوعين من أساليب التصنيع: يتمثل الأول في إقامة برامج الصناعات التقـــيلة و صـــناعة الأجهزة و الآلات و الصناعات الخفيفة الاستهلاكية، معا يهدف إلى الاكتفاء الذاتي. غير إن هذا الأسلوب معيب لضخامته وما يتطلبه من موارد و تضحيات لأكثر من جيل في سبيل إنجازه، ويتمثل الثاني بالاستثمار المباشر و غير المباشـــر فـــي الصـــناعات المتنوعة في البلدان المتخلفة و يفيد الأسلوب الثاني في

[1] حمداني محي الدين، المرجع السابق ، ص ، 20

تحقـيق الهـدف من التخصص و تقسيم العمل الدولي وهو يفيد البلدان المتقدمة و المتخلفة على حد سواء[1].

و يعتـبر التمويل المبدأ الأساسي لنظرية الدفعة القوية، و خاصة في البلدان المـتخلفة و التي يصعب عليها أن تتوفر على الموارد اللازمة للانطلاق بذلك الكم الهائل من المشروعات الصناعية دفعة واحدة، وعدم ذلك يجعل التنمية مستحيلة.

وتجـدر الإشـارة أن هـذه النظرية ترى أن التنمية الصناعية تؤدي إلى اسـتقرار المداخيل لسبب المرونة التي يتميز بها القطاع الصناعي، على العكس من القطاع الزراعي.

3- نظرية النمو المتوازن:

لقـد كان للاقتصادي راغنر نيركس "Ragnar nurks " الفضل في عرض و تعمـيق أسـلوب النمو المتوازن من خلال فكرته عن حلقة الفقر المفرغة و التي يلخصها في قوله "البلد فقير لأنه فقير". حيث يؤكد أن أسلوب الاستثمارات المبعثرة و الفـردية لا يمكـن أن تسـاعد علـى كسـر حلقة التخلف المفرغة، و للنهوض بالاقتصـاد بواسـطة دفعـة متوازنة وجب أن تنطلق مجموع الاستثمارات في كل القطاعـات دفعـة واحدة، كما يجب أن تكون الدولة هي المشرف و المنشط للحياة الاقتصادية إلى جانب الأفراد.

إن الاسـتثمار في أكبر عدد من القطاعات الاقتصادية -حسب نظرية النمو المـتوازن- يؤدي إلى تنشيط الطلب، و توفير عدد كبير من السلع التي يحتاج إليها

[1] رمزي إبراهيم سلامة: اقتصاديات التنمية ، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع1991 ، ص 255

المجـــتمع، فالتوفـــيق بين الصناعة و الزراعة في الخطط الإنمائية هو أساس فكرة الـــنمو المـــتوازن. فلا تتطور إحداهما على حساب الأخرى، حتى لا يؤدي تخلف إحداهما إلى تخلف الأخرى.

و من إيجابيات هذه النظرية أنها تؤدي إلى الاستقلال الاقتصادي بما يتوفر لـــنا مـــن سلع صناعية و منتجات غذائية، وكذا توسيع السوق الداخلي عن طريق اعتمادها مبدأ الإنتاج حسب الطلب [1].

إلا أن الـــنظرية قـــد تعرضـــت لأوجـــه نقد كثيرة من جانب الاقتصادي "هريشمان"، فالنظرية تفترض ثبات وتواؤم أجزاء الاقتصاد الوطني، و هو ما يمثل الصـــعوبة، وهـــناك نقطة خلاف جوهرية حول النمو المتوازن فيما يتعلق بالتطبيق على المجتمع المتخلف، ذلك أن تطبيق هذه النظرية في بلد متخلف يعاني مشكلات لا يمكنه التغلب عليها إلا بإحداث برامج الاستثمار قد يحدث إشكالا في تطبيق هذه النظرية [2].

ومـــنه فـــإن نظرية النمو غير المتوازن التي كانت كرد فعل من هريشمان علـــى نظرية النمو المتوازن، تقوم على قوى السوق و الحافز الفردي، و تؤدي هذه الـــنظرية إلى خلق أقطاب للتنمية تعمل على ظهور صناعات أساسية و تتمركز في جهـــات و أماكـــن معينة. و لذلك سميت " بنظرية الأمكنة الضيقة" كونها تؤدي إلى ظهور مناطق النمو و تمتاز بما يلي:

[1] رمزي إبراهيم سلامة: المرجع السابق ص من 261حتى 264
[2] إسماعيل حسن عبد الباي : أبعاد التنمية ، دار المعارف ، طبعة 1982 ، ص 10حتى 13

-صناعات جديدة ديناميكية وذات مستوى عالي من التكنولوجيا تعمل على خلق تنمية شاملة للوسط.

-تكون هذه الصناعات واسعة في شكل مركبات صناعية.

-تكون مصدر محرك و أساسي للتنمية في بيئتها.

-تكون من الصناعات القابلة للنمو و التوسع.

إن أحســـن إستراتيجية لأقطاب النمو هي عدم التركيز على نوع واحد من الصـــناعات بحيث إذا حدث أي خلل في أيا من الصناعات يبقى الإقليم أو القطب صحيحا اقتصاديا بفضل الصناعات الأخرى[1].

[1] بشير محمد التيجاني ،" مفاهيم و أراء حول تنظيم الإقليم و التوطن الصناعي" ، د م ج ، الجزائر 1987 ص ص 49 50

شكل رقم (1): ضرورة التوازن بين القطاع الفلاحي و الصناعي.

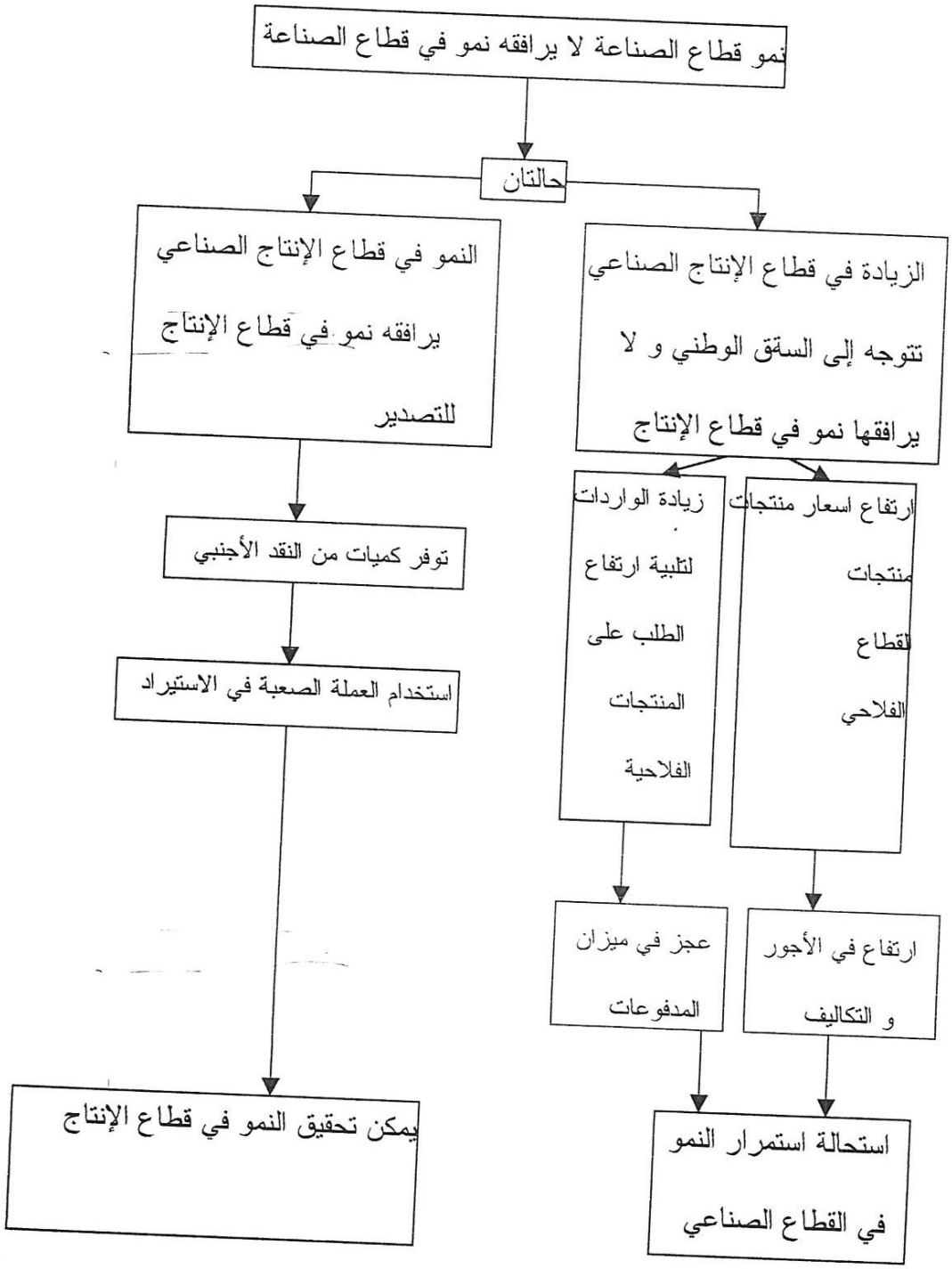

المصـــدر: توفيق إسماعيل، أسس الاقتصاد الزراعي، معهد الإنماء العربية، الطبعة الأولى، ص 75

لقـــد تبين أن القطاع الفلاحي بمثابة العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العـــالم، فالأمـــة التي تهتم بقطاعها الفلاحي تضمن العيش الكريم لشعبها و ذلك من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي، وتحقيق مستوى ممتاز من الأمن الغذائـــي، ومهما كانت خلفيات إستراتيجية النمو المتبعة فمن المفروض أن يحضى القطـــاع الفلاحـــي بأهمية معتبرة باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة إضافة إلى تأثره هو بالتغيرات التي تحصل في هذه القطاعات.

و الجزائر كواحدة من بلدان العالم لها تجربتها في هذا المجال من خلال ما تتمتع به من امكانات ذاتية فلاحية. و الجهود المتبعة للنهوض بهذا القطاع في وقت أصبح فيه سلاح الغذاء هو الأكثر استعمالا لإخضاع الشعوب.

الفصل الثاني:

الجماعات المحلية و التنمية الفلاحية في الجزائر

تقديم:

تتطلـــب دراسة التنمية الفلاحية في الجزائر تتبع الجهود التي بذلتها الدولة فـــي هـــذا المجـــال مـــن خلال التشريعات و الإصلاحات، باعتبارها تمثل مظاهر الاهتمام بهذا القطاع و تنميته لغرض اللحاق بالدول المتقدمة، من خلال تلبية جميع متطلبات الاقتصاد والحياة الاجتماعية عموما كتوفير الغذاء و الوصول إلى الاكتفاء الذاتي و تحقيق فائض يمكن توجيهه للتصدير، وجلب العملة الصعبة التي تساهم في جلـــب السلع الرأسمالية أو تطوير الصناعة من خلال مدها بما تحتاج إليه من مادة أولية وخلق سوق لتصريف منتجاتها.

و قـــد فرصـــت طبـــيعة البحث التعرض للتقسيم الإداري في الجزائر، و مجالات تدخل وحداته في إحداث التنمية. لأنها ستكون القاعدة الأساسية التي تشملها الدراســـة. كما تم التعرض لأهم العوامل المساعدة على قيام الفلاحة في الجزائر و أهـــم إصلاحات الدولة في هذا المجال. و ماذا استطاع هذا القطاع تلبيته للاقتصاد الوطني.

و قـــد تمـــت دراسة المكونات بعرض لبعض الأرقام وتحليلها التي تمكن بأخذ صورة و لو بسيطة عما سبق ذكره.

شمل الفصل على ثلاث مباحث هي :

-الجماعات المحلية و النظام الإداري في الجزائر.

-الإصـــلاحات المطـــبقة على القطاع الفلاحية في الجزائر ودور هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري

-أهم العوامل المساعدة على قيام التنمية الفلاحية في الجزائر و الإنتاج النباتي .

المبحث الأول:

الجماعات المحلية و النظام الإداري الجزائري :

عانت الجزائر بعد الاستقلال عدة مشاكل في التنظيم الإداري، ناتجة أساسا من العجز المالي الكبير الذي كانت تعاني منه البلديات نتيجة نقص مواردها المالية، وزيـــادة نفقاتها بسبب المساعدات الاجتماعية التي كانت تقدمها لمن أصابهم الضرر فـــي حـــرب التحرير الوطني، وكعلاج لهذا الوضع قامت الجزائر بإصلاح إداري شـــامل، فعهدت إلى تنظيم دورات تدريبية خاصة لمل من هو قادر على العمل في الإدارة كمـــا قامت إلى تقليص عدد البلديات إلى النصف تقريبا، و ذلك حتى يتسنى إدارتها بالوسائل المادية و البشرية المتاحة، وأدى ذلك إلى صدور قانون البلدية في 18-01-1967 ليعقبه بعد ذلك الأمر 69-38 المتضمن قانون البلدية و الولاية.

و مـــن أجـــل دفـــع عجلـــة التنمـــية اعتمدت الجماعات المحلية على مبدأ اللامركـــزية ســـواء الإداريـــة أو المالية. فتتجلى اللامركزية الإدارية في استقلالية السلطات المحلية عن السلطات المركزية، حيث أنه على المستوى البلدي يظهر ذلك فـــي تنصـــيب المجلس الشعبي البلدي عن طريق الانتخابات، أما من الناحية المالية

فـــأن الاســـتقلالية تظهر في كيفية إنشاء الميزانية المحلية ، فالبلدية هي التي تحدد نفقاتها و إيراداتها بنفسها.

المطلب الأول: البلدية و اختصاصاتها:

1- البلدية:

البلدية هي اللبنة الأولى في بناء جهاز الدولة. تتمتع بطابع سياسي، إداري، اجتماعـــي و اقتصادي و بالشخصية المعنوية و الاستقلال المعنوي و المالي، فهي أصغر تقسيم منظم في الدولة تسعى إلى إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين وتسعى بالخصوص إلى إدارة الخدمات الضرورية (الصحة ، الأمن ، التعليم ...).

وقد عرفها المشرع الجزائري على أنها: "الجماعة الإقليمية الأساسية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تحدث بموجب قانون "[1].

2 اختصاصات البلدية:

يشكل المجلس الشعبي البلدي إطار التعبير عن الديموقراطية محليا و يمثل قاعدة اللامركزية و مكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية [2].

و تتجسد هذه الشؤون فيما يلي :

[1] المادة 01 من القانون 08-90 المؤرخ في 17- أفريل – 1990المتعلق بقانون البلدية

[2] المادة 84 من القانون08-90

1.2- التهيئة و التنمية المحلية:

تعد البلدية مخططها التنموي القصير، المتوسط و الطويل الأجل كما تسهر علـــى تنفـــيذه في إطار الصلاحيات الموكلة لها قانونا. و ذلك بالتنسيق مع مخطط الولاية و أهداف مخططات التهيئة العمرانية.

و تـــتولى البلدية كل عمل أو إجراء من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية التـــي تتماشى مع طاقاتها و مخططها التنموي، إضافة إلى كل إجراء كفيل بتشجيع تدخـــل المتعامليـــن و تـــبادر أيضـــا بكل الأنشطة التي تتكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة. و مساعدتها لا سيما في مجالات الصحة و الشغل و السكن[1] ...الخ.

2.2-التعمير و الهياكل الأساسية و التجهيز:

إن مـــن صلاحيات البلدية، أن تتحقق من احترام تخصيصات الأراضي و قواعـــد اســـتعمالها. كما تسهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء للشروط المحددة في القوانين و التنظيمات، كما من شأنها الحفاظ على البيئة و تتحمل البلدية في إطار حماية التراث العمراني كأحد وظائفها مسؤولية ما يأتي [2]:

-المحافظة على المواقع الطبيعية ة الآثار نظرا لقيمتها التاريخية و الجمالية.

-إضـــافة إلـــى ذلك فمن شأنها المحافظة على التراضي الزراعية و المساحات الخضـــراء كما تقوم البلدية بإعداد الأعمال المتعلقة بأشغال تهيئة الهياكل القاعدية،

---

[1] المواد من 86 إلى 89 من القانون 08-90.

[2] المواد من 91 إلى 95 من القانون 08-90.

الأجهـــزة الخاصـــة بالشبكات التابعة لممتلكاتها و بكل الأعمال الخاصة بتسييرها و صيانتها.

تقـــوم الـــبلدية بإنشاء مساحات مخصصة لاحتضان النشاطات الإنتاجية أو المستودعات.

3.2-التعليم الأساسي وما قبل المدرسي:

تخـــتص البلدية بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي طبقا للمقاييس الوطنية. و تقـــوم عـــلاوة علـــى ذلك بصيانة هذه المؤسسات، كما تتولى تشجيع مبادرة للنقل المدرســـي و تسعى البلدية لاتخاذ كل الإجراءات لتشجيع التعليم ما قبل المدرسي و العمل على ترقيته[1].

4.2-الأجهزة الاجتماعية:

تـــتكفل الـــبلدية في هذا المجال بإنجاز المراكز الصحية و قاعات العلاج و صـــيانتها وفقا للمقاييس الوطنية. و تتولى في حدود إمكانياتها مساعدة و صيانة كل الهـــياكل و الأجهزة المكلفة بالشبيبة، الثقافة، الرياضة و الترفيه إضافة إلى إنجاز و صيانة المراكز الثقافية المتواجدة عبر ترابها، أما في ميدان السياحة فهي تعمل على تشـــجيع و توســـيع قدرتهـــا السياحية. و تشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها. و موازاة مع ذلك تشجع البلدية تطوير حركة الجمعيات في ميادين الشبيبة و الثقافة و

[1] المواد 97.98.99.من القانون 08-90.

الرياضـــة. مع تقديم المساعدات في حدود الإمكانيات المادية و تتولى البلدية صيانة المساجد و المدارس القرآنية الموجودة على ترابها [1].

5.2-السكن:

تخـــتص الـــبلدية فـــي مجال السكن بتنظيم التشاور. و خلق شروط الترقية العقارية العمومية و الخاصة و تنشيطها و بهذا الصدد تقوم بما يأتي :

-المشاركة بأسهم لإنشاء المؤسسات و شركات البناء العقارية طبقا للقانون.

-تشجيع إنشاء التعاونيات العقارية في تراب البلدية.

-تشجيع كل جمعية للسكان و تنظيمها من أجل القيام بعمليات حماية العقارات أو الأحياء.

-تساعد على ترقية برامج السكن أو المشاركة فيها [2].

6.2-حفظ الصحة و النظافة و المحيط:

تقـــف البلدية على حفظ الصحة و المحافظة على النظافة العمومية لا سيما في المجالات التالية :

-توزيع المياه الصالحة للشرب.

-صرف و معالجة المياه القذرة و النفايات الجامدة الحضرية.

-مكافحة ناقلات الأمراض المعدية.

-نظافة الأغذية و الأماكن و المؤسسات التي تستقبل الجمهور.

---

[1] المواد من 100 إلى105 من القانون 08-90.

[2] المادة 106 من القانون 08-90.

-مكافحة التلوث و حماية البيئة، كما تحمل البلدية على عاتقها إنشاء و توسيع و صيانة المساحات الخضراء بهدف تحسين ظروف الحياة. بالإضافة إلى السهر على حماية التربة و الموارد المائية و المساهمة في ترشيد استعمالها [1].

7.2-الاستثمارات الاقتصادية:

يتعين على البلدية تخصيص رأس مال على شكل استثمارات تسند إلى صناديق المساهمة التابعة إلى الجماعات المحلية.

بالإضافة إلى ذلك فإن البلدية مسؤولة عن الأسواق الموجودة فوق ترابها، سواء كانت أسبوعية أو دائمة. لأن الحقوق التي يدفعها التاجر تعود ولو بنسبة ضئيلة إلى البلدية.

8.2-الفلاحة و الري:

تحمل البلدية على عاتقها كل العمليات التي ترمي إلى حماية و توسيع الأراضي الفلاحية و التهيئة و التجهيز القروي و ترقية الأراضي الفلاحية. كما يشجع تدابير الوقاية من الكوارث الطبيعية كالفيضانات و الجفاف و تبادر إلى إنجاز أشغال التهيئة و التطهير و تنقية مجاري المياه في حدود إقليمها. و في ميدان التشجير و حماية التربة و إصلاحها، يشجع كل عمل يهدف إلى تنمية الأملاك الغابية و حمايتها. و تشجيع تدخل المتعاملين كما يبادر بكل إجراءات الوقاية و مكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية.

[1] المواد 107.108 من القانون 08-90.

إضـــافة إلـــى ذلـــك تعمل البلدية على تطوير الري الصغير و المتوسط و التمويل بالمياه الصالحة للشرب وتطهير المياه.

المطلب الثاني: الاستقلالية المالية للجماعات المحلية:

تتجســـد الاســـتقلالية المالية في وجود ميزانية محلية مستقلة و مميزة عن الميزانـــية المركـــزية (ميزانية الحكومة). وتصدر هذه الميزانية كل سنة من طرف السلطة المحلية، و تحدد النفقات المحلية و الإيرادات اللازمة لتغطيتها. و تتنوع هذه الإيرادات بتنوع مصادرها و ذلك حسب خصائص كل بلدية. وتساهم هذه الإيرادات بدرجـــات متفاوتة حسب مردودية كل نوع في تحقيق و تدعيم الاستقلالية المالية و المحافظة عليها.

1- تعريف و إنشاء الميزانية المحلية:

إن أي ميزانـــية لا تنشـــأ إلا بعـــد الأخذ بعين الاعتبار حجم الإيرادات و المجـــالات التي ستنفق فيها. و هو ما يجعل للميزانية قسمان أساسيان: الإيرادات و الـــنفقات. وتلعـــب الجماعـــة المحلـــية دورا أساسيا في رسم حدود النفقات بالنظر لإيراداتها.

وقـــد عـــرف المشـــرع الجزائري الميزانية البلدية بأنها "جدول التقديرات الخاصـــة بإيـــراداتها و نفقاتهـــا السنوية و تشكل أمر بالإذن يمكن منة حسن سير المصالح العمومية "[1].

[1] المادة 149 من القانون 08-90

و غالبا ما يتم تحديد النفقات قبل الإيرادات، و ذلك بغية تكوين فجوة فائض في الميزانية مما يساعد من الناحية التقنية على بعث التنمية.

يتم وضع الميزانية المحلية في إطار القواعد العامة والتي حددها القانون و تمر الميزانية المحلية بأربعة مراحل أساسية هي:

1.1-مرحلة الإعداد:

وتبدأ على مستوى الهيئة المحلية انطلاقا من الثلاثي الثاني من السنة المالية موضـــوع تنفـــيذ الميزانـــية. وذلك بجمع كل المعلومات المتعلقة بالهيئة المحلية و نشاطاتها المختلفة. و بمعنى آخر كل ما له علاقة بالميزانية سواء من قريب أو من بعـــيد، ثم ترسل هذه الميزانية إلى السلطات الوصية مرفوقة بتقرير مفصل يبرز و يدعم كل الأرقام المقترحة.

2.2-مرحلة الإقرار:

وتتمثل في الميزانية المستلمة من طرف الجهة الوصية بعد الموافقة عليها. إضـــافة إلى موافقة وزارة الاقتصاد. وبعد التصويت عليها من طرف مجلس الهيئة المحلية.

و قـــد تكون الاعتمادات المفتوحة في هذه الميزانية متساوية مع الميزانية التمهيدية أو قد تختلف عنها.

3.2مرحلة التنفيذ:

هذه المرحلة تعني صرف النفقات و تحصيل الإيرادات، لكن تجدر الإشارة أنه عند صرف الميزانية قد تواجه بعض الصعوبات. الشيء الذي يؤدي إلى البحث

عـــن حلول قانونية، هذه الحلول قد تكون عبارة عن تحويلات داخل الميزانية (من باب إلى باب) و ذلك دون التغيير في المبلغ الإجمالي للميزانية. و يتم هذا إما عن طريق ميزانية تعديلية أو ميزانية تكميلية.

4.2-مرحلة المراقبة:

و تـــنطلق هذه العملية مع نهاية السنة المالية بالإضافة إلى إغلاق الحسابات و تسويتها و إصدار كل من :

حسابات التسيير من طرف المحاسب العمومي.

الحساب الإداري من طرف الآمر بالصرف.

حيث كل منهما يمثل الميزانية الختامية أو جدول النتائج.

و لقـــد نصـــت المادة 150 من قانون البلدية على أن الميزانية تتكون مكن الوثائق التالية:

الميزانية الأولية.

الاعتمادات المفتوحة مسبقا.

الميزانية الإضافية.

الترخيصات الخاصة.

أ- **ميزانـــية الأولـــية:** تشكل الميزانية الأولية الوثيقة الأساسية للجماعات المحلية، بحيـــث يـــتم وضـــع كـــل الـــتقديرات المالية للسنة القادمة. و يتم تعديل النفقات و الإيـــرادات خلال السنة المالية تبعا لنتائج السنة المالية السابقة، عن طريق ميزانية إضـــافية، كمـــا يمكن للمجلس الخاص بالهيئة المحلية عند مراجعته للاعتمادات في

حالـــة وجود عجز أن يقوم بعملية تحويل من باب إلى آخر شرط أن يكونا من نفس القسم.

ب - **اعتمادات المفتوحة مسبقا:** تبعا للتعليمة الوزارية رقم 1333 و المؤرخة في 08 فيفري 1987 الصادرة عن وزارة الداخلية المتعلقة بالقواعد الخاصة بالميزانية المحاسبية، فإنه تتعرض الميزانية الأولية أو الإضافية إلى اعتمادات مسبقا. و هذا نظـــرا لعدم تسجيل نفقة معينة. هذه الاعتمادات لا تبقى مستقلة إنما بتم إدراجها في المـــواد أو البـــنود الخاصة بالميزانية عندما يقوم المجلس بالتصويت على الميزانية الإضافية، كما يجب أن ترسل هذه الأخيرة إلى السلطة الوصية للمصادقة عليها.

ج - **الميزانـــية الإضـــافية:** ينم تعديل الإيرادات و النفقات خلال السنة المالية طبقا لنـــتائج السنة السابقة عن طريق ميزانية إضافية، أي أنها تهدف إلى تعديل الميزانية الأولـــية حيـــث أنه بعد مرور مدة زمنية تبرز الاحتياجات الحقيقية، التي تؤدي إلى تحضير الميزانية الإضافية في أواخر شهر جوان و تتضمن عدة مهام منها:

-ضبط الاحتياجات الحقيقية للسنة المالية.

-ترحـــيل العملـــيات للسنة السابقة التي لم تتم بعد مع الأخذ بعين الاعتبار السنة المالية.

د - **الترخيصـــات الخاصة:** يتم التصويت على الترخيصات الخاصة بعد الميزانية الإضـــافية. والهـــدف منها هو ضمان سير أعمال و أنشطة الهيئة المحلية في حالة الـــتأخر عـــن التصـــويت علـــى الميزانية الأولية للسنة القادمة، أو ظهور حالات استعجالية تتطلب هذا الإجراء.

2-محتوى الميزانية المحلية:

إن أي هيئة عمومية تحتوي على جانب إداري و آخر مالي. و بالتالي فإن الميزانية المحلية تشمل قسمين أساسين هما: قسم التسيير و قسم التجهيز و الاستثمار، ولكل منهما إيراداته و نفقاته الخاصة.

1.2- قسم التسيير:

أ - **الإيرادات** :تنقسم إلى قسمين أساسين هما

- إيرادات خاصة : وتتمثل فيما يلي:

-نواتج الاستغلال.

-نواتج أملاك البلدية.

-نواتج مالية.

-مساهمات وإعانات.

- إيرادات جبائية: و تتمثل فيما يلي:

-الرسم العقاري 100%لصالح البلدية.

-رسم التطهير.

-رسم الذبح .

-الرسم على النشاط المهني.

-لدفع الجزافي.

-الضرائب على الأملاك.

-الرسم على القيمة المضافة.

-ضريبة على دخل الترقية العقارية.

-ضريبة على الصيد البحري.

-ضريبة المشاركة الوحيدة الفلاحية.

-واقي التحصيل.

ب - **النفقات:**و تشمل النفقات التالية :

-نفقات و أجور و رواتب الموظفين و أعبائهم المختلفة.

-المساهمات المقررة بواسطة القانون من أموال البلدية و من صندوق الضمان الاجتماعي.

-المصاريف على الأملاك العقارية و المنقولة و التي تخص الصيانة و تسديد الإيجار و مصاريف الكهرباء.

-السلع ة اللوازم و تشمل مصاريف ذات طبيعة استهلاكية.

-نفقات التسيير العام و هي مصاريف تتعلق بتسيير البلدية مثل : تعويضات على الوظيفة ، مصاريف التنقلات ، مستلزمات المكاتب ، مصاريف البريد و المواصلات ... إلخ.

-فوائد الديون التي تستدينها البلدية من مختلف الجهات.

-الاقتطاعات لنفقات التجهيز و الاستثمار.

-النفقات الاستثنائية و هي نفقات غير متوقعة تخصص لها مبالغ في نفقات التسيير.

2.2-قسم التجهيز و الاستثمار:

أ - **إيرادات قسم التسيير و الاستثمار**:من أهم هذه الإيرادات:

-القـرض التـي تقترضـها الـبلدية و الحقوق التي تمنحها الدولة ا الولاية و تخصيصـات الصندوق المشترك للجماعات المحلية و صندوق المساعدات و كذلك الهبات.

-الاقتطاعات الحاصلة من إيرادات التسيير.

-التصرف في سندات الدولة أو المؤسسات العمومية الوطنية.

-التصرف في المنقولات و العقارات و العتاد.

-تعويضات عن الكوارث.

ب - **نفقات قسم التجهيز و الاستثمار**: و تشمل على ما يلي

-مصاريف برامج التسيير العمومي.

-تسديد القروض.

-اقتناء العقارات و العتاد الكبير و الأثاث.

-الإصلاحات الكبرى كقنوات صرف المياه.

-نفقات المشاريع الجديدة.

-اقتناء سندات الدولة أو المؤسسات العمومية و توظيفها لفائدة البلدية.

جدول رقم (1): جملة المصادر الجبائية و توزيعها.

	الضريبة على	الدولة	الولاية	البلدية	ص م ج م	ملاحظات
01	التطهير	/	/	%100	/	/
02	العقاري	/	/	%100		
03	النشاط المهني	/	29.41 %	%65.1	5.49 %	
04	الدفع الجزافي	/	/	%30	%70	/
05	الممتلكات	%60	/	%20	/	%20 للصندوق الوطني للسكن
06	TVA	%85	/	%5	%10	/
07	الذبح	/	/	%100	/	/
08	الإقامة	/	/	%100	/	/
09	رخص البناء	/	/	%10	/	/
10	الإعلانات	/	/	%100	/	/
11	الرعي	%30	/	%70	/	/

المطلب الثالث: تنفيذ الميزانية المحلية:

تحت مبدأ وجوب الفصل بين السلطات لتحقيق أحسن تسيير نجد في الجماعات المحلية هذا المبدأ، حيث هناك فصل بين الوظائف الإدارية و المحاسبية، فمن الجهة التقنية فإن تنفيذ الميزانية المحلية يتطلب آمرا بالصرف و محاسب، ويتم تنفيذ الميزانية من خلال تنفيذ نفقاتها و إيراداتها.

1-تنفيذ النفقات:

تعتبر نفقات التسيير من النفقات العادية و ضرورية لتسيير مصالح الهيئة المحلية، كما تجمع نفقات التجهيز الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة. و تضم الاستثمارات المنفذة من طرف البلدية أو الإعانات الممنوحة، و يمر تنفيذ النفقة على أربعة مراحل قانونية و هي:

أ - **الالتزام**: "يعد الالتزام الإجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين"[1] أي أنه بمثابة ميلاد للنفقة وليس تنفيذا لها.

ب - **التصفية**: تسمح التصفية بالتحقيق على الوثائق المحاسبية و تحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية .

ج - **الأمر بالصرف**: هو تحرير حوالات الإجراء الذي يأمر بموجبه دفع النفقات العمومية الواقعة على عاتق الهيئة المحلية .

د -**الدفع**: الدفع هو الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي[2].

---

[1] المادة رقم 19 من القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية

[2] الماد 22 من القانون 90-21

2-تنفيذ الإيرادات:

لا يمكـــن تحصيل أي إيراد إلا إذا كان منصوص عليه في القوانين سارية المفعـــول. لـــتقع فيما بعد عملية تصفية الإيرادات و إثباتها بإصدار سند الإيرادات " سند تحصيل " و تمر عملية تحصيل الإيرادات على عدة مراحل:

أ-الإثـــبات: يعد الإثبات الإجراء الذي بموجبه يتم تكريس حق الدائن العمومي الذي يعبر على عدة أنواع أهمها:

-حق عمومي ذو طبيعة جبائية.

-حق عمومي يتمثل في عائدات أملاك الدولة.

ب-التصفية: و يعنى بها تحديد المبلغ الصحيح للدين الواقعة على عاتق المدين ويتم ذلك بفحص سندات التحصيل الصادرة و الوثائق المبررة المرفقة بها.

ج-التحصيل: و هو قيام المدين بدفع الدين المترتب عليه لصالح الدائن العمومي.

إضـــافة إلـــى تنفـــيذ النفقات و الإيرادات بواسطة الإجراءات العادية يمكن تنفـــيذها بإجـــراءات أخرى غير عادية تعرف بالصفقات العمومية ة التي تعبر عن عقود مكتوبة و مبرمة و هي تشمل إحدى العمليات التالية[1].

-اقتناء اللوازم.

-إنجاز الأشغال.

-القيام بإنجاز الدراسات.

-تقديم الخدمات.

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 434/01 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و المتضمن المصاريف و الإيرادات للهيئات الوطنية المستقلة.

المبحث الثاني:

الإصلاحات المطبقة على القطاع الفلاحي ودوره في الاقتصاد الجزائري:

طبقت العديد من الاصلاحات في الميدان الزراعي في الجزائر، غير أنها كانت دائما فاشلة. فكان الإصلاح دائما بحاجة إلى إصلاح آخرلهذا القطاع الذي كان له دور كبير في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: الإصلاحات المطبقة على القطاع الفلاحي:

لقد مر القطاع الفلاحي بعدة إصلاحات حاله في ذلك حال الاقتصاد الجزائري عموما. فما إن انتهت مرحلة التسيير الذاتي حتى جاء قانون الثورة الزراعية، ثم إعادة هيكلة القطاع، فقانون المستثمرات الفلاحية، ولايزال لحد الساعة هذا القطاع يخضع لمبادرات إصلاحية، قد تكون في أحسن الأحوال تجارب قد تنجح أو تفشل.

و على ضوء كل الإصلاحات المذكورة آنفا وضعت أهداف طموحة إذا ما قرأت على الورق، لكنها في الأخير تحتاج إلى إصلاح آخر و يمكن سرد هذه الإصلاحات في الآتي:

1- التسيير الذاتي:

عمل هذا القطاع على تسيير الأراضي التي كانت ملكا للمعمرين. بعد الاستقلال حيث مثلت ثلث الأراضي الصالحة للزراعة، وكانت تعمد على الطرق

العصـــرية فـــي الإنتاج، و قد كانت الأسباب التي أدت إلى قيام النظام تتلخص في عاملين [1]:

الهجرة الأوروبية من الجزائر بعد الاستقلال.

المبادرة الجزائرية في مواصلة العمل ، وحل محل الأوروبيين.

وبذلـــك تمكن التسيير الذاتي من إحداث تغيير في ملكية الأرض. من خلال إعطاء شيء من الحرية للعمال الذين كلفوا بالتسيير، وذلك من خلال تفويض هؤلاء العمـــال صـــلاحيات مناقشة سياسة استخدام وسائل الإنتاج، و سياسة توزيع نتائج العمل في إطار العمال الدائمين الذين يشكلون جمعية التسيير الذاتي، أو التعاونية أو المجمع قبل التعاوني. وقد اتخذ في ذلك شكلين من السلطة:

* **الأولـــى**: ثنائية، تظم مدير تعينه الدولة، والعمال الذين ينتخبون في إطار مجلس العمـــال. أو لجنة التسيير الذاتي رئيسا و نجد هذا الشكل من السلطة في التعاونيات الفلاحية البلدية.

* **الثانية** : وهي ما يدعى بالسلطة التعاونية للتسيير. حيث أن التسيير يجري بشكل مباشـــر مـــن قبل الإدارة و المتمثلة في الجمعية العامة للمتعاونين و المنتخبون من طـــرف العمـــال. و هو الشيء الذي كرس إلى البيروقراطية التي جعلت هذا النظام عديـــم الأثـــر من ناحية التسيير، الشيء الذي حتم صدور قانون 653/68، و الذي جـــاء بهيـــئات التسيير الذاتي المتمثلة في الجمعية العامة. و مجلس التسيير و لجنة التسيير و المدير الذي يمثل الدولة.

---

[1] عمر صدوق ، "تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر" ، د م ج ، الجزائر ، 1988، ص 10.

ونتـــيجة لصعوبة تأقلم العمال مع الوضع الجديد، وعدم وضوح الاختصاصات فـــي ما يخص الهيئات التي يقوم عليها نظام التسيير الذاتي، وقلة التمويل و التموين الـــناتج عن نقص الإطارات القادرة على تقدير ذلك، و كذا الاتكال على الدولة في كـــل صغيرة و كبيرة. بالغ الأثر في عدم الوصول بسياسة التسيير الذاتي. مما أدى بعمال هذا القطاع إلى الهروب منه و الاتجاه نحو قطاعات أخرى، خاصة الصناعة بغية الاستفادة من امتيازاتها و المتمثلة خاصة في الأجور، التي كانت تمثل ضعف ما يتقاضاه العمال في القطاع الزراعي، حيث شهد الأجر الأدنى الفلاحي المضمون اســـتقرارا في حدود 7.54 دج لليوم خلال الفترة الممتدة 67-1972 ثم ارتفع إلى 12.25 دج لليوم خلال الفترة الممتدة 73-1977 ثم إلى 28 دج لليوم سنة 1978، ليصل سنة 1980 إلى 33.68 دج [1].

بالإضافة إلى الأسباب المذكورة آنفا كان الاعتماد على العمال الموسميين سبب آخـــر في تدهور القطاع الفلاحي، على ضوء إصلاح التسيير الذاتي. ولم تكن هده الصـــعوبات والـــنقائص التي يعاني منها القطاع الفلاحي في ظل هذا النظام، غائبة عـــن الهيئات الحكومية حيث تم التوصل إلى ضرورة الإصلاح و كان بذلك قانون الثورة الزراعية.

[1] حمداني محي الدين ،"محاولة تقييم التنمية الفلاحية" بولاية المدية ، مرجع سابق ص24

2- قانون الثورة الزراعية:

جـــاءت الـــثورة الزراعية مكملة لنظام التسيير الذاتي تحت شعار "الأرض لمـــن يخدمهـــا ". و هي بذلك تعبير عن النهج الاشتراكي المتبع في الجزائر، و قد ألغى الأمر 73/71، المتضمن قانون الثورة الزراعية عدة نقائص أهمها:

-الـــريع الذي كان يذهب إلى جيوب أصحاب الأراضي في مقابل استغلالها من طرف الفلاحين الذين لا يملكون أرضا.

-أشكال الشركات التقليدية و التي كانت تعرف بنظام الخماسة.

و كانت كل هذه الإجراءات تهدف إلى جعل العامل يبذل مجهودا يمكن من دفع وتيرة التنمية في القطاع الفلاحي، و التنمية الاقتصادية عموما.

و قـــد اهتمـــت الـــثورة الزراعـــية بفكرة تحديد الملكية الواسعة من أجل الاســـتخدام الأمثل للموارد المتاحة، حيث أن التقليص من الملكية يجعل من المالك يعمل على تحقيق أقصى ربح من أجل تعظيم مداخيله.

وقـــد تم توسيع المساحات الفلاحية عبر مختلف أرجاء البلاد و خاصة في السهول و الهضـــاب العليا، وكانت أولوية علاج النزوح الريفي من أهم انشغالات هذا القانون. من خلال إنشاء ما يسمى بالقرى الاشتراكية، و التي تتوفر على جميع المرافق التي يمكـــن أن يحـــتاجها الفلاح و التي يمكن أن يكون غيابها سببا في تركه الريف إلى المدينة.

و قـــد كانـــت الحصيلة في نهاية 1978 بالنسبة لقطاع الثورة الزراعية ما يلي:

-تأميم 1355883 هكتار و استفادة 82737 فلاحا من توزيع الأراضي.

-إنشاء 743مجمع استصلاح أراضي.

-إنشاء 773تعاونية للاستغلال المشترك.

-بناء 187قرية اشتراكية.

-إنشاء 4590 تعاونية للإنتاج.

و رغـــم مـــا حققـــته الثورة الزراعية إلا أن أهدافها لم تتحقق و ذلك لعدة أسباب منها:[1]

-نزوح الفلاحين إلى قطاعات أخرى بسبب ارتفاع مستويات الدخول فيها.

-النقص في المكننة على الرغم من الجهود المبذولة في توفير ذلك.

-تحـــول القـــرى الاشتراكية إلى أشباه مدن و عزوف ساكنيها عن مزاولة النشاط الفلاحي.

وبالتالي رأى المخطط الجزائري أنه لا بد من الإصلاح وضرورة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي.

3- إعادة هيكلة القطاع الفلاحي:

تعتبر عملية إعادة هيكلة القطاع الفلاحي تجسيد ميداني لدعم هذا القطاع و تطهـــيره مـــن مختلف الانحرافات، حيث كان الغرض هو إعادة إنعاش القطاع عن طريق الاهتمام بالقطاع الخاص الذي كان مهملا. وتنظيم التعاونيات الفلاحية التابعة

[1] Ahmed henni « économie d'Algerie indépendante » ENAG, Alger,1991, p 33

لقطـــاع الثورة الزراعية، و قد جاء هذا القانون بعدة أهداف كان أهمها دمج مزارع التســـيير الذاتـــي و تعاونيات الثورة الزراعية، و مزارع قدماء المجاهدين في نظام إنتاجي موحد يضم 5000 مزرعة فلاحية اشتراكية (DAS) على أن تنتهي عملية إعادة الهيكلة قبل نهاية 1982.

وقد مرت هذه العملية بمرحلتين:

-مرحلة خاصة بالدراسات التقنية و الاقتصادية و المالية وتحضير الملفات التي تجمـــع المعطـــيات الرئيسة عن كل المزارع و التعاونيات التابعة للصندوق الوطني للثورة الزراعية. بهدف تعيين التعاونيات القابلة للاستمرار و تحديد الوحدة الواجب حلها أو كيفيات إدماج بعضها و توزيعها على الأفراد.

-مرحلة تناولت إجراءات عملية الهيكلة الجديدة التي تتم بموجب قرارات إدارية يصدرها الولاة بناء على اقتراحات لجان إعادة الهيكلة.

و انتهت مرحلة إعادة الهيكلة في شهر جوان 1983 بتكوين 3429 مزرعة اشتراكية. على مساحة إجمالية تقدر ب 2830000 هكتار، بدلا من 5000 مزرعة التـــي كانت مقررة، وكشفت هذه العملية عن وجود 700 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة غير مستغلة، بعضها أهمل في إطار الثورة الزراعية و لم يوزع و يقدر ب 400 ألف هكتار[1].

وقـــد تلـــى ذلـــك القانون 18/83، و الذي يتضمن حيازة الملكية العقارية بواسطة الاستصلاح من أجل زيادة الأراضي الصالحة للزراعة، و بعث التنمية في

[1] رابح زبيري : "الإصلاحات في قطاع الزراعة في الجزائر" أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ،1997، ص 54.

المـــناطق الصـــحراوية و الجدول التالي يبين حصيلة استصلاح الأراضي إلى غاية سنة1995 في مختلف جهات الوطن.

جدول رقم (2) :حصيلة استصلاح الأراضي خلال الفترة 84-1995

الوحدة : هكتار

الإقليم	المساحة الموزعة		المستصلح	المستصلح /الموزع	المستفدين	حصة الفرد	
	المساحة	%				الموزع	المستصلح
الجنوب	217277	67.6	78161	28.8	45413	6	1.72
السهول	118993	29.7	36841	31	22726	5.2	1.62
الشمال	10743	2.7	4475	41.6	2454	4.4	1.82
المجموع	401013	100	119477	29.7	70593	–	–

المصدر : وزارة الفلاحة.

و نتـــيجة للعجـــز المســـجل في القطاع الفلاحي إذ لم تتحقق الأهداف المسطرة إلا بنسب ظئيلة كان لابد من إصلاح جديد فكانت فكرة المستثمرات الفلاحية.

4 – قانون المستثمرات الفلاحية:

إن دراســـة قانون المستثمرات الفلاحية يتطلب البحث في الدوافع التي أدت إلى إصدار هذا القانون و المتمثلة أساسا في[1]:

[1] عمر صدوق ،"تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر" ،مرجع سابق، ص 70.

-تحديد حقوق و واجبات الفلاحين المنتجين وفقا لمتطلبات الفعالية الاقتصادية لتحقيق نجاعة الإصلاح الاقتصادي الوطني.

-رفع الإنتاج و الإنتاجية من أجل تلبية الحاجات الأساسية للسكان و احتياجات الاقتصاد الوطني.

-تمكين الفلاحين من ممارسة مسؤولياتهم في استغلال الأراضي و إلغاء العراقيل مهما كان نوعها ومصدرها.

و يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد المتعلقة باستغلال الأراضي الفلاحية و شروط نقل الملكية المتعلقة بها، فالأملاك الوطنية التي يتضمنها هذا القانون تتكون من مستثمرات فلاحية جماعية متجانسة حيث ترتبط مساحتها بعدد المنتجين الذين تتكون منهم كل مجموعة و قدرتهم على العمل[1].

وبالنسبة للأرض فالدولة تحتفظ بملكيتها وتمنح فقط حق الانتفاع بالممتلكات الأخرى المكونة لذمة المستثمرة و التي تتنازل عنها للمنتجين الفلاحين بمقابل مالي. وقد حدد القانون الحد الأدنى لأعضاء كل مستثمرة بثلاث منتجين، ويتم ضمهم في مجموعة واحدة عن طريق الاختيار الذي يتم فيما بينهم لضمان حسن التفاهم و التكامل في العمل بين الأعضاء.

و قد عملت إصلاحات 1987 بتعويض المزارع الفلاحية الاشتراكية باستغلالات شبه عمومية فردية و جماعية بلغ عددها الإجمالي 51762 وحدة، وكانت هذه المزارع تتربع على مساحة قدرها 2059348 هكتار، غير أن هذا

[1] المادة الأولى من قانون المستثمرات الفلاحية (القانون 87-19).

الإصـــلاح لـــم يستطع كغيره القضاء على التبعية الغذائية و لعلى ذلك لعدة أسبسب أهمها:

-تفريق الدولة بين قطاع عام و قطاع خاص ، وتفضيلها للعام من خلال المكننة و التمويل اللازم.

-نقص الفنيين في القطاع العام و انعدامهم في القطاع الخاص.

-نقـص العـتاد الفلاحـي عموما مقارنة بزيادة عدد المستثمرات الفلاحية التي أنشئت بموجب هذا القانون.

و قد تبع قانون المستثمرات الفلاحي القانون 25/90 المؤرخ في 11/18/ 1990 المتضمن التوجيه العقاري الذي جاء على ضوء قانون استقلالية المؤسسات و الـتحولات الاقتصـادية و الاجتماعـية التـي عرفتها الجزائر خاصة في مجال الخوصصـة و تحرير الأسعار، واهم ما جاء في هذا القانون هو إعادة الأراضي المؤممـة في إطار الأمر 71-73 المتضمن الثورة الزراعية إلي ملاكها الأصليين. شرط المحافظة على طابعها الفلاحي و أن لا يكون المالك قد استفاد من القانون 87 -19، غـير أن هـذا الإصلاح لم يعرف نتائج يمكن ذكرها، ولا تزال الرؤى حد الساعة مختلفة حول خوصصة القطاع الفلاحي.

المطلب الثاني: دور الفلاحة في الاقتصاد الجزائري:

إن الـدور الـذي تلعـبه الفلاحة كقطاع إنتاج حيوي في الاقتصاد الوطني لجمـيع الـبلدان في العالم يجعل منها أداة رئيسية في التنمية الاقتصادية، فعلى قدر

تطورها يتحرر البلد من تبعيته لغيره، وعلى قدر تعدد سياسات التنمية في الجزائر سـواء تعلقت باستصلاح الأراضي أو توفير المياه أو المكننة أو تكوين الإطارات، فـإن جميعها يرمي إلى إحداث قفزة في القطاع الفلاحي ترفع من الاقتصاد الفلاحي من خلال:

-توفير احتياجات السكان سواء المتعلقة بالغذاء أو بالعمل.

-توفـير المواد الأولية لقطاع الصناعة الذي يعد قائدا للتنمية في الجزائر ، وكذا فتح سوق لمنتجات هذا القطاع.

-توفير العملة الصعبة من خلال ترقية الصادرات في الإنتاج الفلاحي.

1-دور الفلاحة في سد احتياجات السكان:

1.1-الحاجة إلى الغذاء:

فـي هذا المجال وجب العمل على زيادة الإنتاج الزراعي، بغرض القضاء على التبعية الغذائية للخارج من خلال توفير هذه الاحتياجات بالكميات التي تراعي زيادة الطلب عليها إما لزيادة عدد السكان أو زيادة دخولهم.

و لا سـبيل لـزيادة إلى مواجهة هذه الزيادة في الطلب على المنتجات إلى بزيادة حجم الإنتاج و الرفع من معدلات الإنتاجية الزراعية.

فـي الجزائر أدي عدم نمو الإنتاج بنفس نمو معدلات السكان إلى توسيع الهـوة بيـن الاحتـياجات الغذائية و النتاج الزراعي الغذائي المحلي. مما أدى إلى اللجـوء إلـى الاستيراد من أجل تغطية الطلب الغذائي، فقد بلغت الواردات الغذائية

الجزائـــرية 66 % من مجموع الواردات في الثمانينات و خصصت الجزائر غلافا ماليا سنويا ما بين 2 و 2.8 مليار دولار في السنوات (منة 90 حتى 1999)*.

و يمكن لمس التدهور في تغطية الإنتاج الزراعي للاحتياجات السكانية من الغذاء في الجدول:

جدول رقم (3) التغير النسبي في عدد السكان و النتاج الزراعي و الاستيراد للمواد الغذائية للفترة 61 حتى 1996

م قنطار ، م دينار

	-61 1966	-67 1969	-70 1973	-74 1977	-78 1979	-80 1984	-85 1989	-90 1993	-94 1996
السكان	4.66	2.07	2.47+	3.13+	1.53+	2.68+	2.4+	1.91+	1.96+
الحبوب	(12.56)	5.03+	2.27+	0.73+	1.97-	3.46-	2.4-	10.9+	9.14+
التغطية	-	-	-	42.96	37.68	27.3	24.84	43.09	-
الواردات	-	-	13.6-	58.2+	12.7+	12.6+	5.42+	60.6+	-

المصدر : علي لزعر : مرجع سابق ص20

ارتفـــع عـــدد الســـكان الجزائريين خلال 34 سنة بمكل يقد 18.06 مليون نســـمة. و هو ما يقابل متوسط نمو قدره 5.19 سنويا، هذه الزيادة في حجم السكان تزامنت ابتداء من سنة1970 انخفاض في نمو إنتاج الحبوب، وقد استمر ذلك إلى

* حسب تدخل وزير الفلاحة أمام مدراء الفلاحة على مستوى 48 ولاية خلال في 10-10-2000

آخـــر سنة من المخطط الخماسي الثاني 1989، وهو ما يفسر الأرقام المسجلة في الواردات من الحبوب و التي على زيادة بأكثر من 1.56 مرة خلال ال14 سنة [1].

2.1- توفير مناصب الشغل:

إن القضاء على البطالة بتوفير مناصب الشغل المنتجة تعد من أهم العوامل لدفـــع عجلـــة التنمية في أي بلد، والقطاع الزراعي كغيره من القطاعات يساهم في خلـــق مناصـــب الشغل و امتصاص اليد العاطلة، غير أن تدهور الأحوال المعيشية لســـكان الـــريف و نقـــص الهياكل المساعدة على تحسين تلك الظروف. يجعل من الســـكان يرفضـــون العمـــل في القطاع الزراعي، والعمل على الهجرة إلى المدن الكبرى هربا من تلك الظروف. مما يؤدي إلى نقص العاملين في هذا القطاع و التي تنعكس في وجهين:

-تفشـــي ظاهرة البطالة نظرا لان القطاعات الأخرى لا يمكن امتصاص كل هذه الأيدي العاملة الهاربة من القطاع الزراعي.

-تدهـــور قطاع الفلاحة و بالتالي التأثير على القطاعات الأخرى و زيادة التبعية للخارج.

والشكل التالي يوضح علاقة الهجرة من العمل الفحي بزيادة التبعية للخارج:

[1] علي لزعر،" الفلاحة في الجزائر بين الأنتاج و الحاجة" ، مجلة آفاق ، جامعة عنابة ، ص 21.

شكل رقم (2) علاقة النزوح الريفي بزيادة التبعية للخارج.

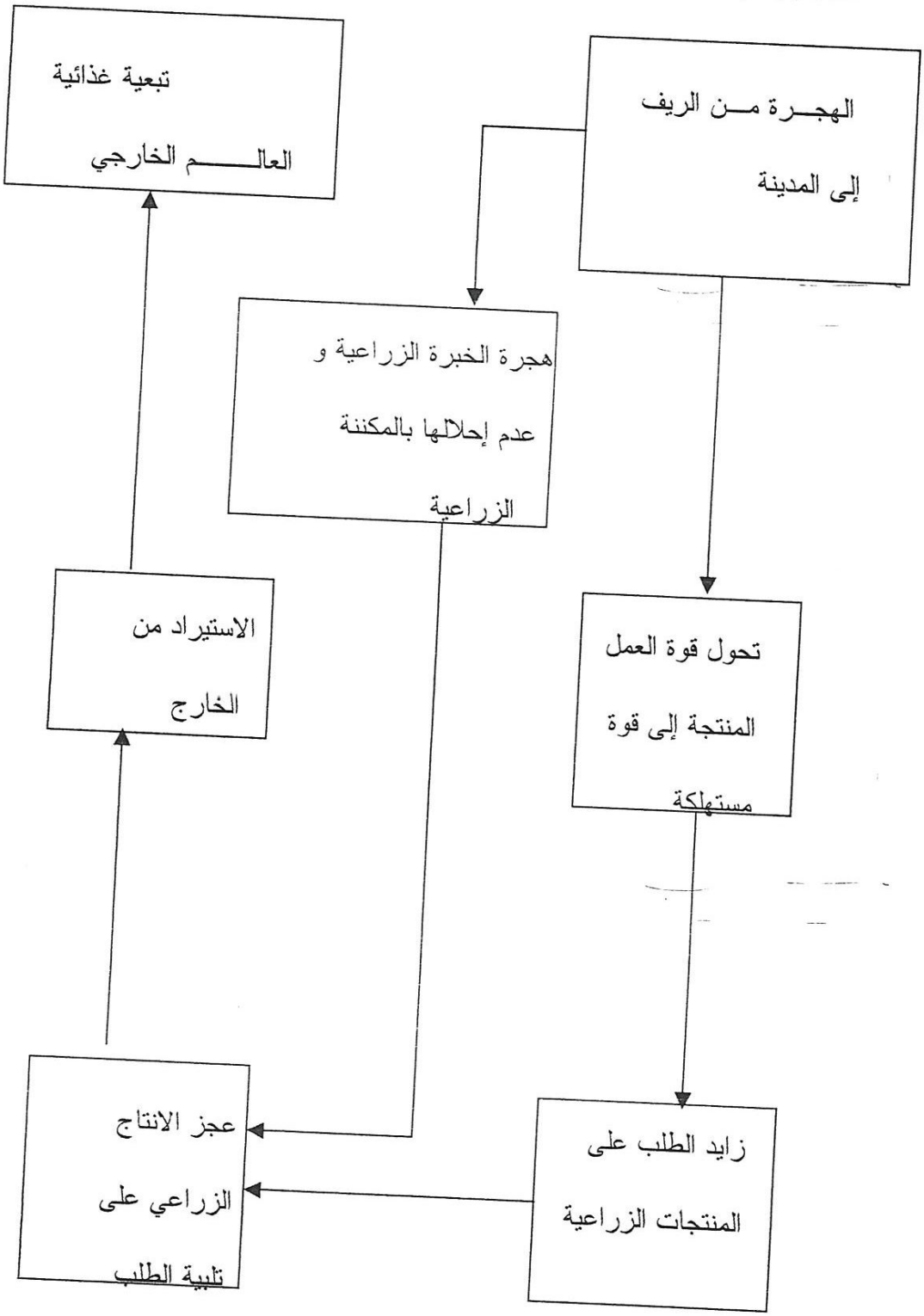

فـــي الجزائـــر تظهر مشكلة البطالة في أوائل المشاكل التي تعاني منها البلاد، و قد أعطيـــت هـــذه الظاهـــرة أهمية بالغة في خطط التنمية الجزائرية من خلال تنمية القطاعـــات التـــي يكون لها دور في التخفيف من الظاهرة، ويلعب القطاع الزراعي دور كبير في امتصاص اليد العاملة في الجزائر كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (4) : توزيع القوى العاملة في الجزائر حسب قطاعات النشاط للفترة 97-2001

الوحدة : فرد

	1997	1998	1999	2000	2001
الفلاحة	(9487)	0.42	0.07-	0.07-	0.15
البناء	(38936)	0.39	0.17-	0.06-	0.02-
الصناعة	(2498)	0.65	0.21-	0.03	0.01-
الخدمات	(68852)	0.01	0.09	0.04	0.30
الإدارة	(33170)	0.19	0.19	0.22-	0.12
المجموع	(152943)	0.18	0.03	0.05-	0.17
نسبة القطاع الفلاحي	%6.2	%7.46	%5.61	%6.06	%6.11

Source :ONS répartition des emplois salariés d'initiative locale par secteur d'activité ,2001

2-دور الفلاحة في تطوير الصناعة:

يعـــد قطـــاع التصنيع ركيزة أساسية لإحداث تنمية اقتصا دية، ولما كانت العديـــد من الصناعات تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية المستخرجة من الإنتاج الفلاحي *، وجب إحداث علاقة مترابطة و متكاملة بين القطاعين، فتنمية أي قطاع فيهما تعتمد على تنمية الأخر ، و تؤدي بالضرورة إلى تنمية الاقتصاد ككل [1].

و لقـــد تبنـــت الجزائر في سياستها لإحداث التنمية الاقتصادية على التكامل بيـــن القطاعيـــن علـــى الرغم من إعطاء الأولية الأكبر للقطاع الصناعي، وعموما تقوم الزراعة بتمويل القطاع الصناعي بالمواد الأولية ، وكذا تقوم الصناعة بتمويلها بعتاد الإنتاج فاستفادة بذلك الصناعة من الزراعة على وجهين:

-تستفيد من المنتجات الزراعية على أساس مادة أولية لقيام إنتاجها.

-وجـــدت ســـوق لتســـويق منتجاتها النهائية من عتاد و أسمدة خاصة بالإنتاج الزراعي.

---

*مثل النسيج ، التبغ ، السكر ، الزيوت ، منتجات الألبان ،و الأثاث ...إلخ

[1]محمد السعيد فتيح: مبادئ الاقتصاد الزراعي ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، حلب ، 78-1979 ص 361

جدول (5) : تطور المشتريات من الجرارات و الحاصدات في الفترة 90-1995.

الوحدة : وحدة

	1990	1991	192	1993	1994	1995
الجرارات	4342	0.57	0.42	0.05	0.44-	0.96-
الحاصدات	493	0.04-	0.15	0.60-	0.70-	0.94-

Source :mohamed elyes mesli "essai d'une politique agricole " édition dahleb 1997 p 133 .

إن الـــتراجع فـــي مشـــتريات القطاع الفلاحي في الجزائر و الملاحظ بعد 1992 ناتج أساسا عن تغيير نمط الإنتاج في الاقتصاد الجزائري و تحرير الأسعار و انخفاض قيمة العملة الوطنية أدت إلى تضاعف أسعار هذه المنتجات 14 مرة مما اعكس سلبا على شراء العتاد الفلاحي و القطاع عموما.

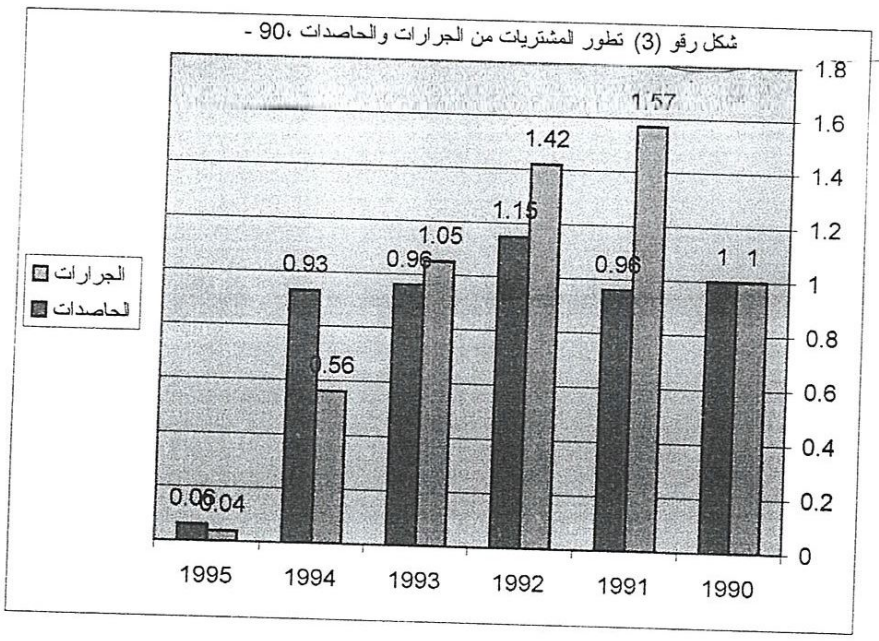

لقـد سمحت الفلاحة فعلا، حتى ولو كان ذلك جزئيا بتوفير المادة الأولية التـي سمحت بقيام الصناعة الغذائية و تجسد ذلك في العديد من الوحدات الصناعية التي تستخدم ناتج القطاع الزراعي كمادة أولية نذكر منها [1]:

-وحدات صناعية للمصبرات النباتية (طماطم ، فلفل ، زيتون) و الحيوانية (أسماك).

-وحدات صناعة العجائن الغذائية المختلفة.

-صناعة الورق.

-وحدات تحويل و تعليب الحليب.

-مطاحن الحبوب.

و غـير ذلك من المصانع التي أنشئت من أجل صناعة و تحويل المواد المنتجة فـي القطـاع الفلاحي، غير أن الصناعات الزراعية بمختلف أنواعها عرفت نوعا مـن الـتراجع فـي السنوات الأخيرة و خاصة الغذائية منها على الرغم من وفرة الإنـتاج الزراعي في هذا المجال و مثال ذلك الإنتاج الوفير للطماطم، و مع ذلك لم يـزد الإنـتاج الوحدات الصناعية من الطماطم المصبرة، كما أن إنتاج المؤسسات النسـيجية عـرف انخفاضـا ملحوظا بسبب نقص الجودة التي لم تسمح له بمنافسة الإنتاج الأجنبي الذي غزي الأسواق الوطنية.

[1] حمداني محي الدين :محاولة تقييم التنمية بولاية المدية، مرجع سابق ، ص 99

في الجزائر تمثل المحروقات أهم مصدر للعملة الصعبة حيث تمثل 95 % من مجموع الصادرات في السنوات الأخيرة، و تقتصر حصة الصادرات الزراعية على الخمور ، الحمضيات و التمور كما يوضح الشكل التالي:

جدول رقم (7) أهم صادرات الجزائر الفلاحية .

	1983		1985		1992		1994	
	الكمية*	القيمة**	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
التمور	2816	21121	6718	39231	1282	20793	422.5	3736
الحمضيات	–	–	8.5	1302	–	–	–	–
الخمور	83217	143814	168131	230213	30233	143.2	3651	63.1

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء 1987 و 1996.

* مان

** مليون ديتار جزائري.

يتضح من خلال الجدول التذبذب الذي تعرفه هذه الأنواع من الصادرات و التـــي عجـــزت عن تغطيت الواردات – إذا ما أبعدنا قطاع المحروقات – و هو ما يعكـــس الوضعية التي تتخبط فيها الجزائر للحصول على العملة الصعبة. فالفلاحة تساهم مساهمة بسيطة في ترقية الصادرات الجزائرية، و كانت الخمور تمثل النسبة الكبيرة من مجموع الصادرات الغذائية، وحلت محلها التمور في السنوات الأخيرة،

وعمومـــا تـــبقى الصـــادرات الجزائرية من الإنتاج الفلاحي شبه معدومة كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (8) : تطور الصادرات الغذائية للفترة 70-1994.

الوحدة : مليون دينار جزائري

	73-70	77-74	84-80	89-85	94-90
الصادرات الغذائية	(736.3)	0.14-	0.53-	0.73-	0.29
الصادرات	(5630.5)	2.80	9.67	7.66	38.44
%الصادرات الغذائية	13.1	3	0.6	0.4	0.4

المصدر : رابح زبيري، مرجع سابق ص 264.

مـــن خـــلال النسب المستخرجة من الجدول (8) يتبين ضعف الصادرات الزراعـــية إلى مجموع الصادرات ، مما يقلص من الإيرادات من العملة الصعبة و التـــي تعـــتمد على قطاع واحد هو المحروقات .مما يوضح لزومية الاهتمام بتنمية القطـــاع الفلاحـــي و بالتالـــي الزيادة في الطاقة الإنتاجية كما و نوعا لأن التجربة

الجزائرية بينت أن النتائج الاقتصادية بصفة عامة و الزراعية بصفة خاصة ستبقى سلبية إذا لم تعطى الأولوية للقطاع الفلاحي [1] .

شكل رقم:(4) ، تطور الصادرات الغذائية حتى سنة 1994

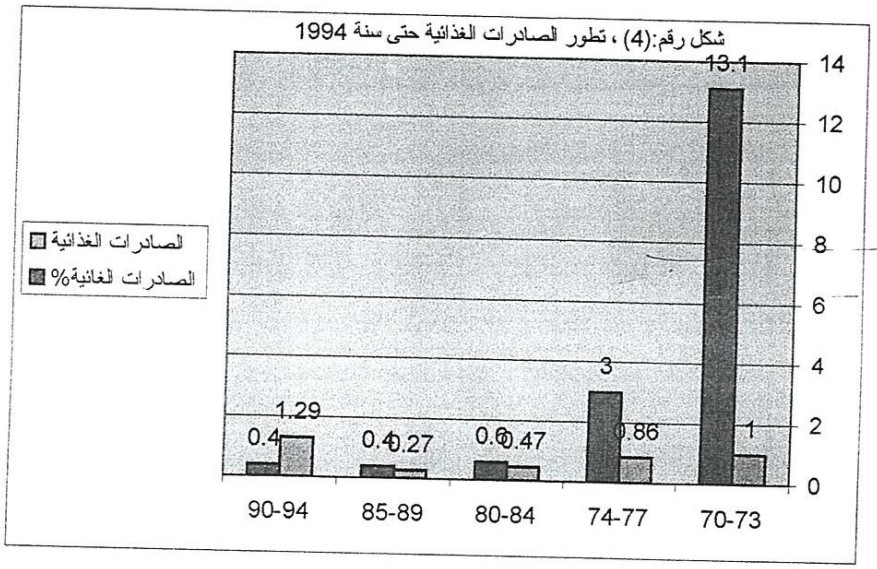

إن النتائج المعروفة لدور القطاع الفلاحي، في دعم الاقتصاد تبين أن مساهمتها في امتصاص اليد العاملة هي الأفضل على الإطلاق حيث تشغل ما يقارب ربع هذه القوى. و لم تتمكن الفلاحة من الوصول إلى أهم هدف لها و هو تحقيق الأمن الغذائي حيث بقي الاستيراد هو البديل في تحقيق الاكتفاء من الغذاء، و قد عرفت سنوات التسعينات ارتفاع حصة الواردات الغذائية من مجمل الواردات حيث بلغت 25% سنة 1992.

[1] فتح الله ولعلو ،"الاقتصاد السياسي" ، دار الحداثة 1982، الجزائر ، ص100.

المبحث الثالث:

العوامل المساعدة على قيام الفلاحة و النتاج الفلاحي في الجزائر:

تزخـــر الجزائـــر بعدة إمكانات تأهلها لأن تكون من بين الدول الأوائل في الانـــتاج النباتي، إلا أن هذا الأخير لا يزال لم يصل إلى المستوى المطلوب، نظرا لأن معظم هذه الإمكانات غير مستغل.

المطلب الأول: العوامل المساعدة على قيام الفلاحة في الجزائر:

يضم هذا المطلب عرض لأهم العوامل التي تزخر بها الجزائر من الناحية الطبيعية، و الامكانات البشرية وكذا المادية.

1- العوامل الطبيعية:

تخـــتلف هذه الموارد من بلد لآخر و من وقت لآخر، و هي مسخرة أساسا للإنســـان ليستثمرها و يحقق بها منفعته و يسدد بها حاجاته، ومن ذلك تأتي العلاقة بين السكان و الموارد ، وتتمثل العوامل الطبيعية المساعدة على الفلاحة في:

1.1- الأرض:

و يقصد بها هنا الأرض الصالحة للزراعة و التي تختلف اختلافا كبيرا من حيث تركيبها الكيماوي و احتوائها على العناصر اللازمة للنبات، وعموما فإن هذه الخصـــائص لم تعد العنصر الأساسي في صلاحية الأرض، فنظرا لتقدم العلوم و دراســـة الأراضـــي لم يعد النقص في أحد المواد الكيماوية عائقا في سبيل زراعة

الأرض. فبفضل استخدام المخصبات يمكن إضافة بعض العناصر التي تنقص التربة[1].

و يتأثر هذا المورد بعنصرين هامين:

-**التزايد السكاني:** حيث أن زيادة الأراضي الزراعية تكاد تكون منعدمة أمام التزايد السكاني إذ عرف العالم خلال الفترة (1992/70) زيادة قدرها 51.6 %في حين لم تزد الأراضي الزراعية إلا بنسبة 2% فقط[2].

-**خصوبة الأرض:** كما سبق الذكر فإن اختلاف التركيب الكيماوي للأرض يؤثر على خصوبتها و قابليتها للإنتاج الزراعي. كما أن الاستخدام المتواصل للأرض قد يؤدي إلى نقص في خصوبتها مما يستوجب استخدام الأسمدة للعمل على الحفاظ على خصوبتها. أما في الجزائر فإنها تتوفر على ما يقارب 42 مليون هكتار أراضي قابلة للزراعة بعد استصلاحها، و التي لم تعد تعرف زيادة بسبب نقص الجهود المبذولة للاستصلاح، وكذلك زحف البنايات على هذه الأراضي مما أدى إلى نقص حصة الفرد منها في الولايات الساحلية إلى 0.16هكتار للفرد. وقد أدى الإسكان إلى تضييع ما يقارب 250000 هكتار منها 10000هكتار أراضي مسقية، وتشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 59000هكتار من الأراضي الزراعية من بينها ما يقارب 2500هكتار أراضي مسقية خلال الفترة الزمنية 198 إلى1992 قد

---

[1] حازم البيلاوي : التنمية الزراعية مع إشارة خاصة للبلاد العربية : معهد البحوث العربية :ص60.

[2] محمد السيد عبد السلام :الأمن الغذائي في الوطن العربي، مطابع الرسالة ، الكويت ،1998، ص18.

غـــزاها الإسمنت، وخلال الفترة الزمنية 1992 إلى 1995 هناك أكثر من 13000 هكتار من بينها 375 مسقية هي أيضا أتلفت نتيجة بناء السكنات عليها.

وقـــد أشـــار الخبراء أنه حتى عام 2010 سيكون قطاع التعمير يحتاج إلى 20000 هكتار و سيكون ذلك على حساب الأراضي الفلاحية[1].

أدى انعـــدام استلاح الأراضي و الزيادة السكانية إلى تخفيض نصيب الفرد مـــن الأراضـــي الزراعـــية الذي انخفضت من 0.63 هكتار للفرد سنة 1963 إلى 0.32 هكـــتار سنة1991 ليصل إلى 0.2هكتار للفرد سنة 2000، في حين بقيت المســـاحة الصـــالحة للزراعة المستعملة في حدود 7500000 هكتار سنة 1986 و هي تقع أساسا في الشمال[2].

وتشـــير إحصائيات وزارة الفلاحة أن الأراضي الزراعية الصالحة كانت سنة 1995 تقدر بـــ 8069230 هكتار شكلت الأراضي المستريحة منها 50% أي بمســـاحة تقدر ب 4037600 هكتار .حيث يحتل البور في كل موسم فلاحي 37% علـــى الأقل من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة التي تستغل عادة للعلف (كلأ)، وعلـــى عكس توقع مخططات التنمية* اتسعت رقعة الأراضي البور (تقريبا 66%) بشكل غير عادي في المواسم الأخيرة.

---

[1] Mohamed Rabah l , « écologie oublie ,problème de l environnement en algerie a la veille de l an 2000,edition marinoor 1999 p 99 .

[2] Ahmed henni , " l economie de l Algerie indépendant , ENAG édition1991,p 18.

*كان الهدف من المخطط الثلاثي امتصاص البور ، تجديد التربة و حمايتها بوتيرة انجاز تفوق 100ألف هكتار.

2.1- الماء:

يعتـــبر الماء من أهم الموارد الطبيعية المحددة للإنتاج الزراعي، وهو أحد المـــوارد المتجددة على كوكب الأرض، والعنصر الأكثر تواجدا و تنقسم المياه إلى قسمين :

أ-**مـــياه ســـطحية**: و هي أهم المصادر التي تعتمد عليها الزراعة لسهولة الحصول عليها بتكلفة رخيصة ، وتتمثل أساسا في مياه الأمطار و الأنهار، وتختلف قيمة هذه المصادر من منطقة لأخرى تبعا للظروف الطبيعية لكل منطقة.

يـــتم الـــتحكم في هذه المصادر عن طريق إقامة السدود و المصارف التي تســـاعد علـــى توجيه هذه المياه التوجيه الصحيح، فتساعد هذه الطريقة على تجدد خصـــوبة التربة بصفة مستمرة بسبب المواد الموجودة بمياه الأنهار ،إمكانية التحكم في كمية المياه التي تصل إلى المحاصيل الزراعية بما يتلاءم و احتياجاتها[1].

ب- **مـــياه باطنية**: و تعد المورد من الماء الذي يعوض مياه الأمطار عند ندرتهـــا لذا فالاعتماد عليه يكون أقل من المصدر السابق ، ويتركز أساسا الاعتماد علـــى هذا المصدر في الصحراء و تتصف هذه المياه بمرونة ضعيفة في التجدد إذا مـــا قورنت بالسدود مثلا. تتلقى الجزائر في المتوسط سنويا حولي 65 مليار م3 من

[1] محمد خميس الزوكة ،" الجغرافيا الاقتصادية "، دار المعرفة الجامعية 1987 ص 78.

مـــياه الأمطار، وهو معدل ضعيف جدا إذا ما قورن مع نظيره في الضفة الشمالية لحوض المتوسط الذي لا يقل عن 500 مليار م3كمتوسط في السنة [1].

أمـــا بالنسبة للمياه الجوفية فهي مقدرة في الجزائر بما يقارب 1.7مليار م3 فـــي الشـــمال و 5 مليار م3 في الجنوب لم يستعمل منها إلا 74 % و 20% على التوالي[2].

و تعتـــبر الجزائـــر مـــن الـــبلدان التي تعاني نقص في المياه حاليا لتصبح الجزائـــر في حالة عوز مطلق مع حلول ستة 2025 و ذلك يرجع إلى سببين هامين هما:

- قلة تساقط الأمطار و هي الظاهرة التي عرفتها البلاد في السنوات الأخيرة.
- قلـــة العمـــل علـــى ضـــرورة الاهتمام بتجميع المياه سواء في شكل سدود أو استثمار المياه الجوفية.

و تجدر الإشارة إلى أن سكان الجزائر يشكلون 1/200 من بين سكان العالم ولا يحصـــلون إلا علـــى 1/10000 مـــن المصادر المائية العالمية العذبة [3]، وأن 78 % تقريبا من الموارد المائية مصدرها الأمطار لا يستعمل من بينها إلا 17.8% بينما 82.2% تصب عبر الأودية في البحر.

---

[1] حداد بختة،": مجهودات تكثيف الزراعة الجزائرية" ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ص . 56.

[2] مهدي داودي : معوقات تكثيف الزراعة في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ص 35

[3] مجلة العلوم : الترجمة العربية، مؤسسة الكويت للتقدم التقني، العدد الأول 1995 ص 16

أضـــف إلى أن تساقط الأمطار في الجزائر يتساقط بشكل يكاد يكون عكس تواجد الأراضي الصالحة للزراعة. حيث يقل كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب و من الشرق إلى الغرب و الجدول التالي يبين هذه الظاهرة:

جدول رقم (9):توزيع تساقط الأمطار في الجزائر.

المناطق	المصادر المتاحة مليار م3	الكمية المتاحة للشخص م3 1997	الكمية المتاحة للشخص م3 2020
منطقة وهران	1.2	300	200
منطقة الشلف	2.2	500	300
منطقة الجزائر	4.4	500	300
منطقة قسطينة	5.5	900	600

المصـــدر : تـــم اســـتخدام معطيات دراسة للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي سنة 1997 بعنوان "البيئة في الجزائر"

و يظهر من خلال الجدول أعلاه نقص المياه في منطقتي وهران و الشلف، و توفـــرها بكميات أكبر نسبيا في الشرق كما يبين التدهور الذي قد يحصل لكميات المياه، إذا أخذت بعين الاعتبار توقعات هذه الدراسة حتى سنة 2020، وهو الشيء الذي يستدعي إعادة الإلحاح على ضرورة الاهتمام بهذا المورد سواء ببناء المنشآت القاعدية الضرورية لذلك أو الاستخدام الأمثل للطاقات الموجودة.

ففـــي سنة2000 كان 14 سدا من جملة 42 سدا كبيرا في حالة جفاف حيث انخفضت نسبة المياه إلى أقل من 20% من طاقتها التخزينية، و12 سدا بها من 12 % إلى 50% من طاقتها و الباقي هو 16 سدا تتجاوز نسبة امتلائها 50 %. علما أنـــه لـــم يكـــن من بين كل ه السدود سد مملوء بنسبة 100% و ذلك حسب الأرقام المقدمة من الوكالة الوطنية للسدود.

ولكـــل ما سبق فإنه إن لم توضع خطط و إجراءات فعلية لإدارة المياه فإن تضـــخم الطلب عليها من جهة. و الزيادة البطيئة في الموارد من جهة أخرى سوف يجعـــل مـــن الجزائر تواجه أزمات خطيرة في المستقبل القريب و هو ما بدأت فيه الجزائر باستعمال الطرق العصرية مثل الطاقة الشمسية لتحلية مياه البحر.

2- الموارد المادية:

تعـــتمد الـــزراعة الحديثة في تطوير إنتاجها من الناحية الكمية و النوعية: علـــى استعمال آلات فلاحية متطورة حتى أصبح الإنتاج الفلاحي يتوقف على مدى مكنـــنة هـــذا القطاع، و المقصود بالمكننة هو إحلال الآلة محل العمل الإنساني أو الحيواني هذه الظاهرة التي تنتشر في الدول النامية [1].

وعلـــى الـــرغم مـــن أن مسعى الجزائر لم يكلل بالنجاح المنتظر، إلا أنها وجهـــت سياســـات مخـــتلفة كمحاولـــة لمكننة القطاع الفلاحي، فوجد خلال الفترة (70-1978) أن الاســـتثمارات الفعلية شملت 51 % فقط من الاستثمارات النظرية

[1] حازم البيلاوي،"التنمية الزراعية مع إشارة خاصة للبلاد العربية"، مرجع سابق ، ص 78.

لـــتجديد القطاع الفلاحي حيث كان يلزم لتجديد الجرارات مثلا 3500 جرار سنويا أي 28000 جرار طول الفترة المذكورة، غير لأنه لم يتم اقتناء إلا 24000جرار[1].

وتـــتجلى أهمـــية المكننة في القطاع الفلاحي في عمليات الحرث بمختلف أنواعـــه (عمـــيق ،متوســـط ، سطحي)، عمليات الحصاد والدرس، وكذا عمليات الحش و نقل المنتوج و تخزينه

الجدول رقم (10) تطور استعمال المكننة في الجزائر للفترة من (85-1997).

	1985	1987	1989	1991	1993	1995	1997
الجرارت	(8376)	029-	0.67-	0.18-	0.44-	0.79-	0.92-
الحاصدات	(627)	0.16-	0.35-	0.33-	0.68-	0.95-	0.98-
العـــــــتاد المجرور	(26505)	0.52-	0.46-	0.36-	0.55-	0.83-	0.94-
عتاد النقل	(5839)	0.07	0.08	0.13	0.67	0.16-	0.97-

المصدر : وزارة الفلاحة.

أما فيما يتعلق باستخدام الأسمدة الكيماوية في الفلاحة الجزائرية فهي وعلى الـــرغم من تطور المختصين في هذا المجال قد سجلت تناقصا ملحوظا و قد يرجع السبب في ارتفاع أسعار هذه الأسمدة خاصة بعد رفع التدعيم عليها.

الجدول رقم (11) : تطور استعمال الأسمدة في الجزائر خلال الفترة من (85-1997).

الوحدة : قنطار

[1] مهدي الداودي،" معوقات تكثيف الزراعة في الجزائر"، مرجع سابق ، ص53.

	1985	1987	1989	1991	1993	1995	1997
الأسمدة	(7113564)	0.15-	0.52-	0.61-	0.57-	0.75-	0.85-

المصدر : وزارة الفلاحة.

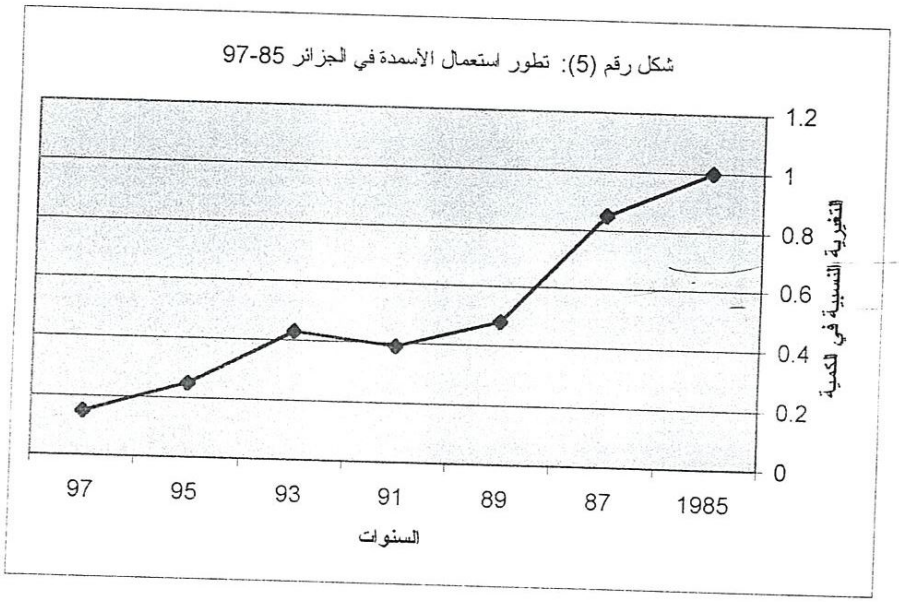

كما يعد المال من المطالب الأساسية لتحقيق التنمية الفلاحية من أجل تمويل الأنشـــطة الزراعـــية و مشـــروعات البنى التحتية، و من هذا المنطلق كان اهتمام الجزائر بهذا الجانب بتوفير المال الضروري لتنمية القطاع الفلاحي و ذلك من أجل تمكين الفلاحين في القطاعين الفلاحي العام و الخاص، من الأموال الممكن أن يكون فـــي حاجة إليها و ذلك لعدم قدرة العديد من الفلاحين على تمويل برامجهم الفلاحين الاستغلالية و الاستثمارية.

و قد أسندت المهمة إلى البنك المركزي(ابتداء من 1963) الذي كان يمول المشـــاريع الفلاحـــية بناءا على دراسة محددة من طرف الإدارات الفلاحية لمزارع

التســـيير الذاتـــي. و تحت تصرف الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA) الـــذي تم تأسيسه سنة 1963، ثم أسندت هذه المهمة ستة 1964 للخزينة العمومية بعـــد أن أوكلـــت مهمة التمويل القصير الأجل للبنك المركزي إلى أن تم إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية في 1982 حيث أوكلت له المهام التالية:

-تمويل الاستغلالات الفلاحية.

-دعم القطاعات التي لها دعم بالقطاع الفلاحي.

-تمويل الأنشطة في عالم الريف و التي تساهم في استقرار السكان.

و الجدول التالي يبين تطور القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي :

جدول رقم (12) القروض المقدمة للقطاع الفلاحي للفترة 1982 حتى 1993.

القروض	82	83	84	85	86	87	90	91	92	93
الممنوحة	(172)	0.5	3.79	4.09	4.77	5.13	4.77	4.05	4.98	1.63
المنفذة	(160)	00	3.05	2.94	3.83	4.02	3.69	3.16	2.80	0.67
%التنفيذ	%93	%62	%79	%72	%78	%76	%76	%59	%59	%59
المسددة	(98)	0.51	4.94	5.04	6.87	4.36	4.37	3.56	3.56	-0.77
% التسديد	%61	%93	%90	%94	%100	%58	%70	%74	%74	%9

وقـد كانت نسب التسديد الضعيفة التي سجلت خاصة في الأعوام الأخيرة كثـيرة الأثـر السـلبي علـى سياسة منح القروض. وبالتالي انعكست على سياسة إستصلاح الأراضي والمكننة الفلاحية مما أثر سلبا على تطور القطاع.

3- الموارد البشرية:

إن الإنسـان هـو المسـتفيد الوحـيد من عملية التنمية لأنه هو المستهلك للمنـتجات النهائية لهذه العملية. وهو في نفس الوقت المحرك الأساسي لها بقدراته على استثمار الموارد الطبيعية والمادية المتاحة. هذه القدرات التي تتنامى مع تطور عـدد السـكان، ومن الطبيعي أن يكون المقصود والمهم من السكان بالنسبة لعملية التنمية عموما والتنمية الفلاحية خصوصا هي تلك الفئة القادرة على العمل والراغبة فيه.

فأي تغير في حجم السكان من حيث تركيبه سواء من ناحية السن أو الجنس أو توزيعـه بيـن الريف والمدينة سيؤثر على المعروض من اليد العاملة، وعموما يعتـبر عامل النمو السكاني عائقا في وجه التنمية الفلاحية من خلال تناقص حصة الفـرد مـن الأراضي الصالحة للزراعة- كما سبق الإشارة إليه- هذا من الجانب الكمـي أما من الجانب النوعي فهو عامل دفع التنمية الفلاحية من خلال اليد العاملة المـتوفرة بكميات مؤهلة و مؤطرة بأحدث التقنيات والعلوم الزراعية، وهو الشئ الـذي بدأت فيه الجزائر منذ الاستقلال حيث تم إنشاء معاهد لتكوين المختصين في

هـذا المجـال وكذا صغار الفلاحين، إيمانا أن النهوض بالزراعة يعتمد في المقام الأول على الانسان بدءا من المزارع الصغير الى المسؤول الأول في الزراعة.

فـي الوقت الراهن توفر الجزائر على موارد بشرية متعلمة ومتفتحة على الخارج، تعي أهمية تنمية القدرات التنافسة وتطمح الى القيام بدور ايجابي في عملية الانـتاج والمشاركة في تسيير شؤونها العامة، غير أن معظم هذه الموارد البشرية معطلـة فـي مسـتنقعات البطالة التي تكون في أحسن أحوالها مقنعة، وإضافة إلى ارتفـاع نسـبة المتعلميـن بين المواطنين، فإن من بينهم رصيد لا يستهان به من الكـوادر التي تكونت منذ عقدي الستينات والسبعينات، ومارست الإدارة في ميدان الـزراعة وهـذه الكوادر يمكن الاستفادة منها وتشجيع عودة من تسرب للقيام ببناء قطاع زراعي يساهم في دفع عجلة الاقتصاد الجزائري.[1]

المطلب الثاني: الانتاج النباتي في الجزائر:

بالنظر إلى الإمكانات الزراعية التي تتمتع بها الجزائر في هذا الميدان فإن الانـتج فـيه ضعيف جدا. ولم يرقى إلى مستوى يعتد به إلا أنه في الجزائر تنتج بعض المنتجات الزراعية وهي ماسوف ما نلمسه من الجدول التالي:

1 – مجلة آفاق التنمية العربية ، بحوث اقتصادية عربية ، عدد 62 ، فيفري 1999 ،ص54 .

جدول رقم(13):تطور معدلات الإنتاج النباتي في الجزائر.

الوحدة : مليون قنطار

	66-63	69-67	73-70	77-74	79-78	84-80	89-85	93-90	96-94
حبوب	17.5	20.13	17.94	19.19	20.2	18.06	18.26	23.8	26.68
خضر جافة	0.358	0.419	0.454	0.703	0.525	0.445	0.505	0.532	0.493
خضر طرية	6.098	7.05	7.85	10.8	12.96	15.24	24.71	28.85	29.73
حمضيات	4.203	4.77	5.167	4.926	4.334	2.92	2.783	3.556	3.442
زراعة أشجار	4.267	3.924	4.616	5.057	5.164	5.526	6.210	7.777	8.823
عنب مائدة	0.251	0.309	0.390	0.476	0.549	0.731	1.053	1.452	1.371
عنب خمر	19.13	18.47	13.77	5.59	5.62	3.4	1.312	0.682	0.483
زراعة صناعية	0.639	0.98	1.09	1.4	1.62	1.6	1.69	3.89	4.91
كلأ	2.63	3.90	6.19	7.18	8.41	9.34	9.84	9.01	8.47

المصدر : علي لزعر ، الفلاحة في الجزائر بين الانتاج و الحاجة ، مجلة آفاق ، جامعة عنابة

ص 6

لقد تم حساب معدل الإنتاج النباتي للفترة بجمع إنتاج لكل سنة وقسمته

على عدد سنوات الفترة.

يشمل الإنتاج، الحبوب الشتوية من قمح صلب و لين و شعير و خرطال و كـذا الصـيفية من أرز و ذرة وذرة بيضاء، فمنذ سنة 1969 لم توقف المجهودات المبذولة و لا الاستثمارات المتاحة في تحقيق أهداف مخططات التنمية، حيث سجل هـبوط النسـب إلى 60.87 في الخماسي الثاني، وقد تأخرت الإنتاج بكمية 24.3 مليون قنطار المرجوة خلال الرباعي الأول إلى ما بعد 1989.

أمـا بالنسـبة للخضـر الجافـة و المتكونة من: الفول و الجلبان، عدس، حمـص، فاصولياء، فقد رافق الاستقرار الضعيف في مستوى المحاصيل اختلالات معتـبرة (بين 0.3047 و 0.7546 ملين قنطار عام 65 و 1975 على التوالي). ولـم يـرق مستوى المحاصيل بعدها إلى مستوى عام 1975، أما بالنسبة للخضر الجافـة الطـرية تسجل ميل إلى الاستقرار مع تحسن في مستويات الإنتاج منذ سنة 1981.

بالنسـبة للفواكـه الطـرية و الجافة فقد تميزت بمستوى إنتاج متذبذب بين تحسـن طفيف متبوع بشبه ركود دام 15 سنة ابتداء من سنة 1975 لينتعش بعدها رغـم بعـض الانتكاسـات الضعيفة، وككل الزراعات بقي حجم المحاصيل دون مسـتوى الأهداف، فعلى سبيل المثال لم يبلغ الإنتاج المستوى (10.6 ملين قنطار) المـرجو في الفترة (1974-1977) (نسبة تحقيقه 86.13%) إلا بعد الثمانينات و تخـتلف تطور المحاصيل حسب نوع الفاكهة، حيث زاد انخفاض إنتاج الحمضيات مـنذ 1972، و تراجع حصتها بأكثر من 22% من متوسط النتاج الإجمالي خلال 1989/85 عما كانت عليه في 1973/70 أكثر من 50 % .

أما الزراعات الصناعية، فباستثناء التسعينات التي قفز فيها مستوى الإنتاج (معـــدل نمـــو 27.22% سنويا)، تميزت الفترات السابقة بشبه استقرار و احتلت الطماطم الصناعية مكانة الصدارة لتطور إنتاجها باطراد إلى أن وصلت نسبتها إلى 97.76 % مـــن أجمالي إنتاج 1996/94 و بذلك تضاعفت حصتها بـــ 1.5129 عن مثيلتها في 70/ 1973.

أما الكلأ بنوعيه الاصطناعي و الطبيعي فقد تراجعت حصة الكلأ الطبيعي مـــن إجمالـــي 18% تقريبا في مدة 26 سنة لصالح الكلأ الاصطناعي. و الذي لم يستقر إنتاجه بعد 1974[1].

[1] علي لزعر، " الفلاحة في الجزائر بين الإنتاج و الحاجة" مرجع سابق، ص 6 إلى 14.

خلاصـــة القـــول أن تطويـــر الـــزراعة تمثل ضرورة حتمية تقتضيها كل الخصائص التي تتميز بها الجزائر، بناء على خصوصية هذا القطاع في الاقتصاد ، و الإمكانـــات الذاتـــية الفلاحـــية خاصـــة الطبيعية منها و التي تتميز بها البلديات الجزائـــرية، هـــذه الإمكانـــات التـــي يمكـــن من خلالها رفع موارد البلديات ذات الخصوصـــية الفلاحـــية للمســـاهمة فـــي دعم التنمية المحلية و بالتالي دفع التنمية الاقتصادية و لاجتماعية في البلاد.

الفصل الثالث :

التنمية الذاتية في بلدية الركنية:

تقديم:

تـــتوفر ولايـــة قالمة على غرار باقي ولايات الجزائر على موارد مختلفة تجعـــل منها قادرة على دعم التنمية المحلية بالمنطقة و تحقيق الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي.

و تعتبر الفلاحة ميزة النشاط الاقتصادي الغالبة على الولاية رغم ما يسجل مـــن تأخر كبير في هذا المجال على مستوى الولاية، لذا كان من الواجب دعم هذا القطاع حتى تستطيع الولاية تحقيق تنمية شاملة و تحقيق الاكتفاء الذاتي.

و انطلاقـــا مـــن الواقع فإن بلديات الولاية تم تحديد بلدية من بين البلديات الفلاحـــية التي ستكون محل الدراسة، و ذلك من أجل تحديد الإمكانات الفلاحية في المـــنطقة، و دراسة إمكانية تحويلها إلى موارد تدعم ميزانية البلدية حتى تتمكن من تحقيق فائض يساعد على إحداث عملية التنمية، و رفاهية الإنسان بتلبية كل مطالبه، وإعطائـــه المركز الاجتماعي المرموق الذي يمكنهم من مواصلة العمل للكشف عن إمكانيات أخرى للتنمية الذاتية بالقطاع الفلاحي في الولاية.

المبحث الاول:

البلدية و التنمية الاجتماعية:

يضـــم هـــذا المبحث التعريف بولاية قالمة، ومن بعد ذلك كيفية اختيار بلدية الركنية مكانا للدراسة الميدانية، ومن ثمة التعريف بها وبإمكاناتها الاجتماعية.

المطلب الأول: التعريف بميدان الدراسة:

1-التعريف بولاية قالمة

تقـــع ولايـــة قالمة في الجهة الشمالية الشرقية للبلاد تبعد عن البحر بحوالي 60 كلـــم، و توجـــد علـــى ارتفـــاع متوسط يقدر بـــ 300م حيث تمثل من الناحية الجغرافية مفترق الطرق بين الأقطاب الصناعية الواقعة شمالا (عنابة و سكيكدة) و مراكز التبادل الواقعة جنوبا (أم البواقي و تبسه)، إضافة إلى قربها من الإقليم التونســـي شـــرقا، تتربع على مساحة قدرها 36686.84 كلم2 و يبلغ عدد سكانها حوالي 450000 نسمة. و هي مجاورة للبلديات التالية:

عـــنابة شـــمالا، أم البواقي جنوبا، قسنطينة غربا، سوق أهراس شرقا، سكيكدة من الشمال الغربي، الطارف من الشمال الشرقي. (أنظر الخريطة في قائمة الملاحق).

تتمـــيز جغرافية المنطقة بطابع فلاحي بالدرجة الأولى، بها تضاريس متفرقة تغلـــب عليها السهول الغابية إضافة إلى المجاري المائية التي تزخر بها المنطقة و التي يشكل وادي سيبوس، سد بوهمدان و سد مجاز البقر أهمها بالإضافة إلى 20 حاجز مائي.

كمـــا أنهـــا تـــتوفر علـــى صناعات خفيفة و متوسطة و صناعات ميكانيكية (مركب الدرجات النارية ، مركب تكرير السكر...).

و تحـــتوي الولاية على ثروة من المياه المعدنية الشيء الذي جعلها واحدة من أغنى الولايـــات بهذه الثروة و أهمها: حمام الدباغ، حمام أولاد على، حمام النبائل، والتي تشـــكل أهم المرافق السياحية في الولاية بالإضافة إلى المسرح الروماني و مغارات جبل طاية.

تضـــم ولايـــة قالمـــة 34 بلدية موزعة على 10 دوائر. و هذا حسب التقييم الإداري لســـنة 1984 و منها بلديات حضرية و نصف حضرية و أخرى ريفية و الجدول رقم(14) التالي يوضح التقسيم الإداري لولاية قالمة:

الدائرة	البلدية	المساحة م2	ملاحظة
قالمة	قالمة	4500	فلاحية صناعية
	بن جراح	7937	أشجار، سياحية
قلعة بوصبع	قلعة بوصبع	3625	فلاحية صناعية
	بومهرة أحمد	7125	... ...
	بني مزلين	6325	أشجار مثمرة
	جبالة لخميسي	6626	أشجار ، صناعية
	بلخير	9400	فلاحية صناعية
	النشماية	12175	... ...
بوشقوف	بوشقوف	19355	... ...
	عن بن بيضاء	13125	فلاحية
	واد فراغة	9929	فلاحية
	مجتز الصفاء	14203	أشجار مثمرة
واد الزناتي	واد الزناتي	13500	فلاحية صناعية
	عين رقادة	11879	... ...
	برج صباط	19870	
حمام الدباغ	حمام الدباغ	5875	فلاحية سياحية
	الركنية	20187	فلاحية
	بوهمدان	15962	فلاحية صناعية
هيليو بوليس	هيليوبوليس	7687	... ...
	بوعاتي محمود	8870	... ...
	الفجوج	6625	... ...
الخزارة	الخزارة	7121	أشجار مثمرة
	بوحشانة	6362	... ...
	عين صندل	9147	... ...
عين مخلوف	عين مخلوف	19008	فلاحية
	عين العربي	16750	أشجار مثمرة
	تاملوكة	30317	فلاحية صناعية
هواري بومدين	هواري بومدين	5018	فلاحية
	رأس العقبة	3727	أشجار مثمرة
	سلاوة عنونة	9395	... ...
	مجاز عمار	8326	... ...
حمام النبائل	حمام النبائل	16402	... ...
	واد الشحم	9826	... ...
	الدهوارة	6890	... ...

2- أسلوب المعاينة:

و نظـــرا لطبيعة الموضوع و نوعية البحث، أختير أسلوب العينة النمطية بســـحب عيـــنة الـــبلديات ذات الطابع الفلاحي و هي: عين بن بيضاء، واد فراغة، الركنـــية، عيـــن مخلوف، هواري بومدين ثم تكوين بطاقة معلومات حول البلديات المختارة، والذي تم بدلالة حصر شامل لخصائص البلديات، و يساعد تشكيل بطاقة عـــن كـــل بلدية في تسجيل المتغيرات الأساسية انطلاقا من المعلومات التي تختار بطـــريقة تجريبية لإجراء طريقة المعاينة، وقد تم تحديد متغيرات المراقبة في أربعة أنـــواع هـــي: الســـكان المســـاحة الكلية، المسحة الفلاحية الكلية، المساحة الفلاحية المستعملة.

بعـــد تحديد متغيرات المراقبة لكل الوحدات النموذجية المختارة يتم حساب المتوسط الحسابي *، حيث يكون هذا الأخير كمؤشر لاختيار العينة النمطية و التي ستكون القاعدة الأساسية التي تتم على أساسها هذه الدراسة و الجدول التالي يلخص طريقة اختيار الوحدة النمطية بطريقة المعاينة:

*يتم حساب المتوسط الحسابي بجمع الارقام لكل متغير و قسمتها على عدد البلديات

جدول رقم (15): متغيرات المراقبة للبلديات الفلاحية في ولاية قالمة

المتغيرات / البلدية	السكان نسمة	المساحة الكلية م2	المساحة الفلاحية الكلية م2	المساحة الفلاحية المستعملة م 2
عين بن بيضاء	9506	13125	17446	6589
واد فراغة	7211	9926	6745	1600
الركنية	10867	20187	10283	6356
عين مخلوف	12148	19008	17022	14112
هماري بومدين	6867	5018	3273	2468
المتوسط الحسابي	9319.8	13452.8	10953.8	6225

المصدر : مصلحة التهيئة العمرانية لولاية قالمة.

من الجدول أعلاه يلاحظ أن المؤشر المستخدم (المتوسط الحسابي) للكشف عن الوحدة النمطية، قد أشار إلى أن البلدية التي تتوافق مع الخصائص العامة للولاية ككل، و تصلح لكي تكون وحدة معبرة هي بلدية الركنية لتوافقها مع المتوسط الحسابي في متغيرين هما: المساحة الفلاحية الكلية و المساحة الفلاحية المستعملة.

3- التعريف ببلدية الركنية

تعتبر بلدية الركنية من أقدم بلديات الولاية و يعود تاريخ إنشائها إلى 1957 حيث كانت تتبع إلى إقليم سكيكدة (دائرة قسنطينة). وبعد أن تم إنشاء ولاية قالمة

أصـــبحت الركنـــية أحد بلديات دائرة واد الزناتي في التقسيم الإداري لسنة 1984 لتنتهي إلى بلدية من بلديات الدائرة الجديدة "حمام الدباغ " في تقسيم 1990.

تقـــع الـــبلدية فـــي الركـــن الشمالي الغربي للولاية و هو ما يفسر اسمها " الركنـــية"،بعدما كانت تُدعى " بوشاشية" أثناء الاحتلال الفرنسي(أنظر الخريطة في قائمة الملاحق).

الركنية هي واحدة من أكبر البلديات في ولاية قالمة، حيث تتربع على مساحة 201.87 كلـــم2 تبعد عن مقر الولاية بحوالي 35 كلم، و 15 كلم عن مقر الدائرة، تنســـم إلـــى إقليميـــن كبيرين هما "مزيات" و "القرار" (حوالي 55% و 45% من السكان على التوالي).

يحدهـــا مـــن الشمال الغربي ولاية سكيكدة، من الجنوب الشرقي بلدية حمام الدبـــاغ وبلديـــتا الفجوج وبوعاتي محمود من الشرق، وتحوي البلدية على ستة(6) تجمعـــات ســـكانية هي : الركنية، بن مار، قايدي عمار، السطحة، شطايبي محمد، معطى الله.

تتمـــيز هـــذه الـــبلدية بالتضاريس المتنوعةبين السهول و الجبال،حيث تحتل المناطق الجبلية الريفية النسبة الأكبر من المساحة و تتصف بضعف التنمية فيها.

المطلب الثاني: التنمية الاجتماعية بالبلدية:

تتميز بلدية الركنية بتنمية اجتماعية ضعيفة إذا ما قورنت بالبلديات الأخرى بالولاية و يلمس هذا الضعف في القطاعات الاجتماعية بالبلدية مثل: قطاع التعليم، قطاع العمل، الصحة، النقل، السياحة.

1- قطاع التعليم:

يكتسي هذا القطاع أهمية كبرى نظرا لدوره في تنمية باقي القطاعات الأخرى بمدها ما تحتاج إليه من تقنيين و مسيرين. ونظرا لهذه الأهمية فقد نال اهتماما كبيرا في الجزائر المستقلة على اعتبار أنه السبيل في التحكم في شتى العلوم، حيث اعتبر التعليم إجباري حسب النصوص الرسمية، رغم أن ذلك لا يعتبر كافيا لانطلاق عملية التنمية إذا لم تكن مرفوقا بالتكوين في مختلف الاختصاصات و المستويات. وقد انعكست وضعية التعليم على المستوى المحلي من حيث الإنجازات في قطاع التربية و التكوين على مستوى بلدية الركنية، ويمكن أن يلمس ذلك من خلال الهياكل التعليمية المنجزة (حتى سنة 2002) و التي يمكن إجمالها في الجدول التالي:

جدول رقم (16) : وضعية التعليم في بلدية الركنية.2003/2002.

المدرسة	عـــــدد الأقسام (A)	عـــــدد المتمدرسين (B)	عدد المدرسين (C)	B/A	B/C
عيسى رزوق	10	387	14	38.7	27.64
رابح بورغدة	11	312	14	28.36	22.28
عنابي السعيد	15	420	14	28	15
سلامي علي	03	28	02	9.33	14
السطحة	06	82	06	13.66	13.6
غازي محمد	06	105	07	17.5	15
معطى الله	03	–	–	–	–
المجموع	54	1334	57	24.70	23.40
إكمالـية حصران السعيد	20	778	39	38.9	19.94

المصدر : وثائق داخلية للبلدية.

ومن الجدول السابق يلاحظ أن عدد المدارس السبع للطورين الأول و الثاني يعتبر كافيا. هذا بالنظر إلى معدل توزيع التلاميذ على الأقسام، و التي تقدر عموما 25 تلميذ لكل قسم، مع مراعاة الفوارق بين المدارس، حيث يلاحظ أنها تقدر بـــ 9 تلمـيذ للقســم فـــي مدرسة سلامي علي مثلا، بينما تصل إلى39 تلميذ في مدرسة عيسى رزوق، هذه الفوارق الناتجة عن تباين توزيع السكان في التجمعات المختلفة للـــبلدية، حيـــث تعمل الدولة إلى إقامة مدارس في الأرياف لمساعدة الأهالي على التعلـــيم، غالـــبا ما تمتاز هذه المدارس بعدد قليل من التلاميذ قد ينعدم أحيانا (كما يلاحـــظ في مدرسة معطى الله). وقد يشكل عامل بعد هذه المدارس عائقا في وجه التلاميذ خاصة الإناث منهم.

كذلك بالنسبة لعدد المدرسين الذي يتراوح بين تسب معقولة إذا ما قوبل بعدد التلاميذ، على مستوى البلدية عموما يوجد أستاذ لكل 23 تلميذ وهي نسبة معقولة إذ مـــا قورنت بنظيرتها على المستوى الوطني، كذلك الشأن إذا ما أخذت كل مدرسة علـــى حـــدى حيث تسجل أكبر نسبة في مدرسة عيسى رزوق بـــ أستاذ لكل 28 تلميذ بينما تصل في مدرسة سلامي على إلى أستاذ لكل 14 تلميذ.

فـــيما يخـــص الطور الثالث نجد إكمالية واحدة، بـــ 20 قسم و 39 مدرس، تضم 778 تلميذ بمعدل 40تلميذ في القسم و أستاذ لكل 20 تلميذ. و هو الشيء الذي يدعـــو إلى زيادة الدعم لهذا الطور خاصة إذا عرف أن الإكمالية متواجدة بالبلدية و هي بعيدة نوعا ما عن التلاميذ في الأرياف.

فـــيما يـــتعلق بالتعلـــيم الثانوي و التقني: فالتلاميذ يتابعون دراستهم في هذا المجـــال بـــثانوية "حمـــام الدباغ" مركز الدائرة، وهي مع مرور الوقت لن تستطيع اســـتقبال أعـــداد التلاميذ المتزايد كل عام، هذا إضافة إلى التنقل إلى يعتبر من بين المشـــاكل التي يعاني منها التلميذ بهذه البلدية في هذا الطور مما يستوجب إحداث ثانوية بالمنطقة في الزمن العاجل، و الجدول التالي يوضح ارتفاع نسبة المتمدرسين في الطور الثانوي و التقني بهذه البلدية:

جدول رقم (17):ارتفاع نسبة المتمدرسين بالطور الثانوي:

التعيين	شريحة الاطفال	معدل التمدرس	التلاميذ	معدل التلاميذ لكل قسم	عدد الأقسام		
	15-17 سنة	%	المتمدرسين		الضروري	الموجود	المحقق
1997-93	712	62	442	30	15	00	00
2002-98	760	65	495	28	18	15	03
2003	814	68	555	26	21	18	03

المصدر : وثيقة داخلية لبلدية الركنية

بالنسبة للتكوين المهني و الذي يضم أعداد التلاميذ المتسربون من المدارس يسجل عدم وجود مركز للتكوين المهني على مستوى البلدية. و إنما يتوجه الطلبة الراغبون في التكوين إلى المركز المتواجد بواد الزناتي أو حمام الدباغ. حيث بلغ عدد المتمدرسين سنة 1998 إلى 27 طالب منهم 20 طالبة و ارتفع العدد إلى 57 من بينهم 40 طالبة سنة 2002.

كما سجل وجود مدرستين للقرآن الكريم بها 20 طالب علم و هذا على مستوى المسجدين المتواجدين في مركز البلدية.

و قد انعكس وضع المؤسسات التعليمية بالبلدية على المستوى العام للتلاميذ. مما نتج عنه ارتفاع معدل التسرب المدرسي، و خاصة بالنسبة للطور الثالث، فقد كان عدد المسجلين في شهادة التعليم الأساسي لسنة2002 –2003 يقدر بـ438

تلميذ لم ينجح منهم سوى 106 أي بنسبة 24 % و هي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بالنسبة المحققة سنة 1998 والمقدرة بـ 40 % ، حيث كان عدد التلاميذ المسجلين 220 تلميذ نجح منهم 88 تلميذ. وقد لوحظ أن معظم المتسربين من المدارس يقذف بهم إلى الميدان الفلاحي، لسهولة هذا القطاع الذي يسير بالأدوات التقليدية و باعتباره القطاع الرائد في البلدية.

2- قوة العمل:

يعد قطاع التشغيل أكبر القطاعات لتي عرفت مشاكل خلال السنوات الأخيرة بسبب الركود الاقتصادي و قلة الاستثمار. وهي الأسباب التي أخضعت قطاع التشغيل عموما بما فيه التشغيل ببلدية الركنية إلى حالة الجمود، حيث وصل عدد العمال في جميع القطاعات الاقتصادية سنة 1998 إلى 156 عاملا من جملة اليد العاملة النشطة البالغ لنفس السنة 1620 أي بنسبة 96.7 % تقريبا. بينما ارتفعت هذه النسبة سنة 2002 لتصل إلى 70% تقريبا، رغم الارتفاع في مناصب العمل المشغولة إلى 1819 هذا من مجموع 2592 شخص قادر على العمل. و قد وصل معدل البطالة بالبلدية لسنة 2002 إلى نسبة تتراوح في حدود 30% من مجموع الفئة النشطة بالبلدية.

ويبقى القطاع الفلاحي أهم قطاع في توفير فرص العمل حيث شغل نسبة 43 % من مجموع الطبقة الشغيلة ستة1998. و نسبة 48 سنة2002 بالإضافة إلى

القطاعـــات الأخـــرى: مثل القطاع الصناعي، البناء و الأشغال العمومية، التجارة، النقل الإدارة.

و الملاحـــظ لوضعية التشغيل بالبلدية يسجل أن مساهمة المرأة تعد ضئيلة إذ لـــم تتجاوز بسبة 02% سنة 1998 بـــ 30 منصب شغل في قطاع الإدارة فقط، ثم عرفت هذه النسبة تحسنا ملحوظا سنة 2002 حيث وصلت إلى 09 % و يرجع هذا الارتفـــاع إلـــى دخـــول 120 امرأة ميدان الشغل في قطاع الفلاحة و ارتفاع عدد العاملات في القطاع الإداري إلى 40 عاملة.

و الجـــدول التالـــي يوضـــح توزيع مناصب العمل الموجودة بالبلدية على مختلف قطاعات الإنتاج و تطورها بين سنتي 98-2002

جـــدول رقـــم (18): توزيع مناصب العمل على مختلف القطاعات بين سنتي 98-2002 لبلدية الركنية.

الوحدة: فرد.

	الفئة النشطة		الفئة العاملة		القطـــــاع الفلاحي		القطـــاع الصناعي		قطـــاع البناء		قطـــاع التجارة		قطـــاع النقل		قطـــاع الإدارة	
	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ
1998	1620	220	1536	30	657	–	71	–	387	–	360	–	16	–	60	30
2002	2592	445	1650	160	770	120	71	–	456	–	260	–	28	–	80	40

المصدر : وثيقة داخلية لبلدية الركنية.

ومن خلال معطيات الجدول يمكن إدراج الشكل التالي:

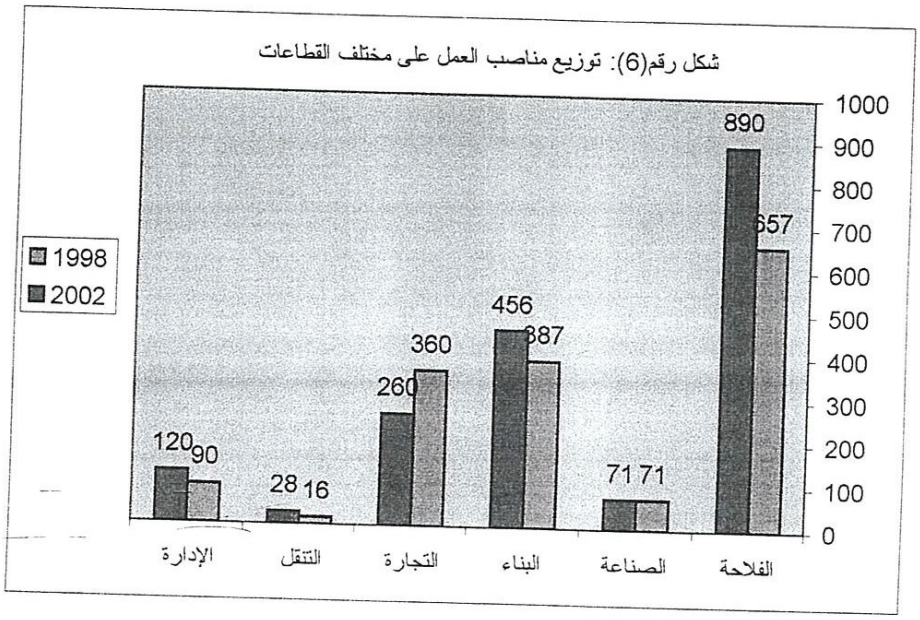

مـــن الشـــكل يلاحـــظ الارتفاع المحسوس للعاملين في القطاع الفلاحي بين ســـنتي 1998 و 2002 فبالإضافة إلى كون هذا القطاع الرائد في البلدية فهو مسير بطـــريقة بدائـــية تجعـــل كل من لم يوفق في الحصول على منصب شغل في باقي القطاعات يتجه إلى هذا القطاع فيما عدى ذلك يسجل نقص عدد مناصب العمل في قطاع التجارة و السبب يرجع إلى نقص في حركية هذا القطاع بالبلدية حيث يتوجه الراغـــبون في ممارسة هذا العمل إلى الأماكن القريبة "حمام الدباغ أو الولاية" أين توجد حركية و عدد سكان أكبر.

3- قطاع السكن بالبلدية:

يمـــثل قطـــاع السكن مؤشر هام لمدى المعانات الاجتماعية التي يعاني منها الســـكان، نتـــيجة لـــزيادة الطلب على المساكن بوتيرة أكبر من إنجازات المساكن بسبب التغير في نمط الحياة الاجتماعية.

ولا تســـتثنى بلدية الركنية من هذه المعانات. رغم النمو الذي عرفه قطاع الســـكن فـــي هـــذه البلدية على مستوى جميع التجمعات السكانية فيها. حيث مكنت الجهـــود من إنجاز 291 سكن سنة 1987، و انخفضت وتيرة الإنجاز سنة 1992 لتصـــل إلـــى 199 سكن، و بذلك تكون أعداد السكنات إلى غاية سنة1993 1350 سكن منها 690 مسكن بمركز البلدية أي بنسبة 51 %.

لكـــن التزايد السكاني أدى إلى ميل السكان نحو التجمعات السكانية. فيلاحظ ارتفـــاع عدد المساكن في دوار القرار، حيث بلغ عدد المساكن الإجمالية سنة2003 عـــدد 2093 مســـكن، منها 837 بالتجمعات الثانوية (40% تقريبا). عموما يمكن تقييم وضعية السكن في البلدية من ناحيتين:

-الناحـــية الكمية: تم تحقيق عدد من المساكن و الهياكل القاعدية لكن بمعدل لم يســـاير الارتفاع في عدد السكان هذا بالرغم من الهجرة (الريفية) التي مست نسبة معتبرة من السكان.

-الناحية النوعية: من جهة بلغت نسبة المساكن بالبلدية، غير المستقرة و القديمة أكـــثر مـــن 18%. و مـــن جهة أخرى حوالي 70% من السكنات تحوي:غرفة أو

غرفتين فقط بمعدل 3.6 شخص للغرفة. مع العلم أن معدل شغل السكنات قد وصل إلى 7.4شخص للسكن الواحد و هو من بين الأكثر ارتفاعا في ولاية قالمة.

والجدول التالي يلخص المعلومات السابقة:

جدول رقم (19): تطور حظيرة السكن حسب المجمعات السكانية لسنوات 03/98/93.

المجمع	1993	1998	2003
الركنية	690	906	1235
السطحة	58	64	85
شطايبي	25	25	32
محمد ليتيم	38	48	60
معطى الله	36	43	57
قايدي عمار	43	67	90
بنمارة	34	49	62
المحجر	34	43	56
التجمهات الأخرى	392	468	416
المجموع	1350	1713	2093

المصدر : وثيقة داخلية لبلدية الركنية

4- قطاع الصحة:

يكتســـي هــذا القطاع أهمية كبرى يستمدها من ارتباطه بالإنسان. فهو أكبر القطاعــات التي تظهر فيها نوعية الخدمات الاجتماعية المساعدة على البقاء. و في ظل الموارد المالية القليلة و الطلب التنامي على هذا القطاع، سجلت خدمات صحية لا تســاير أوضــاع السكان و ازدياد وعيهم الصحي، مما يستوجب تطوير القطاع

بالشـــكل الـــذي يســـمح بالاســـتغلال الكمـــي و النوعي للوسائل المادية و البشرية الضـــرورية لترقـــية هـــذه الخدمات، في ظل مجانية العلاج في القطاعات الصحية العمومية.

وضـــمن هـــذا المنظور كانت إنجازات القطاع الصحي بلدية الركنية و التي تعـــرف فقـــرا كبيرا يؤثر بطريقة مباشرة على استقرار السكان خاصة المتواجدون بالـــريف، هذا القطاع الذي لم يعرف تطورا يذكر منذ التسعينات فيما عدى ارتفاع عـــدد الأطباء من طبيب واحد أثناء 1993 إلى أربع (04) أطباء، والنتائج المحققة من إنجازات هذا القطاع مسجلة في الجدول التالي:

جدول رقم (20) : الإمكانات الصحية لبلدية الركنية.

الهياكل الصحية	ملاحظة
01 العناية الريفية بمركز البلدية	غير مجهز
01 مركز صحي بمركز البلدية	مجهز
04 عيادات طبية بمركز البلدية	قطاع خاص
01 مركز معالجة و استعجالات بشطايبي	مهني
01 مركز معالجة و استعجالات بمحمد ليتيم	مهني
01 مركز معالجة و استعجالات بمعطى الله	غير مجهز
01 مركز معالجة و استعجالات بالسطحة	قيد التنفيذ

المصدر:وثيقة داخلية لبلدية الركنية.

5- قطاع النقل:

يعد قطاع النقل ذو أهمية بالغة في بناء عملية التنمية نظرا للدور الذي يلعبه في استقرار السكان و خدمة الأرض. إلا أن الجهود المبذولة في هذا المجال غير كافية لصعوبة مد شبكة الطرقات بالكيفية التي تجعل هذا القطاع سندا حقيقيا لعملية التنمية.

يخضع قطاع النقل ببلدية الركنية إلى الحالة المتردية للطرقات. فحسب إحصائيات 2002، البلدية مجهزة بأسطول نقل جماعي للمسافرين ذو أهمية بالغة حيث يتكون مؤسستين للنقل البلدي، 14 حافلة و 13 سيارة أجرة، ويعمل على الخطوط التالية

- الركنية، حمام الدباغ.
- الركنية، قالمة.
- الركنية، شطايبي محمد.

و تعد هذه الخطوط ضرورة تقتضيها الحركية مع الدائرة و الولاية.

بالإضافة إلى خطوط النقل المدرسي و الذي يربط البلدية مع كل الأماكن التي تتواجد بها التجمعات السكانية الفرعية.

ويبقى مشكلة هذا القطاع تطرح على أساس إعادة الاعتبار لشبكة الطرقات بالصيانة و الوقاية.

6- قطاع السياحة:

لقـد اختلفت النظرة للسياحة من كونها لا تعدوا إلا أن تكون وسيلة للتعريف بـالذات مـن حيث العادات و التقاليد. وأصبح ينظر إليها على أنها مورد اقتصادي يـدر على البلديات عملات أجنبية تسمح له بتطوير المعاملات الخارجية، و أصبح هـناك مـا يعـرف بالصـناعة السياحية، التي تقوم على ضرورة، إنجاز الهياكل القاعديـة الضرورية لاستقبال السياح، والدعاية بهدف التعريف بالإمكانات السياحية بالمنطقة.

كـل ذلـك تعاني من عدم وجوده بلدية الركنية رغم احتوائها على إمكانات سـياحية ملحوظـة و مـتروكة دون أدنـى اسـتغلال.هذه الإمكانات التي تستمد خصوصـيتها مـن التاريخ العريق للمنطقة، و الدال عليه المقابر الأثرية المتواجدة بمـنطقة السـطحة على بعد 1.8 كلم من مركز البلدية و المربوطة بطريق معبد، والتـي تخفـي إمكانـات سياحية، علمية و ثقافية تنتظر دراسة تقنية الكشف عنها. أضـف إلـى ذلك الإمكانات الطبيعية للبلدية التي تتسم بالغطاء النباتي الذي يعطي الـبلدية جمال على مدى السنة. و الذي يمكن استغلاله كعامل جذب لكل من يرغب فـي السياحة -هذا بعد إنجاز الهياكل القاعدية السياحية- التي تنعدم بالبلدية خاصة إذا عـرف أن البلدية لاتحوي أي نزل أو مطعم يليق بالسياحة. كما تنتشر الحرف التقليدية و الحرفيون بهذه البلدية و هو العامل السياحي الوحيد المتوفر بالبلدية بكمية يمكن الاعتماد عليها في جذب السياح سواء من داخل البلد او خارجه.

المبحث الثاني:

مجالات التنمية :

مهمـــا كـــان الـــنظام الاقتصادي فإن الجماعات المحلية تلعب دورا هاما في التنمـــية الشاملة، إلا أن هذا الدور يختلف حجمه من نظام لآخر باختلاف مهام هذه البلديات.

المطلب الأول: وسائل التدخل في مجالات التنمية:

تـــتجه الـــيوم الكثـــير مـــن الدول إلى الاهتمام بترقية المشاريع التنموية و الاســـتثمارية مـــع مـــا يتطلـــبها النظام الاقتصادي الجديد، وهو ما يعرف بالعمل الاقتصـــادي الجواري الذي يعتمد على وسائل و إمكانات بسيطة تتعامل مع الطبيعة الاستثمارية و حجمها الإنتاجي.

فـــي هذا الإطار، اتبعت الجزائر في السنوات الأخير سياسة جديدة في تنمية الاســـتثمارات المحلـــية، بحيـــث تساهم فيها الجماعات المحلية في توطين الطاقات الذاتـــية لدعم المشاريع، وقد ساهم قانون ترقية الاستثمار[1]، في وضع سياسة تنموية جديـــدة تعـــتمد على معايير ذاتية و آليات حديثة تهدف إلى دعم و مساعدة مختلف النشاطات الاقتصادية. من أجل الوصول إلى التنمية المرجوة، لذلك يتعين في إطار وضـــع سياســـات و تدابـــير المســـاعدة و الدعـــم الخاصة بهذه الاستثمارات على المجموعات المحلية، و في إطار التنمية المحلية إن تبادر طبقا لمهامها و صلاحيتها

[1] القانون 18/01 المؤرخ في 12 -12-2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية الاستثمارات الصغيرة و المتوسطة

باتخاذ كل التدابير المادية و البشرية من أجل مساعدة و دعم هذه الاستثمارات مهما كانت طبيعتها.

و قد عمل المشرع الجزائري أن تؤدي البلدية هذه الأدوار[1] في مجالات التنمية، ببلورة المشاريع فيها. و من هذا المنطلق وفرت البلدية مصادر دائمة، منها ما هو ذاتي كالجباية، و مصادر الاستغلال، و الأملاك و الناتج المالي و منها ما هو خارجي كالمساعدات و الاقتراض.

1-المصادر المالية المستخدمة في التنمية:

2.1- ممتلكات البلدية المنتجة للمداخيل

تتمثل في العقاراتالتي يعود دخل كرائها للبلديةوهي قليلة ببلدية الركنية إذا ما أخذنا فى الحسبان البلديات الأخرى.

جدول رقم (21) : الأملاك العقارية المنتجة للمداخيل 2002.

نوعية المحل	عدد المحلات المسوية	عدد المحلات غير المسوية	المجموع
المحلات ذات الطابع التجاري	25	10	35
المحلات ذات الطابع السكني	29	37	66
المجموع	54	47	101

المصدر : وثيقة داخلية لبلدية الركنية.

[1] كان ذلك ضمن القانون 08/90 المتضمن قانون البلدية

توفـــر الممتلكات أو الأملاك البلدية دخل ملي دائم، كما يعتبر مصدر مالي هـــام يعمل على استمرار أداء الخدمات العمومية للمواطنين، فبالنسبة للعقارات ذات الاســـتعمال الـــتجاري فإنـــه يتحتم على البلدية إعداد دفتر الشروط المتعلقة بعملية الإيجـــار مـــثل: المـــدة، المبلغ، طريقة التسديد، أعباء التأمين ...الخ. مما يعني أن الـــبلدية هـــي المسؤولة عن تحديد الإيراد من هذا المصدر و الجدول التالي يوضح تطور المداخيل منه

جدول رقم (22): تطور المدخلات من العقارات.

السينوات	تأجير العقارات		
	التقديرات	الانجازات	نسبة الانجاز%
1996	917220	159420	50.2
1997	632400	388200	61.4
1998	628600	628600	100
1999	1030650	740210	72.8
2000	1190961	1190961	100
2001	1108108.5	1108108.5	100
2002	1145000	1123000	98
2003	906348	270120	29.8

المصدر : الحساب الإداري للبلدية من سنة 1996 إلى 2003.

مـــن الجـــدول يلاحظ ارتفاع المداخيل للسنوات من 96 إلى 2001حيث تم تحصـــيل كل التقديرات باستثناء السنة الأخيرة و التي سجلت نسبة تحصيل ضئيلة جـــدا إذ تقـــارب 30% مـــن مجموع التقديرات ومع غياب الأسباب الحقيقية لهذا الانخفاض نرجعه إلى سوء تسيير هذه المصالح.

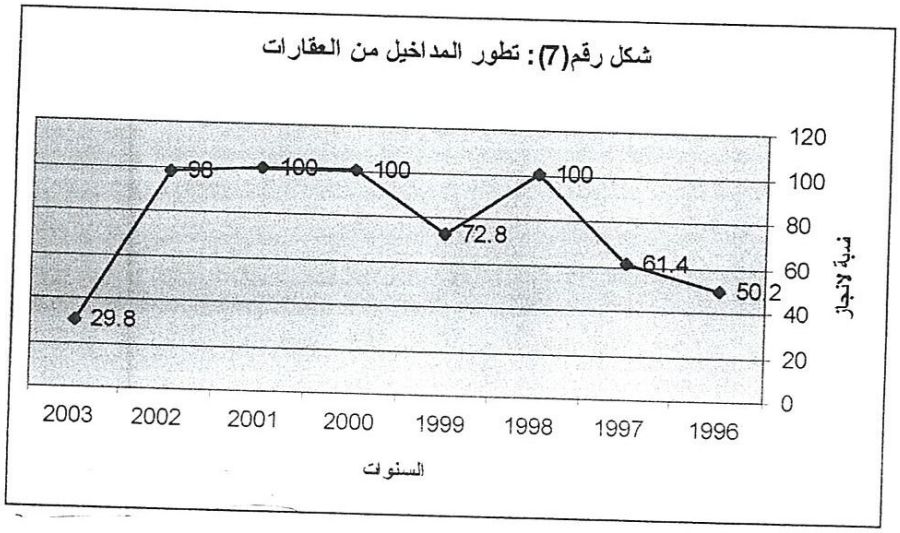

2.1- المصادر المالية الجبائية:

تحتل الجباية مكانة متميزة في الموارد المالية الذاتية و تمثل المورد الأساسي و تمثل المورد الأساسي لتمويل أنشطة الجماعات المحلية [1]، ويمكن حصر الموارد الجبائية لبدية الركنية لسنة 2003 في الجدول التالي:

جدول رقم(23):الموارد الجبائية بالبلدية2003.

التعيين	الاعتمادات المنجزة سنة 2003(دج)
رسوم على الطرقات و اماكن التوقف	9364
رسوم على الأفراح	630
الرسو الإجمالي الوحيدعلى تأدية الخدمات	814.89
الرسم العقاري	563400.34
الرسم على النشاط المهني	865869.25
قسط البلدية من الدفع الجزافي	2998414.03

[1] Yanat Abdel Madjeid :les finances des collectivités locales ; publication ; CMARA ; rebat 1989 P144

الموارد الخاصة ببلدية الركنية الـــ 20 % و سجلت أدنى مستوى لها سنة 2002 و المقدر بـــ 14%.

2-مساهمة البلدية في التنمية:

يـــتعرض هذا القسم إلى المصادر التي تستطيع البلدية أن تتدخل بواسطها في عملية التنمية. وتتمثل هذه العناصر في كل من إيرادات التجهيز و الاستثمارونفقات التجهيز و االستثمار.

1.2-إيرادات التجهيز و الاستثمار :

و يشـــمل هـــذا العنصر مخططات البلدية للتنمية و الإعانات المختلفة سواء مـــن الصندوق المشترك للجماعات المحلية أو الولاية أو الدولة، و قد بلغت قيمتها سنة 2003 إلى 26389449.57.

جدول رقم (25) : تطور إيرادات الإستثمار و التجهيز للفترة96-2003.

السنة	إيرادات التجهيز و الاستثمار
1996	(19060902.98)
1997	0.18+
1998	0.63+
1999	0.77+
2000	0.08+
2001	0.22+
2002	0.40+
2003	0.38+

تمـــيز المســـتوى العام لهذا المورد بالتذبذب بين نحسن و تراجع على طول الفـــترة محـــل الدراســـة. حيـــث سجلت أعلى قيمة لها سنة 1999 ،و وصلت إلى 12749672.95 دج أمـــا القـــيمة الدنـــيا فهـــي تلك المسجلة سنة 1996 و البالغة 1960690298.

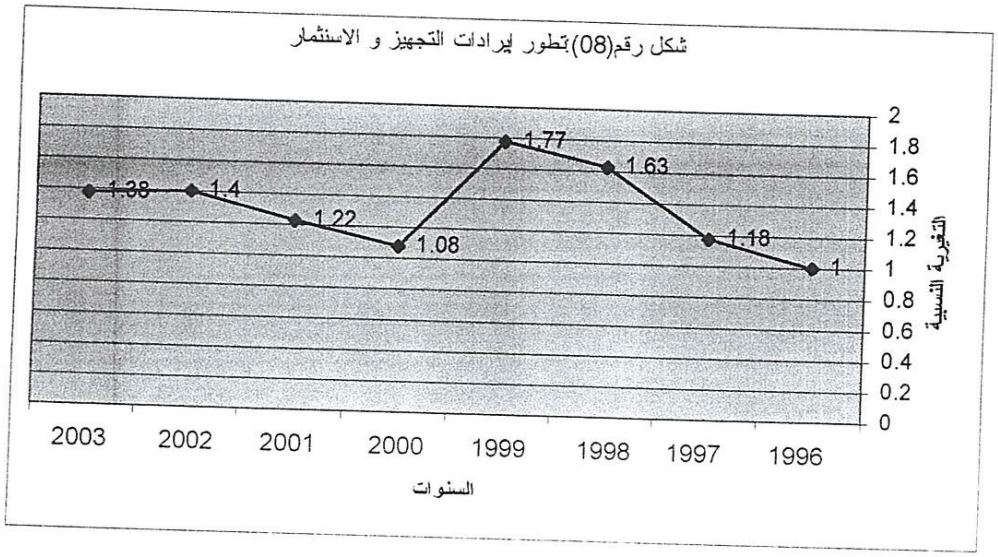

و إذا كان من المفروض أن هذه الإيرادات تحوي نواتج الاستثمار، فهي في البلدية لا تشكل إلا من الإعانات و التي تشكل نسبة حوالي 80 %.

2.2- نفقات التجهيز و الاستثمار:

يدخل ضمن هذا القسم كل من النفقات التي تصرف على تجهيز البلدية من الناحية الاجتماعية، وكذا نفقات المساهمة في التنمية الاقتصادية.

غـــير أنها في بلدية الركنية لا تشكل إلا نفقات التجهيز العمومي بينما تبقى النفقات الخاصة بإقامة المشاريع الاقتصادية مهمشة. إذ وعلى طول فترة الدراسة لم تســـاهم هـــذه الـــنفقات فـــي إقامة المشاريع التي تدعم التنمية بالمنطقة، باستغلال الإمكانـــات الذاتـــية، مع العلم أن هناك إمكانات فلاحية بارزة و ذات أهمية كبيرة [سيتم التعرض لها في المبحث القادم] يمكن لها أن تزيد من إيرادات هذا القسم التي بدورهـــا لا تعـــتمد إلا على الإعانات الخارجية، سواء من الدولة أو من الولاية أو الصـــندوق المشـــترك للجماعات المحلية، هذه الإعانات التي كان من المفروض أن توجـــه لإقامة مشاريع تنموية حقيقية يتم فيها استغلال الطاقات المتوفرة بالبلدية من أجل تحسين الظروف المعيشية الناتج عن تحسين دخل البلدية، و خلق مصدر مالي دائـــم مـــن الإستثمار المحلي، الذي يهدف إلى إعادة بعث الآلة الاقتصادية و خلق المناخ المناسب لدفع و تنشيط الاستثمارات الوطنية، بكيفية تمكن من تحفيز النشاط الاقتصادي. و خلق مناصب عمل جديدة، وذلك لن يتأتى إلا باتباع هذه السياسة من أجـــل رفـــع الإنـــتاج وتحقيق فائض اقتصادي من خلال استخدام امثل للإمكانات الذاتـــية. خاصـــة نحـــو تدعيم القدرات اقتصاديا واجتماعيا والمساعدة في تأسيس مشـــاريع مصـــغرة فـــي ميدان الفلاحة، التي تعتبر الميزة الغالبة على النشاط في البلدية.

ومـــن ذلك تكون مساهمة هذه المشاريع المستمدة من الإمكانات الذاتية لسد حاجـــيات المواطنيـــن محليا. وتحقيق أكبر نسبة استغلال ممكنة للطاقات الإنتاجية المحلـــية المـــتاحة. أي أن مسؤولية البلدية محددة في إطار عملية المساعدة ودعم

النـــتائج المترتبة عليها. وتكون بذلك هي الضامنة لاستمرار هذه المشاريع بممارسة نشـــاطها، وإتاحـــة الفرصـــة للشباب بصفة خاصة لاتخاذ المبادرات وتمكينهم من تجـــاوز كافـــة العقبات التي قد تظهر عملية الاستثمار. وتتكفل البلدية ايضا بتوجيه مصادر تمويلها الوجهة الصحيحة في هذا المجال وذلك لا يتم إلا عن طريق دراسة خصوصيات المنطقة وما تمتاز به من إمكانات تؤهلها للقيام بهذه الاعمال.

المطلب الثاني: التوازن المالي لبلدية الركنية:

يعالج هذا الجزء النفقات العامة و الإيرادات العامة و المقارنـــــة بيـــــنهما باستخراج الفائض المحقق و محمذولة تحليل للتطور.

جدول رقم(26): تطور الإيرادت ، النفقات و الفائض بميزانية البلدية للفترة96-2003

الوحدة :دج

السنة	اليرادات العامة	النفقات العامة	الفائض
1996	(54145420)	(33659157)	(20486262)
1997	0.13-	0.11+	0.41-
1998	0.08-	0.11-	0.04-
1999	0.07-	0.5-	0.10-
2000	0.10+	0.26+	0.16-
2001	0.37+	0.79+	032-
2002	0.29+	0.62+	0.23-
2003	0.03+	0.38+	0.55-

المصدر : الحساب الإداري لبلدية الركنية

تعـد وضـعية الميزانية ببلدية الركنية غير متوازنة نسبيا على طول الفترة 96-2003 و هذا ما نلاحظه من خلال معطيات الجدول أعلاه.

1-الإيرادات:

حـتى يسـهل تقيـيم التطور للإيرادات ندرجها في الشكل التالي الذي يعالج التغير النسبي للإيرادات.

شكل رقم (9): تطور الإيرادات العامة.

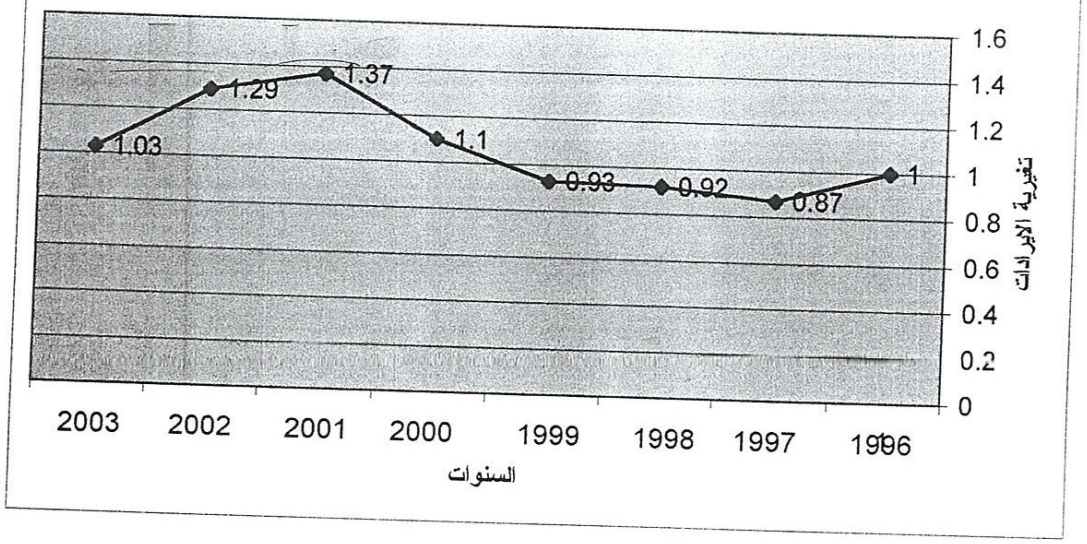

يلاحـظ عـدم الاستقرار للإيرادات حيث سجلت فترات تراجع استمر حتى سنة 1999 لتعرف من بعد ذلك تحسنا بلغ حده الأعلى سنة 2001 بزيادة قدرت ب 1.37 مـرة القيمة المسجلة سنة 1996. ليعود التراجع من جديد لكن بقيم أكبر من المسجلة في السنوات الأولى.

إن تحلـــيل قســـم الإيرادات في الميزانية يوضح أن الإيرادات هي نفسها لم تتغـــير علـــى طـــول الفـــترة. لكن الإشكال يطرح في نسب تحصيلها (الفرق بين الـــتقديرات و الإنجازات) وهو راجع إلى اللامبالاة للقائمين على هذه الشؤون الذين كان من المفروض عليهم العمل على تحصيل الإيرادات المتاحة وكذا ايجاد مصادر جديدة للإيرادات حتى يتحسن دخل البلدية كما و نوعا .

2- النفـــقـــــات:

يمثل الشكل التالي تطور النفقات على طول لبفترة من 96 إلى 2003.

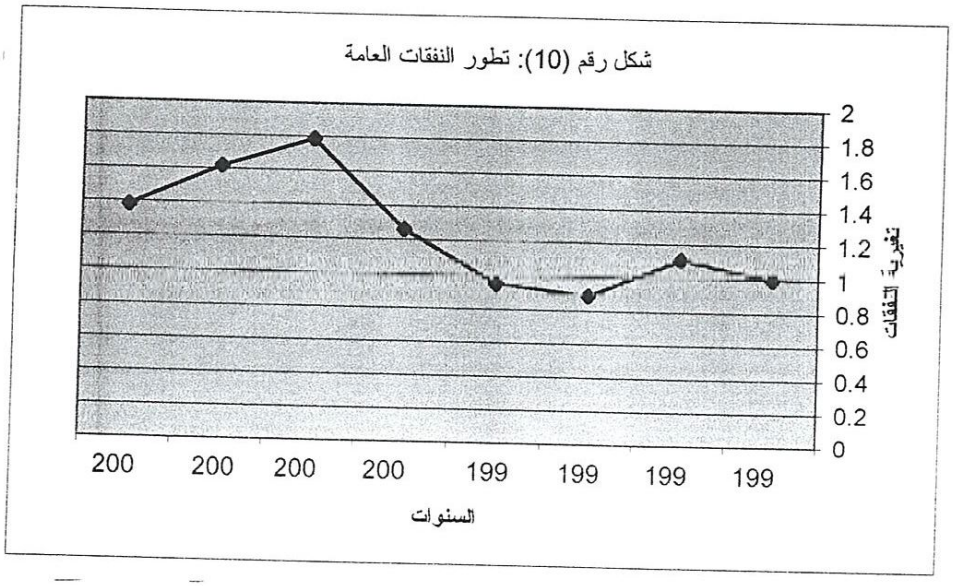

بالنســـبة لهذا الفرع و على عكس السابق فقد سجل زيادة ملحوظة تواصلت علـــى مـــدى فترة الدراسة، وإذا كان من الطبيعي أن تتزايد النفقات من عام لآخر نتـــيجة تزايد السكان و متطلباتهم فإن هذا العامل ليس هو الوحيد في تزايد النفقات قـــي بلدية الركنية و إنما صحبه عامل التبذير و عدم الدراسة العلمية المسبقة لطرق

صـــرف هذه النفقات. إذ توضع التقديرات الأولية للنفقات بطريقة آلية تخلوا من أي إجـــراء للترشـــيد، و الدلـــيل على ذلك غياب هذا الفرع في ما يخص الاستثمار و اقتصاره على نفقات التسيير الثانوية.

2-3- الفـــائـــــض:

يعطينا الفرق بين الإيرادات و النفقات فائضا أو عجزا بالميزانية المحلية، و على طول فترة الدراسة سجلت البلدية فوائض شكلت مسار متذبذب بين التحسن و التناقص و الثبوت حيث كان أدنى حد لها سنة 2003 بسبب الارتفاع الكبير للنفقات و ثبات الإيرادات .

شكل رقم (11): تطور الفائض المحقق

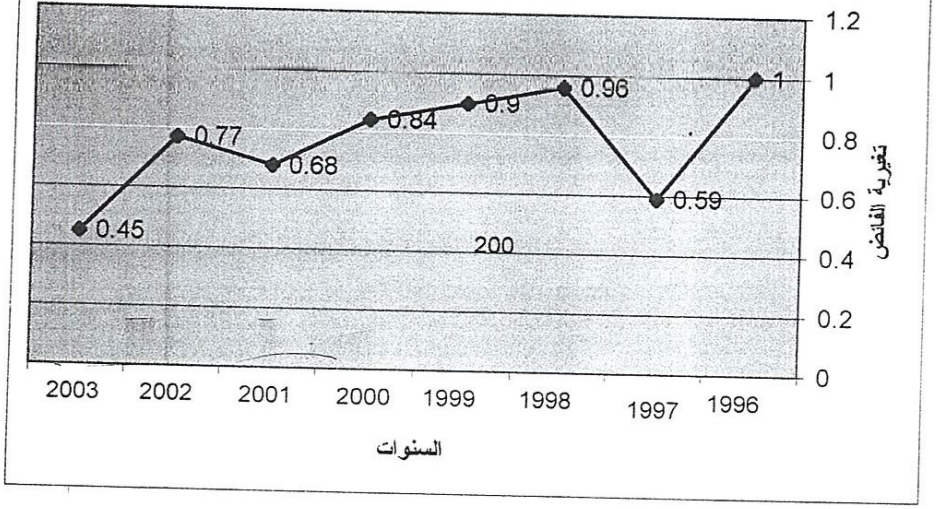

و عمومـــا وعلـــى طـــول فـــترة الدراسة (من 96 إلى 2003)، من خلال تشخيص الوضعية المالية للبلدية توضح الأرقام المعروضة عدم التوازن في ميزانية

البلدية مما يفسر وجود الفوائض الكبيرة الدالة على أن هناك جزء من الإيرادات لا يتم استثماره أو إنفاقه على الاحتياجات الأساسية التي تعاني البلدية غيابها .

إن وجـــود هـــذا الفائض يرجع إلى سوء التسيير الذي تعاني منه البلدية و المـــتعلق بغياب سياسة الترشيد –سواء في جانب النفقات أو الإيرادات– في الهياكل المحلـــية للـــبلدية مما يوجب توفير المسيرين القادرين على توجيه المصادر المالية للـــبلدية الوجهـــة الصـــحيحة. بحيث لا تسقط البلدية في فخ العجز الذي تعاني منه معظم بلديات الوطن، و العمل على أن لا يكون فائض حتى لا يكون هناك مصادر مالية معطلة.

المبحث الثالث:

مقومات الفلاحة ببلدية الركنية:

المطلب الأول: الموارد المساعدة على قيام الفلاحة بالبلدية:

تتمثل هذه الموارد في الإمكانات الطبيعية، البشرية و المادية.

1- الموارد الطبيعية :

و يمكن دراستها في خاصيتين أساسيتين هما الأرض و الإمكانات المائية.

1.1- الأرض:

تبلغ المساحة الكلية لبلدية الركنية حوالي 5.50ù من إجمالي ولاية قالمة، ولا تشكل الموارد الأرضية الزراعية الكلية للبلدية إلا نسبة 4.5% من المساحة الزراعية الكلية للولاية، بحيث تقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بحوالي 10283 هكتار، لا يستغل منها للإنتاج الزراعي عام 2002 إلا 6365 هكتار، وتعتبر الزراعة المطرية هي الأكثر انتشارا في هذه البلدية، إذ تقدر مساحة الأراضي التي تعتمد على هذه الزراعة بنسبة 99 % من المساحة المزروعة، بينما لا تزيد المساحة التي تعتمد على الري الصناعي عن 04 هكتارت. وقد ارتفعت مساحة الأراضي البور التي تترك دون زراعة إلى من 800 هكتار سنة 1998 إلى 1300 هكتار سنة 2002، و الملاحظ أن غالبية الأراضي الصالحة للزراعة (حوالي 4400 هكتار) تقع في المنحدرات أكبر من 25% مما يمهد إلى تحويلها إلى أرض بور نتيجة انجراف التربة إن لم تعالج هذه المشكلة.

و تقدر مساحة الغابات في بلدية الركنية بحوالي 10680 هكتار، يتركز معظمه في الجبال التي تعد الطابع المميز للبلديةألا أن نسبة 88% منها غير منتجة، وتمثل أشجار الزيتون النتاج الزراعي للأشجار امثمرة بالبدية.

و الجدول التالي يوضح تقسيم استعمالات الأرض في بلدية الركنية:

جدول رقم (27) : استعمالات الأرض لبلدية لبلدية الركنيةلسنة 1997

نوعية الستخدام	النسبة%
الفلاحة	36
الممرات	14.20
غابات	48.20
أرض غير منتجة	0.3
الخطوط الحضرية	0.3
المراعي	1

و يجدر بالذكر إلى تكاثر استعمالات المزدوج مثل فلاحة/ممرات و غابات /فلاحة

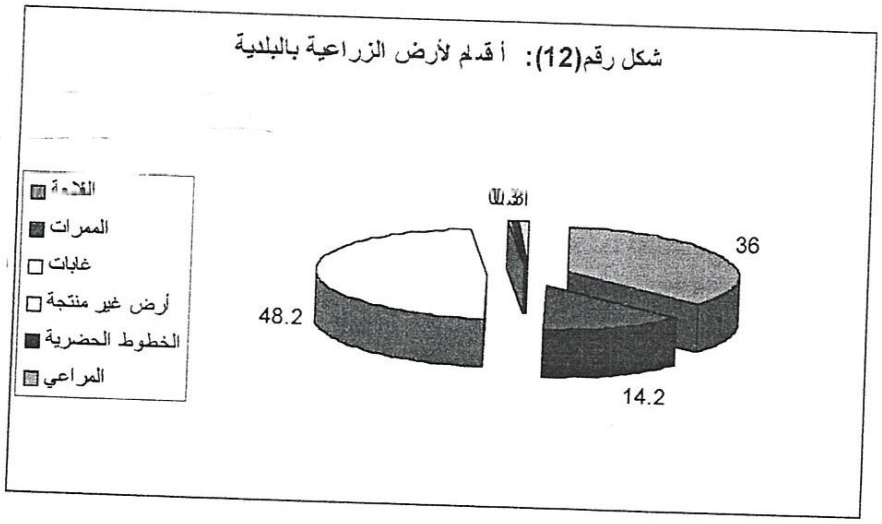

كمـــا تحـــوي البلدية على 539 مستثمرة فلاحية تتربع على مساحة 4434 هكـــتار يستغلها 647 مستثمر يوفرون أكثر من 309 منصب شغل موسمي و دائم

هـذا بالإضـافة إلـى 17 مستثمرة فلاحية فردية و16 أخرى جماعية ، 570 حق امتياز و 400 مستثمرة خاصة .

مـن كـل مـا سبق تتضح الامكانات الفلاحية بالنسبة لعنصر الأراض كما يتضـح الإهمـال الواضـح لهذا المورد إذ ما عرفنا ان نسبة الأراضي الزراعية المسـتعملة لا تفـوق 42% مـن الأراضـي الفلاحـية الصالحة للزراعة و حتى الأراضـي الزراعـية المستعملة لا تستغل وفق كامل طاقاتها مما يستوجب العمل على تطوير و المحافظة على المورد الذي يعتبر عماد أي تنمية فلاحية.

2.1- المـــــــــــاء:

إذا كانت الأرض عنصر أساسي و ضروري لممارسة الفلاحة فإن الماء لا يقـل عنها أهمية إذ يشكل نقصانه عائقا كبيرا في وجه التنمية الفلاحية، و هو على الـرغم من تواجده يشكل إشكالا كبيرا في بلدية الركنية إذ لاتبلغ مساحة الأراضي المسـقية إلا 04 هكـتارات في إحصائيات 2002 و هي مساحة لا تشكل إلا نسبة ضـئيلة من مساحة الأرض المستعملة للزراعة، مع العلم أن معدل تساقط الأمطار بلـغ حـدود 450 ملم سنويا، وهو معدل كفيل لنجاح الزراعة إذا ما تساقطت تلك الأمطار بصورة منتظمة [1].

[1] خالد حجازي :أزمة المياه في المنطقة العربية ، الحقائق والبدائل الممكنة، مطابع الرسالة ، الكويت ص 14

جدول رقم (28) : معدلات كمية التساقط عل طول السنة ببلدية الركنية.

الشهر	التساقط (ملم)
جانفي	60.9
فيفري	120.9
مارس	77.0
أفريل	21.0
ماي	102.9
جوان	1.1
جويلية	10.2
أوت	5.6
سبتمبر	10.5
أكتوبر	6.7
نوفمبر	51.9
ديسمبر	21.0
المجموع	489.7

المصدر : بلدية الركنية

مـــن الجـــدول يمكـــن استنتاج أن مشكلة الماء بالبلدية لا تعود إلى قلة المياه خاصـــة وأن الركنـــية تحوي حوضان باطنيان يصب الأول في ماد بوهمدان يمتد تقريـــبا علـــى كـــامل إقليم البلدية و الثاني يصب في واد سيبوس ويشغل جزء من الهدب الشرقي للبلدية* .لكن تعود المشكلة إلى عدم التحكم في مياه التساقط من جهة و عدم استغلال المياه الباطنية من جهة أخرى وفي ظل قلة الهياكل التخزينية و قلة طاقـــة تخزينها (700 ألف م3) حيث يوجد على مستوى البلدية سد واحد على بعد حوالي 03 كلم من مركز البلدية ويعتبر أهم مورد مائي سطحي .

*دراسة خاصة لعام 1975بهامش خطأ بقدر ب 20% في توقعاتها

جدول رقم (28) : معدلات كمية التساقط عل طول السنة ببلدية الركنية.

الشهر	التساقط (ملم)
جانفي	60.9
فيفري	120.9
مارس	77.0
أفريل	21.0
ماي	102.9
جوان	1.1
جويلية	10.2
أوت	5.6
سبتمبر	10.5
أكتوبر	6.7
نوفمبر	51.9
ديسمبر	21.0
المجموع	489.7

المصدر : بلدية الركنية

مـــن الجـــدول يمكـــن استنتاج أن مشكلة الماء بالبلدية لا تعود إلى قلة المياه خاصـــة وأن الركنـــية تحوي حوضان باطنيان يصب الأول في ماد بوهمدان يمتد تقريـــبا علـــى كـــامل إقليم البلدية و الثاني يصب في واد سيبوس ويشغل جزء من الهدب الشرقي للبلدية* .لكن تعود المشكلة إلى عدم التحكم في مياه التساقط من جهة و عدم استغلال المياه الباطنية من جهة أخرى وفي ظل قلة الهياكل التخزينية و قلة طاقـــة تخزينها (700 ألف م3) حيث يوجد على مستوى البلدية سد واحد على بعد حوالي 03 كلم من مركز البلدية ويعتبر أهم مورد مائي سطحي .

*دراسة خاصة لعام 1975بهامش خطأ بقدر ب 20% في توقعاتها

وعلـــى غـــرار باقـــي بلديات ولاية قالمة تبقى الموارد المائية الباطنية غير معـــروف، وتـــبقى الموارد السطحية متذبذبة لارتباطها بكمية تساقط الأمطار التي تكون شديدة في الشتاء و ضعيفة في الصيف كما يوضح الجدول رقم ().

2-الموارد البشرية:

1.2- القوى العاملة في الزراعة:

يتمـــيز عدد سكان الريف بأنه في حالة تغير مستمر، سواء من حيث الحجم المطلـــق للســـكان أو من حيث تحركهم و هجرتهم من القطاع الزراعي الريفي إلى القطاعـــات الأخـــرى، و مع التطور العلمي و الصناعي يميل عدد سكان الريف – وبالتالـــي عـــدد القـــوة البشرية الزراعية العاملة- إلى التناقص حيث يزيد تطور و اتســـاع القطاعـــات غير الزراعية و بصفة خاصة قطاع الخدمات من حاجتها إلى القوى العاملة التي يتم الحصول على جزء منها من الريف الذي تتناقص حاجته إلى اليد العاملة بسبب التقدم العلمي الزراعي الناجم عن ازدهار التصنيع

و تتمـــيز القـــوة العاملـــة الزراعية في بلدية الركنية بأنها الأكثر انتشارا في المـــنطقة إذا ما قورنت مع القطاعات الأخرى فقد أشارت الإحصائيات إلى أن هذه القوة كانت تمثل 32.3% سنة 1987 مقابل 18.5 % للبناء و الأشغال العمومية و 3.4 % للصناعة و 45.8 لباقي القطاعات الأخرى، وتعبر نسبة 32.3% عن القوة العاملـــة الزراعـــية على مستوى البلدية ككل علما أن هذه النسبة قد وصلت في كل مـــن مشـــتتي لخوارفة و شطايبي محمد إلى 50.3% و 56.5%على التوالي و هو

الشيء الذي يعبرعن الطابع الفلاحي المحض بهذه البلدية، لترتفع نسبة العاملين في الـــزراعة سنة 1998 إلى ما يقارب 35 % ثم إلى 40% سنة 2003من مجموع العامليـــن مقـــابل 4% للصـــناعة ،16% للبـــناء و الأشغال العمومية، 40%لباقي القطاعات .

وفـــي دراســـة أعدتهـــا الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية حول بلدية الركنية يتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى حوالي 44% مقابل 6% للصناعة و 20% للبناء و 30% لباقـــي القطاعات هذا مع حلول سنة 2013، و الجدول التالي يلخص كال المعلومات السابقة:

جدول رقم (29) : تطور اليد العاملة الزراعية مقارنة بالقطاعات الاخرى.

	الفلاحة		الصناعة		البناء		باقي لبقطاعات	
	التغير	النسبة	النغير	النسبة	التغير	النسبة	التغير	النسبة
1987	(573)	32.3	60)	3.4	(329)	18.5	(812)	45.8
1998	0.19	35	0.08–	2.5	0.23–	13	0.18	49.2
2003	0.69	40	0.61	4	0.18	16	0.20	40
2013	1.61	44	2.4	6	1.06	20	0.25	30

المصدر : وثيقة داخلية لبلدية الركنية.

من الجدول يلاحظ الارتفاع في عدد اليد العاملة الزراعية التي سجلت نموا يقـــدر 0.69 مرة منذ 1987 إلى غاية 2003و ذلك طبعا يرجع إلى الزيادة في عدد الســـكان من جهة و الطبيعة الفلاحية للبلدية من جهة أخرى(مع صعوبة الحصول

علـــى منصـــب شـــغل في القطاعات الأخرى غير الفلاحية) كل هذا أدى إلى هذه الزيادة على حساب القطاعات الأخرى.

2.2- الهجرة من الريف إلى المدينة :

مـــن أهم المشاكل التي تواجه القوى العاملة الزراعية الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب تركز معظم مشاريع التنمية الصناعية و الأنشطة الخدمية في المناطق الحضـــرية و ارتفـــاع معدلات الأجور فيها مما يؤدي إلى زيادة في الضغط على مـــرافق المـــدن و خدمـــتها المتاحة من جهة، واختلال في سوق العمل في القطاع الزراعي من جهة أخرى و بالتالي ظهور نقص في القوى العاملة الزراعية .

تؤدي ظاهرة الهجرة إلى ارتفاع كبير في أجور العمالة الزراعية المتوفرة و بالتالـــي زيادة تكاليف الإنتاج بمعدلات أعلى من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية المـــتوفرة، وتقلـــيل الهوامـــش الربحـــية، وتراجع الاستثمار كما تؤدي على إلحاق الصـــرر بالأراضـــي الزراعـــية نتيجة إهمالها و تركها دون استغلال إضافة إلى التوســـع العمرانـــي الـــذي يتم على حساب الأراضي الزراعية في المدن التي تتم الهجرة إليها .

وتنتشـــر هـــذه الظاهـــرة فـــي بلدية الركنية نتيجة قلة الدخول من الأنشطة الزراعية عموما، وإلى التخلف النسبي في مستوى الخدمات مقابل جاذبية المدن من حيث النواحي الاقتصادية و الاجتماعية التي تشكل أحد أهم عوامل الهجرة .

جدول رقم (30):سكان الأرياف النازحين بالبلدية.

تحديد المنطقة	عدد النازحين		عدد العائلات النازحة	
	عدد العائلات	عدد الأفراد	عودة مؤقتة	عودة نهائية
السطحة	24	128	21	–
الزيتون	44	220	44	–
عين بوطارفة	38	190	36	–
الكاف	30	150	30	–
القربوصة	40	250	30	–
لخوارنة	46	330	46	–
بريمة	16	80	16	–
المجموع	238	1598	223	–

المصدر: بلدية الركنية.

من الجدول يتضح العدد الكبير للعائلات النازحة من الأرياف و التي أصلا كانت تمارس الفلاحةالشيء الذي يشكل خطورة على مستقبل الاراضي الزراعية التي كانت ملك هذه العائلاتالنازحة مما حمل البلدية على إنجاز بعض المشاريع المحفزة إلى العودة منها

-حفر و إنجاز آبار في كل المشاتي تقريبا .

-فتح مسلك يربط مشتة الزيتون و القرار .

-إصلاح الطريق الرابط بين دوار القرار و عدة مشاتي .

-ترميم قاعة العلاج بمزيات.

كل هذه الإجراءات لم تصل إلى الهدف المحدد وهو تحفيز العائلات النازحة إلى العودة و إنما رجعت 223 عائلة من أصل 238 و كانت العودة مؤقتة فقط (

فـــي الـــنهار)، لمباشرة الأعمال الزراعية و هو الشيء الذي يبرز مستقبل الزراعة غـــير الواضـــح في هذه المنطقة هذا بالنظر إلى أن الجيل الثاني لهذه العائلات لن ينشأ في بيئة فلاحية تمكنه من مباشرة إعمال الأباء

كما عمدت البلدية على دعم برامج السكن الريفي في إطار تحسين الظروف المعيشـــية للفـــلاح و في هذا المجال تخصص البلدية إعانات مالية كل سنة تمنحها للفلاحيـــن الراغبيـــن فـــي إنجـــاز سكنات ريفية، والجدول التالي يبين تطور هذه الإعانات منذ سنة 1993حتى 2002 .

جدول رقم (31):برامج السكن الريفي من سنة 1993 -2002

السنة	عدد العانات الممنوحة		الإعانات المالية	المبالغ المتبقية في
	ترميم	بناء جديد	المسجلة دج	آخر السنة دج
1993	–	26	3120000.00	336000.00
1994	04	14	2080000.00	124000.00
1995	–	40	4800000.00	120000.00
1996	–	30	3600000.00	216000.00
1997	–	20	2400000.00	168000.00
1998	25	25	8000000.00	808000.00
1999	10	–	1200000.00	144000.00
2000	05	05	1600000.00	144000.00
2001	–	05	1000000.00	240000.00
2002	12	13	5050000.00	–

3- الموارد المادية:

خصـــص هـــذا الجزء لدراسة حالة المكننة بالبلدية، التي تعد من أهم عوامل تطويـــر الإنتاج الفلاحي. و :ذ أوضاع التسويق الفلاحي بالبلدية، والجباية المطبقة على هذا القطاع.

1.3-المكننة:

إن توفـــر الموارد الطبيعية و البشرية لم يعد كافيا في الوقت الحاضر لتنمية فلاحـــية تشغل فيها كل الإمكانات المتوفرة ، لان التربة في حد ذاتها تفقد خصوبتها من عام لآخر مما يستوجب استعمال الأسمدة التي تجدد هذه الخصوبة ، واستعمال المكننة التي تزيد من انتاجية الرقعة الجغرافية :

-بالنســـبة للأســـمدة تعرف بلدية الركنية فلاحة تقليدية لا تستخدم فيها الأسمدة إلا بكميات قليلة لا تتوفر إحصائيات دقيقة لقياسها .

-أما المكننة فالبلدية لا تتوفر إلا على إمكانات بسيطة للحرث و الحصاد (جرارات و حاصـــدات) ، فقـــد سجلت البلدية تراجعا ملحوظا في عدد الجرارات من 176 جـــرارا عام 1998 إلى 128 عام 2002، بينما ارتفع عدد الحاصدات من 07 إلى 10 مـــن نفس الأعوام ، هذا التراجع الذي يرجع إلى ارتفاع أسعار هذه المنتوجات فقـــد ارتفعت أسعار الجرارات من 580000 دج سنة1989 إلى 711900 دج سنة 1996 ليصل إلى 1400000 دج .

و بمقارنـــة بسيطة لعدد الجرارات سنة2002 نجد ان كل جرار يقابل حوالي 50 هكـــتارا من المساحة المستعملة للزراعة ، و حاصدة واحدة لكل 636 هكتار ، وبهذا تكون بلدية الركنية في حاجة ماسة للدعم في هذا المجال خاصة إذا عرفنا إن معظم الآلات المتوفرة قد تجاوز عمرها الـــ10 سنوات مما يجعل القطاع في حاجة ماسة للتجديد و الصيانة بتوفير قطع الغيار التي ارتفعت أسعارها هي الأخرى .

مـــع العلـــم أن الفلاحين يفضلون العتاد القديم نوعا ما على اعتبار أنه –في نظرهم– إكثر قوة و صلابة و أحسن جودة من العتاد الجديد.

2.3–التسويق :

يتم تسويق المنتجات الفلاحية على مستوى بلدية الركنية عن طريق سياسة الســـوق الحرة فيما عدا الحبوب أو البقول الجافة التي تسوق إلى الديوان الجزائري المهني للحبوب (OAIC) ، أما عن تسويق المنتجات الأخرى للفلاحين كل الحرية في تسويقها ، والتي توجه عادة إلى أسواق الجملة القريبة من البلدية في حالة توفر وســـائل النقل الخاصة لنقل المنتجات من أماكن إنتاجها إلى الأسواق ، وفيما عدى ذلـــك يفضـــل الفلاحـــون بيعها في أماكنها (المزارع) لتجار الجملة أو حتى تجار الـــتجزئة الذيـــن يبحـــثون عـــن السعر المنخفض ، فعمالية كراء وسائل نقل هذه المنـــتجات من أماكن الإنتاج إلى أماكن التسويق تكلف الفاحين أموالا باهظة حيث تصـــل بســـبة تكاليف الكراء حوالي 30% من إيرادات هذه المنتجات ، لهذا يفضل

الفلاحون بيعها في أماكن إنتاجها و بأسعار منخفضة عن الأسعار السائدة في سوق الجملة لتفادي هذه التكاليف التي يعجز الفلاح عن دفعها .

و كأيـــة ســـلعة أخـــرى تخضع أسعار هذه المنتجات إلى قانون العرض و الطلب فتنخفض الأسعار عندما يكون العرض أكبر من الطلب و العكس .

3.3-التمويل الفلاحي :

الـــتمويل الفلاحي هو الحصول على رأسمال و استعماله من طرف الفلاحين فـــي عملـــيات فلاحية ، حيث يتم هذا من مصادر مختلفة ، مقابل شروط معينة في التســـديد : معـــدل الفـــائدة ، فترة السداد ، و يقصد برأس المال مجموعة العوامل الإنتاجية المطلوب استعمالها في مختلف العمليات الإنتاجية ، ورأس المال دور مهم فـــي العملـــية الإنتاجية الفلاحية حيث يعتبر الأساس في رفع المستوى المعيشة لدى الفلاحيـــن و بالتالي الرفع من مستوى التنمية في القطاع الفلاحي [1] ، ويمكن إجمال العمليات الرئيسية التي تستعمل فيها رؤوس الأموال الفلاحية في :

- شراء الأراضي و إنشاء المباني المطلوبة في المزرعة .
- شراء الحيوانات.
- تمويل عمليات الإنتاج .

فـــي مـــا يخص بلدية الركنية فقد استفادة مؤخرا من 04 محيطات استصلاح بمساحة كلية تقدر بـــ 1490 هكتار موزعة على 149 مستفيد و ممولة من طرف

[1] عبد الوهاب مطر الدهراوي : الاقتصاد الزراعي ، مرجع سبق ذكره،ص:213

الصـــندوق الوطنـــي لتمويل التنمية الفلاحية (FNDRA) ، وزع منها محيط واحد علـــى 57 مستفيدة حيث تبلغ مساحة هذا المحيط 570 هكتار بينما يبقى المحيطات الـــثلاثة الأخرى قيد الانتظار ليتم توزيعها على92 مستفيد و فيما يلي جدول موقع المحيطات و عدد المستفيدين و المساحة لكل محيط:

جدول رقم(32): محيطات الاستصلاح بالبلدية.

الرقم	اسم المحيط	عدد المستفيدين	المساحة "هـــ"	ملاحظة
01	مزيات (01)	57	570	موزع
02	مزيات(02)	40	400	غ-موزع
03	الحرقوات	15	150	غ-موزع
04	المالح	37	370	غ-موزع
-	المجموع	149	1490	-

المصدر : بلدية الركنية 2003.

4.3-الجباية الفلاحية المباشرة:

بعد إعفاء لوقت طويل من الجباية لقطاع النتاج الفلاحي لاعتبارات اقتصادية تم تطبـــيق ضريبة مباشرة على دخل المستثمرات الفلاحية في شكل " مساهمة وحيدة فلاحـــية"* و بمعـــدل موحد 4 % من الدخل الصافي ، بينما تبقى المستثمرات التي دخلهـــا الصـــافي يساوي أو أقل من 60000 دج في السنة مقصاة من مجال تطبيق هـــذه الضـــريبة الوحـــيدة الفلاحية ، كما تستبعد من نتائج المستثمرات النشاطات الإســـتراتيجية مـــثل إنتاج الحبوب ، البقول الجافة ، البطاطس ، البصل ، البذور ،

*قد تم الإشارة إليها في الفصل الثاني ، المبحث الأول

تربـــية الدواجـــن المزرعـــية ، تربية الأرانب ، و النشاطات في المناطق الجبلية و استصلاح الأراضي.

المطلب الثاني:الإنتاج الفلاحي بالبلدية:

تم التعرض للإنتاج الفلاحي على جانبيه النباتي و الحيواني.

1 الإنتاج النباتي:

إن هـــدف كل سياسة فلاحية هو زيادة الإنتاج الفلاحي الذي يستطيع أن يلبي الحاجـــات المخـــتلفة للسكان و زيادة رفاهيتهم ، ولا يتم زيادة الإنتاج الفلاحي إلا بـــزايدة مردودية المساحة الزراعية سواء بالتوسع في هذه الأخيرة(توسع أفقي) أو زيـــادة الإنتاج في نفس وحدة المساحة (توسع رأسي) و العمل على زيادة التقنيات الفلاحـــية المـــتطورة كاستعمال المكننة و المبيدات من أجل المحافظة على خصوبة الـــتربة ، والاســـتخدام الأمـــثل للأراضـــي الزراعية الصالحة ، وقد شكل تطور المحاصيل الزراعية دورات غير منتظمة كان العامل الأساسي لتحديدها هو تساقط الأمطار ، و قد كانت الأرض موزعة على المنتجات التالية:

جدول رقم(33) : الاستخدامات المختلفة للأرض حسب نوع الإنتاج

التعيين	المساحة1993	المساحة2002	النسبة 2002
حبوب	2345	3270	46
علف	660	1430	20
خضر جافة	576	720	10
بقول	100	300	4
فلاحة غابية	59	840	12
فلاحة صناعية	108	580	8

الشـــيء الملاحـــظ أن مسار تطور إنتاج الحبوب لا يعرف نسقا معينا يمكن تتـــبعه للتعرف على حدود الإنتاج المكن في السنوات القادمة نظرا لخضوع الفلاحة للظروف الطبيعية التي تتميز بالتذبذب من ستة لأخرى .

شكل رقم (13): الاستخدامات المختلفة للأرض الصالحة للزراعة بالبلدية

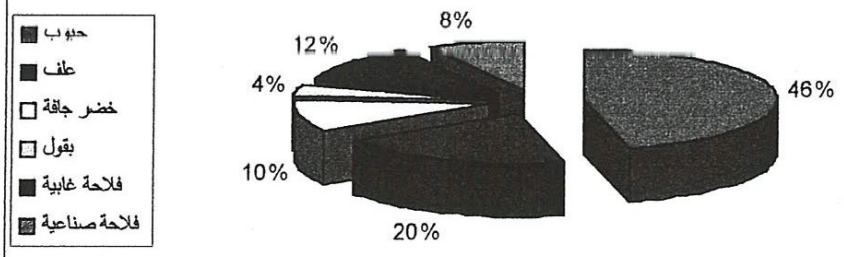

وتشير إحصائيات 2002 أن أنتج معظم محاصيل الحبوب قد سجل انخفاضا بالمقارنة مع السنوات الأخرى حيث وصل إلى 35175 قنطارا بعدما كان 49000 سنة 2000 و كان لعامل الأمطار الدور الأساسي في هذا السقوط الحر للإنتاج من

الحبوب و هو ما يبين أن مستوى الإنتاج المتوصل إليه ليس وليد تطوير الفلاحة و لكن نتيجة لتحسن الظروف الطبيعية.

أمـــا فيما يخص إنتاج الخضر الجافة فهو يخضع لنفس شروط إنتاج الحبوب فـــي اعتماده على الأمطار لزيادة الإنتاج ، وقد عرفت هذه الزيادة تناقصا ملحوظا حيـــث وصـــلت سنة 2000 إلى 7920 قنطارا و انخفضت سنة 2002 إلى 3402 قنطارا.

و الجدير بالذكر أن هذه الأنواع من المزروعات يمكن تطويرها عن طريق الدعم و الإرشاد و التشجيع الذي يمكن تقديمه للمزارعين سواء بالتمويل المادي أو إيجاد الأسواق الملائمة للتسويق.

كما سجل إنتاج الزيتون تطورا ملحوظا حيث وصل سنة 2002 إلى 5600 قـــنطار و هو موجه أساسا للعصر و استخراج الزيوت بالمعصرة الموجودة ببلدية الركنية.

و قـــد ســـجل الإنتاج النباتي مردوديات تعكس مستوى الإنتاج بالبلدية و قد بلغت :

- ســـجلت الحبوب مردودية متوسطة إذ وصلت حوالي 12 قنطار /للهكتار و في أحسن الظروف تصل إلى 16 قنطار / للهكتار.
- مـــردودية ممـــتازة في الخضر الجافة ، حوالي 5 إلى 7 قنطار /للقنطار و هي ظاهرة تعكس الاجتهاد المرتبط بهذه الفلاحة .
- إنتاج البقول غير متخصص و يتحول نحو فلاحة الخضر مثل البطيخ

- أنـــتج فلاحة صناعية تقلد بالطماطم بالنسبة للإنتاجية لم تصل بعد إلى 100 قنطار / للهكتار بالرغم من تطبيقات الري .

2- الإنتاج الحيواني:

تنقســـم النظم و الأساليب المستخدمة في تربية المواشي و الدواجن بالتنوع ما بيـــن الـــنظم التقلـــيدية التـــي تعتمد على المراعي الطبيعية، و تنقل القطعان بصفة مســـتمرة من منطقة لأخرى بحثا عن الماء و الغذاء، وبين النظم الحديثة للتربية و الإنتاج المكثف التجاري الآخذ في التطور و الانتشار خلال السنوات الأخيرة.

و ينتشر النظام الأول بكثافة في بلدية الركنية التي تعتمد في زيادة إنتاجها من الـــثروة الحيوانية على أسلوبين، يتمثل الأول في زيادة عدد القطعان و الثاني على زيـــادة إنتاجية المواشي من اللحم و الحليب و الصوف، من خلال العمل المتواصل علـــى تحســـين أساليب التربية و التغذية. أما بالنسبة لتربية الدواجن فقد انتشر هذا النشـــاط خلال السنوات الأخيرة وحقق نتائج اقتصادية بارزة في تخفيف العجز من المنـــتجات الغذائـــية بمـــا يوفـــره من لحوم بيضاء وبيض، فقد ارتفع إنتاج اللحوم البيضـــاء من حوالي 12 ألف كلغ عام 1998 إلى حوالي 24 ألف كلغ عام 2002، بمعدل نمو سنو قدره 25% بينما يطرح الإشكال في إنتاج البيض الذي تناقص من 675000 بيضة عام1998 إلى حوالي 45000 سنة 2002. وهو ما يفسره ارتفاع إنـــتاج اللحـــوم البيضاء حيث أن جل هذا النشاط أصبح يهتم بإنتاج اللحوم أكثر من إنتاج البيض.

وتشير تطورات الإنتاج الحيواني خلال العقد الأخير إلى تحقيق معدل نمو متزايدة حيث بلغ 4 % سنويا، فقد سجل عدد الأبقار سنة 2002 ما يقارب 1400 بقرة وبالمقارنة مع 1992 الذي كان يبلغ 1200 رأس نجد أن معدل النمو يبلغ 4 % سنويا كما ارتفع أيضا عدد الأغنام من 55587 سنة 1998 إلى 6688 رأس عام 2002 بمعدل نمو قدره 5% سنويا، نفس الشيء بالنسبة للماعز الذي إرتفع من 1731 رأس إلى 1840 لنفس أعوام المقارنة بمعدل نمو قدره حوالي 2% سنويا، وكانت محصلة هذه التطورات تحقيق زيادة ملموسة في إنتاج اللحوم الحمراء و الألبان بنسبة 10% و 01% على التوالي، وتعتبر مردودية الأغنام و الماعز و البقر من اللحوم مقبولة إذ تصل إلى 1.81 كلغ / للرأس أما الألبان فقد وصلت إلى1.76لتر/للرأس و قد ارتفع غنتاج هذه الأخيرة من 16229لتر سنة 1998 إلى حوالي 16891 لتر سنة2002 أما إنتاج اللحوم الحمراء فقد ارتفع من 13000كلغ سنة1998 إلى 18000 كلغ سنة2002.

كما سجل إنتاج عسل النحل في البلدية. و الذي سجل انخفاضا كبيرا (حوالي 20% سنويا).حيث سجل إنتاج 500 كلغ سنة1998 و انخفضت لتصل إلى 100كلغ سنة 2002 و هو ما يدعوا إلى الإلحاح على الاهتمام بهذه الثروة التي تكتسي أهمية كبيرة.

تتمل أهم محاور تطوير الثروة الحيوانية، و تنميتها في التوسع باستخدام نظم الإنتاج الحديثة و المكثفة و تحسين الكفاءة الإنتاجية للحيوان، عن طريق التحسن الوراثي للسلالات المحلية بواسطة الخلط و التهجين و التوعية و الإرشاد و توفير

الـــرعاية الصحية، ونشر التعليم بين أوساط المربين، كما تشمل هذه المحاور أيضا على إعداد و تأهيل الكوادر الفنية و اليد العاملة الماهرة اللازمة لتطبيق نظم التربية الحديثة و التي تنعدم بهذه البلدية. بالإضافة إلى توفير التسهيلات الائتمانية للنهوض بهـــذه الـــثروة التـــي تتميز بها بلدية الركنية حيث تشير الإحصائيات إلى أن أعداد الأبقار ستصل سنة 2010إلى حوالي 1720 رأس بينما يرتفع عدد الأغنام إلى أكثر من 8600 رأس و يتضاعف إنتاج اللحوم الحمراء ليصل إلى 36000 كلغ.

و الجدول التالي يلخص المعلومات السابقة:

جدول رقم (34) : تطور النتاج الحيواني بالبلدية لسنتي 98-2002.

	بقر	غنم	ماعز	لحـــم أحمر	احـــم أبيض	حليب	بيض	عسل
1998	1200	5587	1731	13000	12000	16229	675000	500
2002	1400	6688	1840	18000	24000	16891	450000	100
نسبة النمو السنوية	%4	%5	1.6 %	%10	%25	%01	%8-	20- %

المصدر : المصالح الفلاحية بالبلدية.

المطلب الثالث: آفاق تطوير الأداء الزراعي:

يتمـــثل الـــتحدي المســـتقبلي للزراعة في البلدية، في القدرة على التوسع في استخدام التقنيات الحديثة والمتطورة للارتقاء بطاقاتها و قدراتها الإنتاجية كما ونوعا وذلك نظرا للتزايد المستمر للحاجات من هذا القطاع، حيث تشير التجارب التنموية المخـــتلفة فـــي مـــيدان الزراعة أن معدلات النمو المختلفة في هذا القطاع مرهونة

بدرجـــة التحديـــث أو التطوير التقني الزراعي و التوسع في استخدام هذه التقنيات الزراعـــية الحديـــثة الضرورية لزيادة الكفاءة الإنتاجية الزراعية. و تقليل مخاطر الإنتاج الناشئة عن الظروف المناخية غير المواتية، و الأمراض و الآفات الزراعية و الأوبـــئة الحيوانية. والتي تؤدي إلى تقلبات كبيرة في الإنتاج و الإنتاجية و بالتالي في دخول المزارعين.

وقـــد كانـــت نـــتائج التنمية في مجال الإنتاج بهذه البلدية متباينة بين مختلف المنتجات،غير أنها كانت في المحصلة أقل من المعدلات المرجوة. وهذا راجع إلى عـــدم تطبيق التقنيات الحديثة في الإنتاج، سواء الكيماوية أو الآلية. التي تساعد في تحقـــيق تنمـــية رأســـية تهدف إلى تحقيق معدلات سريعة و متنامية في الإنتاج و الإنتاجية في قطاعات ذات أولوية ترتبط بالأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي.

إن تطويـــر الأداء الزراعي لا بد أن يعتمد على تكثيف الجهود في محورين متكامليـــن. يمـــثل الأول مـــنهما التطوير الأفقي للزراعة في البلدية، الذي يتطلب تشـــجيع الاستثمارات لتنفيذ مشروعات استصلاح الأراضي و توسيع قاعدة الموارد اللازمـــة للإنتاج النباتي و الحيواني. ويمثل المحور الثاني التوسع الرأسي باستخدام التقنـــيات الحديثة في الزراعة، التي تضمن تحقيق معدلات نمو في الإنتاجية تواكب الزيادة المتوقعة في الطلب على السلع و المنتجات الزراعية الغذائية، لتحقيق الأمن الغذائـــي، و تحقـــيق التنمـــية الزراعية و الريفية المستدامة. و في مقدمة التقنيات الحديـــثة و المـــتطورة التـــي يمكن العمل على توفير مقوماتها مستقبلا في الإنتاج الزراعي هي:

- **التقنـــيات الحـــيوية** : تشمل الأصناف المحلية المحسنة و المطورة وراثيا ،و التلقيح الصناعي.

- **التقنـــيات الآلـــية** : وتشمل استعمال المكننة الحديثة و أساليب و أنظمة الري الحديـــثة، و تنمية طرق استغلال الموارد المائية ، بالإضافة إلى التقنيات الكيماوية المستخدمة للأسمدة و المبيدات ودورها في المحافظة على تجدد التربة.

الخاتمـــــــــة:

إن ضـــخامة التحديات التي تواجه البلديات و المتطلبات الكثيرة و المتشعبة للوفـــاء باحتـــياجات السكان و التي تقابل بمحدودية الموارد المالية. تحتم عليها أن تضع كل مجهوداتها لتعظيم الاستفادة من كل ما هو متاح و تقليل احتمالات التبذير و لاستعمال غير العقلاني سواء للموارد المالية، أو الإمكانات المتاحة إلى أدنى حد ممكـــن، فالتخطيط الفعال لزيادة الموارد المالية يشمل على ما يجب عمله لاستغلال هـــذه الإمكانـــات من قبل القادرين على ذلك، إن تحقيق هذا الهدف يقتضي الوقوف علـــى الإمكانات و الموارد الحقيقية التي تبنى على أساسها خطط العمل الناجح و الـــبرامج المتميزة التي تتوفر بالإقليم مقومات نجاحها ثم استغلال جميع الجهود في هـــذه البرامج لزيادة الإنتاج و خلق مورد مالي يساهم في تلبية حاجيات السكان من الغذاء و تحسين المداخيل الاقتصادية لديهم.

و قـــد تبين أن بلدية الركنية تزخر بخصوصيات فلاحية جديرة بأن توضع بـــرامج لاستغلالها ة تنميتها حتى تصبح مصدر مالي للبلدية و للأفراد، ومن خلال هذا البحث تبين ما يلي :

- زيـــادة فـــي النفقات العامة أكثر من تلك المسجلة في الإيرادات، ناتجة عن عدم الترشيد في القسمين.

- اعـــتماد الـــبلدية على موارد من قسم التسيير أكثر بكثير من تلك المتحصل علـــيها من قسم الاستثمار و اعتماد هذه الأخيرة على الإعانات الخارجية و التي تصل إلى حدود 70% من مجموع هذه الإيرادات.
- اقتصـــار النفقات في قسم نفقات التجهيز و الاستثمار على التجهيز العمومي و إهمـــال الاســـتثمار الاقتصـــادي تماما و هو راجع إلى غياب الإطارات المؤهلـــة لوضـــع بـــرامج تسيير الميزانيات بصورة حديثة ناتج عن عدم التكوين في هذا المجال .
- طابع فلاحي محض لكل المناطق بالبلدية.
- وجـــود امكانات فلاحية و بشرية ذات أهمية كليرة بإمكانها تطوير الموارد الذاتية بالبلدية لم تعمل الهيئات القائمة على البلدية بأي مبادرة لاستثمارها.
- نسبة عالية من السكان يشتغلون بالفلاحة .
- هـــناك شـــبه تخصص في نوع النشاط الزراعي الموجود بالبلدية إذ تطغى عليه زراعة الحبوب.
- قلـــة استعمال تقنيات الزراعة الحديثة في أغلب الحالات نتيجة لقلة الوعي لـــدى الفلاحيـــن مـــن جهة، وقلة الإرشاد من طرف المسؤولين من جهة أخرى.
- معظم المساحة الصالحة للزراعة تقع في المنحدرات أكثر من 25% .
- إمكانـــات كبـــيرة لـــرفع النـــتاج و التخصـــص في بعض المنتوجات مثل "الطماطم" إذا ما استخدمت طرق و تقنيات الزراعة الحديثة.

- ومـــن خلال النتائج المشار إليها توجب استغلال الموارد الفلاحية المتاحة و العمـــل على التخلص من النقائص في الجانب الإداري و التسيير عموما بالبلدية من خلال ما يلي :

- ضرورة ترشيد النفقات و التقليص من الأعباء غير الضرورية.
- العمل على رفع نسبة الإيرادات الذاتية بالبلدية دون الاعتماد على الإعانات التي تعتبر قيمتها متذبذبة من ستة إلى أخرى.
- إدخـــال الأســـاليب العلمـــية الحديثة في إعداد الميزانية و تسييرها و القيام بدورات تكوينية للمسيرين الإداريين.
- العمـــل علـــى تخصيص مبلغ الاقتطاع لنفقات التجهيز قصد إنشاء مشاريع منتجة للمداخيل .
- صـــيانة الأراضـــي الفلاحية و الحيلولة دون إهدارها و تبذيرها و ذلك من خـــلال إيجـــاد بدائـــل مناســـبة لتخطيط المدن و القرى و استعمال جميع الإمكانات لتجنب إقامة المشاريع السكانية على الأراضي الزراعية.
- استصلاح المزيد من الأراضي الفلاحية خاصة إذا عرفنا إن المساحة القابلة للزراعة تفوق المساحة المستعملة بكثير.
- المحافظـــة علـــى المـــوارد المالـــية الضائعة سواء كانت سطحية من مياه الأمطـــار أو أوديـــة بإقامة السدود أو كانت باطنية من خلال حفر الآبار و القـــيام بالدراسات اللازمة في هذا المجال لعرفة الطاقة الحقيقية لهذا المورد التي مازالت مجهولة.

- حماية الثروة الغابية و تطويرها و تنويعها و التركيز على الأشجار المثمرة فيها حتى يخلق توازنا بين مساهمتها اقتصاديا و مساهمتها في تلطيف الجو و حماية التربة مما يستوجب توسيع نطاق الأراضي الزراعية خارج نطاق الغابات.
- زيـــادة العمـــل على توفير المراعي الطبيعية و تنظيمها من أجل المحافظة علـــى الـــثروة الحيوانـــية الكبيرة التي تتوفر عليها البلدية سواء مواشي أو دواجن أو الإنتاج المتحصل عليه منها كاللحوم و البيض و الصوف ... الخ .
- العمـــل على زيادة الإنتاج و الإنتاجية و يتطلب ذلك استغلال خصوصيات الأرض عـــن طريق تدعيم و تشجيع زراعة الحبوب و الخضر الجافة في المناطق التي تتلقى كميات كافية من الأمطار.
- تشـــجيع التخصـــص الزراعـــي الـــذي يجعل الفلاح أكثر اهتماما و إلماما بمزروعاته .
- عصرنة طرق الإنتاج الفلاحي، ويقتضي ذلك اعتماد الفلاحة على الوسائل و الطـــرق الحديـــثة الـــذي يتطلب استخدام المكننة الحديثة بالقدر الكافي و الـــنوع الملائم الذي يسمح بالاستغلال الأقصى للإمكانات الطبيعية المتوفرة من الأرض و الماء.
- تكـــتل الفلاحيـــن فـــي شكل مجموعات تسيير وفق نظام يصيغه الفلاحون لتسيير تكاليف التجهيز بالمكننة اللازمة.

- اســـتعمال الـــبذور الجـــيدة ذات الإنتاج الوفير و الأكثر تأقلما مع المحيط المحلي للعمل على تحقيق التنمية الرأسية بهذا القطاع.
- العمـــل علـــى جلب المرشدين في هذا المجال و تكوينهم حتى يتمكنوا من توصيل استخدام الأساليب العصرية و الوصول إلى الفلاحين و كسب ثقتهم حتى يتمكنوا من إيصال الإرشاد اللازم للفلاح.
- العمل أكثر على استقرار سكان الريف بأراضيهم، والذي لن يتم إلا بتوفير الخدمـــات الضـــرورية كالصحة و النقل ، الكهرباء ، الماء و بقية المرافق المســـاعدة علـــى الاســـتقرار مما سيؤدي حتما إلى تنمية و تطوير الفلاحة لمختلف أنواع النشاط الأخرى المرتبطة و الملازمة لسكان الأرياف كتربية المواشي و الدواجن و تربية النحل ...الخ.
- العمـــل على مراقبة الدعم المقدم للفلاحين في إطار استغلال الأراضي حتى يوجـــه المجهـــة الصحيحة ، وتوجيه هذا الدعم للفلاحين الحقيقيين و ليس لحاملي البطاقات الفلاحية
- العمـــل علـــى القيام بدراسات منتظمة عن وضعية التنمية بالمنطقة من قبل المختصـــين، وتقيـــيم الإنجـــازات المحققـــة للتمكيـــن من تحديد الأهداف المستقبلية.

مـــن خـــلال ما سبق تبين أن البلدية تتوفر على إمكانات طبيعية و بشرية يمكن أن تجعل منها قطبا زراعيا إذا ما تم استغلال هذه الإمكانات و دعمها بما

تحـــتاج إلـــيه من الإمكانات المادية و المحافظة عليها من الإتلاف الناتج أساسا عن الاستعمال غير العقلاني أو التبذير .

إذ يجـــب تعـــيم السياسة الفلاحية بهذه البلدية مما سيؤدي إلى تنمية القطاع الزراعي مما يدفع بالتنمية الذاتية بالمنطقة .

الملاحـــــق

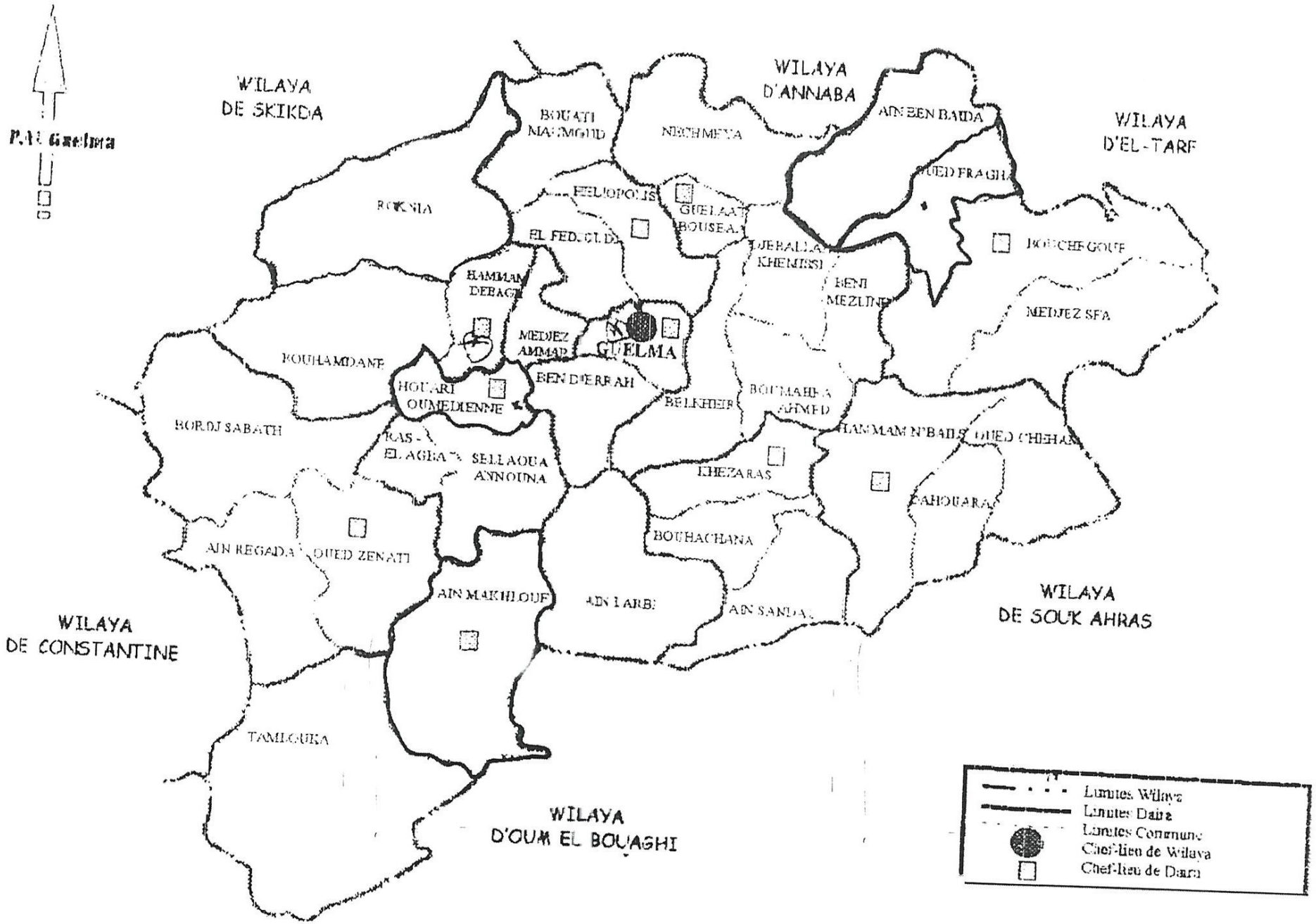
P.A.W. Guelma
WILAYA DE SKIKDA
WILAYA D'ANNABA
WILAYA D'EL-TARF
WILAYA DE CONSTANTINE
WILAYA DE SOUK AHRAS
WILAYA D'OUM EL BOUAGHI
BOUATI MAHMOUD
NECHMEYA
AIN BEN BAIDA
OUED FRAGHA
ROKSNIA
HELIOPOLIS
GUELAA BOUSBAA
EL FEDJOUDJ
DJEBALLA KHEMISSI
BOUCHEGOUF
HAMMAM DEBAGH
BENI MEZLINE
MEDJEZ SFA
MEDJEZ AMMAR
GUELMA
BOUHAMDANE
BEN DJERRAH
HOUARI OUMEDIENNE
BELKHEIR
BOUMAHRA AHMED
HAMMAM N'BAILS
OUED CHEHAM
BORDJ SABATH
SELLAOUA ANNOUNA
KHEZARAS
BAHOUARA
AIN REGADA
OUED ZENATI
BOUHACHANA
AIN MAKHLOUF
AIN LARBI
AIN SANDA
TAMLOUKA
Limites Wilaya
Limites Daira
Limites Commune
Chef-lieu de Wilaya
Chef-lieu de Daira

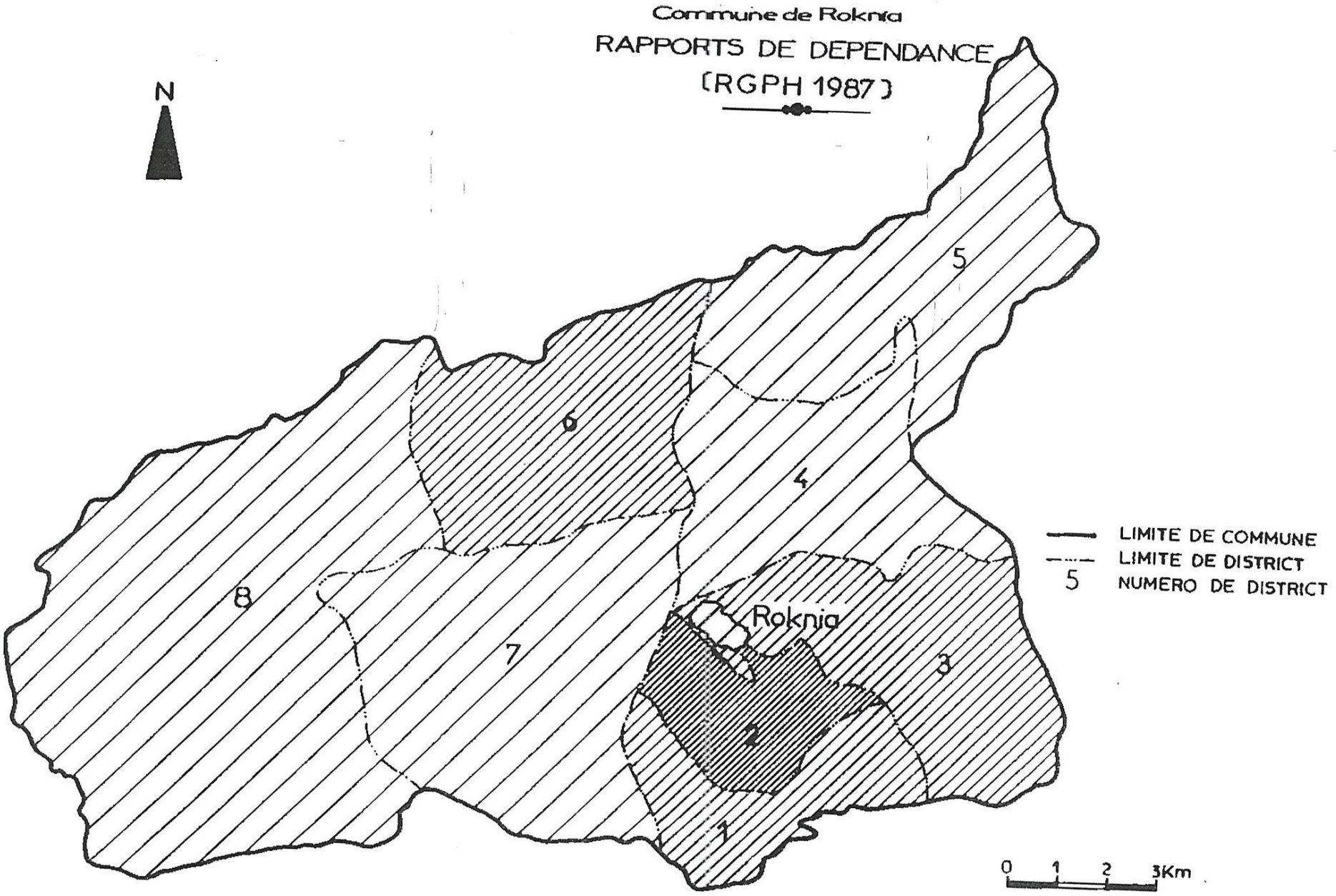
Commune de Roknia
RAPPORTS DE DEPENDANCE
(RGPH 1987)
N
5
6
4
8
7
Roknia
3
2
1
LIMITE DE COMMUNE
LIMITE DE DISTRICT
5 NUMERO DE DISTRICT
0 1 2 3Km

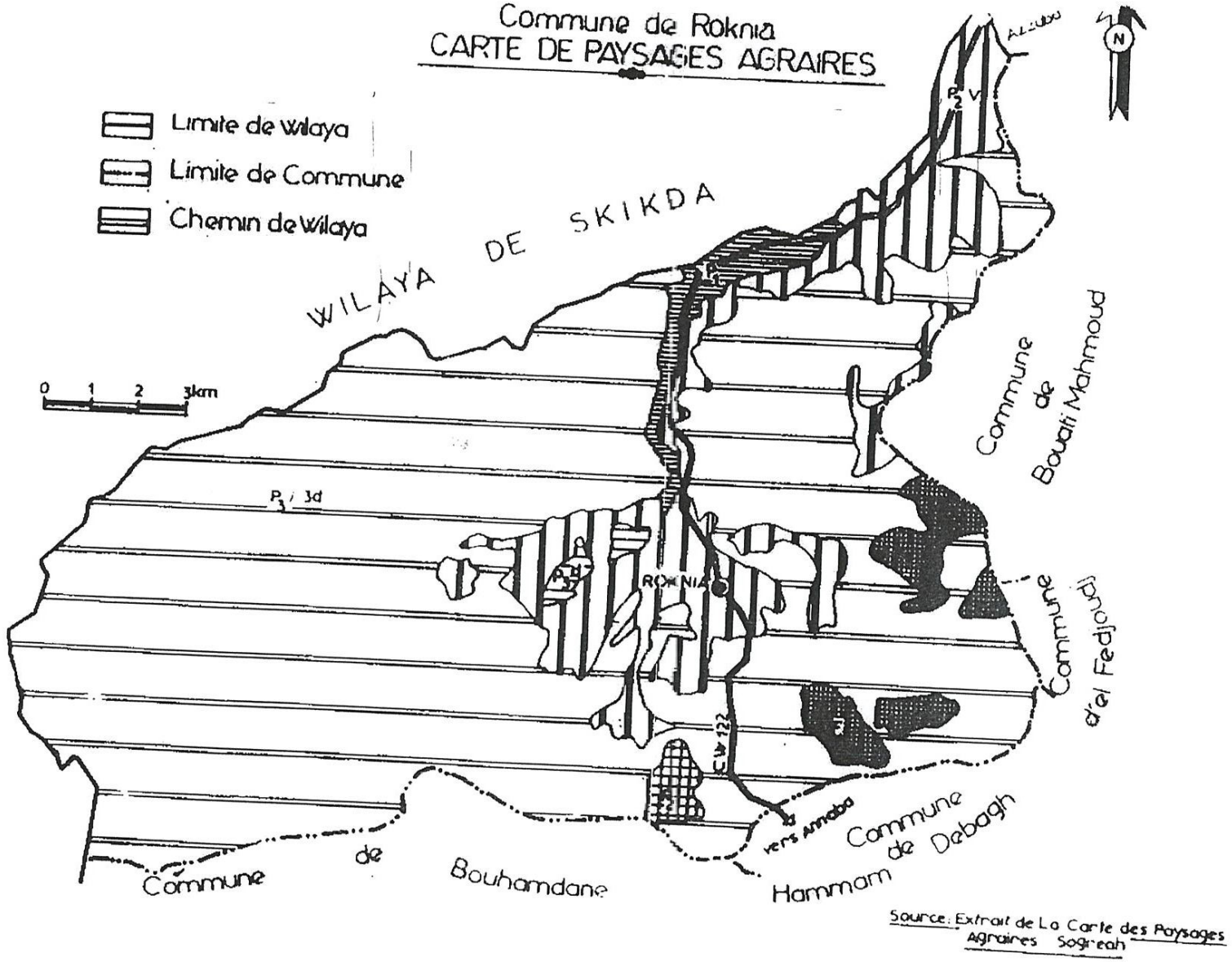

Source: Extrait de La Carte des Paysages Agraires Sogreah

ملحق رقم(3):

جدول تفصيلي لميزانية البلدية خلال السنوات 1998، 1999، 2000، 2001، 2002. بلدية الركنية.

السنة	تاريخ الاستغلال	ناتج الأملاك	ناتج الإيرادات	إعانات	منح معادلة التوزيع	الأموال الخاصة	مجموع الايرادات	مجموع النفقات
1998	3134416.00	1420833.33	6374317.18	65000000.00		10000000.00	37419480.88	21774252.27
1999	2964876.00	1209410.00	73327.17 122322.53	6000000.00		11.96000.00	37396985.65	23290543.00
2000	2002811.00	1880661.00	6628441.66 81065.23	9000000.00		10156000.00	39117737.02	23293015.77
2001	327063.00	2042508.50	6884713.23 205882.09	9500000.00		11070000.00	5105271507	41479887.74
2002			6695189.71	7500000.00	1467425.00			

ملحق رقم (4):

بطاقة فنية حول التحاصيص البلدية:

الرقم	إسم ونوع التحصيص	تاريخ الإنشاء	عدد القطع	العقود الفردية المنجزة
01	صالح بوشمال (ترقوي)	1980	40	27
02	01 نوفمبر 1954(ترقوي)	1985	150	36
03	08 ماي 1945(إجتماعي)	1985	81	-
04	الاجتماعي81(قطعة بامركز)	1994	81	29
05	الإجتماعي (حي قايدي عمار)	1994	57	-